بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

التأويل النحوي بين الفراء والزجاج من خلال كتابيهما معاني القرآن

Grammatical Interpretation Between al-Farra` and az-zajjaj

إعداد

عثمان جميل قاسم الكنج

بإشراف الدكتور

فوزي حسن الشايب

الفصل الدراسي الثاني

2009م / 2010م

بسم الله الرحمن الرحيم

التأويل النحوي بين الفراء والزجاج من خلال كتابيهما معاني القرآن

Grammatical Interpretation Between al-Farra` and az-zajjaj

إعداد

عثمان جميل قاسم الكنج

بكالوريوس اللغة العربية وآدابها ، الجامعة الهاشمية ، 2006 م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها،
تخصص لغة ونحو

كلية الآداب – جامعة اليرموك

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور : فوزي حسن الشايب..............................مشرفا ورئيسًا

الأستاذ الدكتور : علي حسين البواب..................................عضواً

الأستاذ الدكتور : عبد الحميد محمد الأقطش..............................عضواً

الدكتور : أمجد عيسى طلافحة..عضواً

الإهداء

إلى من أتفيأ ظلال عطفهما، وأتفاءل ببركة دعائهما، وأسأل الله أن يحفظهما، ويبارك في عمرهما ... أمي وأبي .

شكر وتقدير

ولا يسعني في هذا المقام، إلا أن أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب الذي تعهد هذا البحث بالمتابعة والرعاية والتوجيه حتى استوى على سوقه وآتى أُكُلَه ، فأنعم به مشرفا معلما ، وأكرم به أبا كريما ناصحا، فله من الله وافر الأجر، ومني جزيل الشكر على ما قدمه لي. وشكري موصول لأعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل، الأستاذ الدكتور: علي حسين البواب، والدكتور: عبد الحميد محمد الأقطش، والدكتور: أمجد عيسى طلافحة.

الباحث

فهرس المحتويات

تطرق البحث إلى كتابة كلمة (أشياء) كتابة صوتية وفيما يأتي الرموز الصوتية المستخدمة في كتابة تلك الكلمة *

أولا: الصوامت:

أ	'
ش	Š
ن	n
ي	y

ثانيا: الصوائت:

أ – الفتحة القصيرة (a)

ب – الفتحة الطويلة (ā)

ج – الكسرة (i)

* الشايب ، فوزي :أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، 2004م ، 7.

التأويل النحوي بين الفراء والزجاج من خلال كتابيهما معاني القرآن

رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2010م

إعداد عثمان جميل الكنج

بإشراف الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي مواطن الخلاف في التأويلات النحوية المتناثرة في ثنايا كتاب (معاني القرآن) للفراء، و (ومعاني القرآن وإعرابه) للزجاج. ويقوم منهج الدراسة على ذكر الآية وبيان المسألة التي تتصل بها، ثم بيان موضع الخلاف في النص، والسبب الذي دفع إلى تأويلها، ثم عرض لتوجيه الفراء والزجاج وما ذهبا إليه في تأويل الآية. ثم إلقاء إضاءات على تأويليهما، وذكر ما اتصل بهما من تعليقات وردود، واستنطاق المصادر عن نقاط القوة والضعف لكلا الرأيين. وبعد التوضيح يوازن الباحث بين الآراء ويرجح منها ما تدعمه الحجة .

وتقع هذه الدراسة في أربعة فصول يتقدمها تمهيد وتعقبها خاتمة تجمل ما خلص إليه البحث من نتائج .

تناول التمهيد معنى التأويل وأسبابه، وتعريفا بحياة الفراء والزجاج.

وأما الفصول الأربعة فقد جاء الفصل الأول في المرفوعات، وتناول العامل في رفع المبتدأ، والعامل في رفع خبر (إنَّ) الناسخة، والعامل في رفع الاسم بعد (لولا)، والعامل في رفع

الاسم بعد (إنْ) الشرطية، والعامل في رفع الفعل المضارع، ونيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به .

وأما الفصل الثاني فقد كان في المنصوبات، وتناول العامل في نصب خبر (ما) الحجازية، وإعمال (إنْ) المخففة، والعامل في نصب المفعول لأجله، والعامل في نصب المفعول معه، ومجيء التمييز معرفة، والعامل في نصب الفعل المضارع بعد (لام التعليل، ولام الجحود، وحتّى، وواو المعية، وفاء السببية)، وسبب منع (مثنى، وثلاث، ورباع) من الصرف، والخلاف في (اللهم) .

وأما الفصل الثالث فقد كان في المجرورات والمجزومات، وتناول إضافة الشيء إلى نفسه، البناء والإعراب في الظرف المبهم المختص عند إضافته إلى الجملة، وحذف المضاف إليه مع (قبل وبعد) وبقاء إعرابهما، ومنع (أشياء) من الصرف، والعامل في جواب الشرط، ومجيء(أنْ) شرطية جازمة.

وفي الفصل الرابع تناولت الدراسة قضايا متفرقة وهي: العطف على اسم إن قبل استيفاء الخبر، والعطف على الضمير المرفوع، ومجيء الواو زائدةً، ومجيء (أو) بمعنى الواو و(لا) و(بل)، وبناء غير، وبناء الآن، وحذف الموصول وإبقاء صلته.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد؛

فقد قامت جُلُّ دراسات العربية خدمة للقرآن الكريم، إذ نال كتاب الله الحظ الأوفر من العناية والبحث؛ لأنه كان المحور أو الأساس الذي انبثقت منه كل الدراسات اللغوية. وتعد كتب معاني القرآن من أهم المصنفات التي عُنيت بذلك.

وكان كتابا الفراء والزجاج من أبرز ما وصل إلينا من كتب معاني القرآن وأهمها، وتكمن أهمية هذين الكتابين بأنهما يمثلان صورة صادقة عن المذهب النحوي لكل من الفراء والزجاج. إضافة إلى ما زخرا به من قضايا النحو، والصرف، والقراءات، والتفسير، وبما حوياه من توجيهات وتأويلات للآيات والقراءات والمسائل الخلافية. وتهدف هذه الدراسة إلى تقصي مواطن الخلاف في التأويلات النحوية المتناثرة في ثنايا الكتابين .

ويقوم منهج الدراسة على ذكر الآية وبيان المسألة التي تتصل بها، ثم بيان موضع الخلاف فيها، والسبب الذي دفع إلى تأويلها، ثم عرض لتوجيهي الفراء والزجاج وما ذهبا إليه في تأويل الآية، ثم إلقاء إيضاءات على تأويليهما، وذكر ما ارتبط بهما من تعليقات ومواقف، واستنطاق المصادر عن نقاط القوة والضعف لكلا الرأيين، وبعد التوضيح يوازن الباحث بين الآراء ويرجح منها ما تدعمه الحجة، ويرفده بالدليل ملتزما جانب الحياد في توجيه الآيات الكريمة وإعرابها، مترسّما خطا أبي

حيان في قولته المشهورة: " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون " (1)

وتقع هذه الدراسة في أربعة فصول يتقدمها تمهيد وتعقبها خاتمة تُجْمِل ما خلص إليه البحث من نتائج .

أما التمهيد فقد تضمن معنى التأويل وأسبابه، وترجمة لحياة كل من الفراء والزجاج.

وأما الفصل الأول فخصصته للمرفوعات ، وتناولت فيه مجموعة من القضايا، مثل: العامل في رفع المبتدأ، والعامل في رفع خبر (إنَّ) الناسخة، والعامل في رفع الاسم بعد (لولا)، والعامل في رفع الاسم بعد (إن) الشرطية، والعامل في رفع الفعل المضارع، ونيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به.

وفي الفصل الثاني تناولت المنصوبات، مثل: العامل في نصب خبر (ما) الحجازية، وإعمال (إنْ) المخففة، والعامل في نصب المفعول لأجله، والعامل في نصب المفعول معه، ومجيء التمييز معرفة، والعامل في نصب الفعل المضارع بعد (لام التعليل، ولام الجحود، وحتى، وواو المعية، وفاء السببية)، وسبب منع (مثنى، وثلاث، ورباع) من الصرف، والخلاف في حقيقة (اللهم).

وأما الفصل الثالث فقد جعلته للمجرورات والمجزومات، وتناولت فيه بعض المسائل الخلافية، مثل: إضافة الشيء إلى نفسه، وحذف المضاف إليه مع (قبل وبعد) وبقاء إعرابهما، البناء والإعراب في الظرف المبهم المختص عند إضافته إلى الجملة، ومنع (أشياء) من الصرف، والعامل في جواب الشرط، و مجيء (أنْ) شرطية جازمة.

---

1 – أبو حيان: النهر الماد على البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، د.ط، د.ت، 3/156-157.

وفي الفصل الرابع تناولت قضايا متفرقة وهي: العطف على اسم إن قبل استيفاء الخبر، والعطف على الضمير المرفوع، ومجيء الواو زائدةً، ومجيء (أو) بمعنى الواو ولا وبل، وبناء غير، وبناء الآن، وحذف الموصول وإبقاء صلته.

وبعد فأرجو أن أكون قد وفقت في هذا البحث، فإن كان فذلك بفضل من الله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي ومن تقصيري، وحسبي أنني قد قاربت أو دانيت.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والله ولي التوفيق

الباحث

عثمان جميل الكنج

التمهيد

المبحث الأول: مفهوم التأويل ودواعيه

المبحث الثاني: نبذة عن حياة الفراء والزجاج

المبحث الثالث: كتابا الفراء والزجاج في معاني القرآن

التمهيد

أولا: التأويل معناه، ودواعيه

تنطوي لفظة التأويل في اللغة على معانٍ كثيرة منها:

1. الرجوع والعاقبة: قال صاحب تهذيب اللغة: " إن الأول بمعنى الرجوع، من آل يؤول أولا... ويقال طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أي رجع"[1]،وجاء في لسان العرب " أوّل إليه الشيء: رجعه"[2].

أما التأويل بمعنى العاقبة، فقال الزمخشري: " لا تعوّل على الحسب تعويلا، فتقوى الله أحسن تأويلا، أي عاقبة"[3]. وقد وردت لفظة التأويل بهذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: " فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا" [4]؛ أي أحسن عاقبة.

2. التفسير والبيان: جاء في الصحاح:" التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء"[5]. وبهذا المعنى جاء قوله تعالى:" ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾"[6].

---

[1] - الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، د.ط، 1967م، 437/5-438.

[2] - ابن منظور: لسان العرب، تحقيق : عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2003م، 32/11 .

[3] - الزمخشري، محمود بن عمر: أساس البلاغة، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م، 27.

[4] - النساء: 59.

[5] - الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م، 416/4 .

[6] - آل عمران: 7.

3.التدبر والتقدير: قال ابن منظور:" أوّل الكلام وتأوّله: دبّره وقدّره"[1].

4.التحري والتوسم: قال الزمخشري:" تأملته فتأولت فيه الخير، أي توسمته وتحريته"[2].

5. الجمع والإصلاح: جاء في لسان العرب" يقال: ألتُ الشيء أؤوله: إذا جمعته وأصلحته... وقال بعض العرب: أوّل الله عليك أمرك إذا جمعه. وإذا دعوا عليه قالوا: لا أوّل الله عليك شملك"[3].

6. نوع من النباتات: قال الفيروزآبادي:" التأويل بقلة طيبة الريح"[4].

التأويل اصطلاحا

تنطوي لفظة التأويل في هذا البحث على معنيين:

الأول: ما يختص بالتراكيب النحوية عند وجود عدول فيها عن الأصل. وبهذا المعنى نقل السيوطي عن أبي حيان قوله:" التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"[5]. فالتأويل على قول أبي حيان يلزم إذا ما اصطدم النص بالقاعدة النحوية. ويبدو

وجاء في (بديع القرآن) لابن الأصبع المصري بعض النصوص توضح أن التأويل يُلجأ إليه عند مخالفة النص للأصل النحوي، ومنها:" وأما الثاني، وهو ما يوهم ظاهره أنه خارج على

---

[1] - ابن منظور: لسان العرب، 33/11.

[2] - الزمخشري: أساس البلاغة، 27.

[3] - ابن منظور: لسان العرب، 33/11.

[4] - الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب : القاموس المحيط، دار الجيل، د.ط، د.ت، 3/ 341.

[5] - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الاقتراح، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا،القاهرة، د.ط، 1999م، 73.

قواعد العربية. فقوله تعالى:" ﴿ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ "[1]، وهذه الآية خولف فيها طريق الإعراب في الظاهر من جهة عطف ما ليس بمجزوم على المجزوم، ليعدل عن الظاهر إلى تأويل يصحح المعنى المراد، فإن المراد- والله أعلم- بشارة المسلمين بخذلان عدوهم في الحال وأبدا في الاستقبال، ولو عطف الفعل على ما تقدم، على القاعدة العربية الظاهرة، لما أفاد سوى الإخبار بأن العدو لا ينتصر في الحال، وفي زمن المقاتلة، ووقت التولية، ولا يعطي ذلك خذلانهم على الدوام في كل حال، فقد قال النحاة: إنَّ الوجه في هذا الموضع أن يقال هو عطف الجملة على الجملة، فإن التقدير: ثم هم لا ينصرون، والإشكال باقٍ مع ذلك، فإنه يقال: لِمَ عدل عن مجيء الكلام على القاعدة العربية المعروفة إلى يحتاج إلى تأويل؟ ..." [2].

وتناول المحدثون مفهوم التأويل في ضوء تعريف أبي حيان السابق، فقال محمد عيد:" إن التأويل هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير"[3].

وإلى مثل هذا المعنى ذهب علي أبو المكارم، فقال:" التأويل يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد"[4].

الثاني: ما يختص بتعدد الأفهام النظرية. والتأويل في هذه المسائل لا ينعكس إيجابا ولا سلبا على خطاب الناس وكلامهم، وإنما تنحصر هذه المسائل في وجوه التعليل التي لا تعود بفائدة على المعنى. وهي تظهر مدى نضج العقلية الفلسفية لدى علماء السلف.

---

1 - آل عمران:111.

2 - ابن أبي الإصبع: بديع القرآن، تحقيق: حفني محمد شريف، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت، 132/1.

3 - عيد، محمد: أصول النحو العربي، علم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2006م، 155.

4 - أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، دار الثقافة، بيروت، د.ط، 1973م، 262.

ويُعَبَّر عن التأويل بألفاظ أخرى تحمل المعنى نفسه، ومن هذه الألفاظ: التخريج، والحمل، والتوجيه، والتقدير، والوجه، والتفسير، والحجة.

دواعي التأويل

هناك أسباب عدة تدعو إلى حمل النص القرآني على غير ظاهره، لكن يجب أن يكون ذلك خاضع للضرورة[1]:

1. **العامل النحوي:** تأول العوامل النحوية في المسائل التي يكثر فيها الحذف والتقدير كحذف الفعل الرافع للاسم بعد(إنْ) الشرطية، وإضمار (أنْ) الناصبة للفعل.
2. **الاحتجاج للقراءات:** لقد كان للقراءات القرآنية أثر كبير في التأويل، إما لإبعادها عن الضعف والشذوذ، وإما لإخضاعها للقاعدة النحوية، كقراءة أبي بكر(كذلك نُجِّيْ المؤمنين)، لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2]، بإقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجوده.
3. **القاعدة النحوية:** لقد أوّل النحاة الآيات القرآنية؛ لتصح أصولهم النحوية ومن ذلك أنه لا يصح العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل استيفاء الخبر، وما جاء خلاف ذلك يؤول، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ

---

[1] - انظر الحموز، عبد الفتاح أحمد: التأويل النحوي في القرآن الكريم،مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، 1984م، 1/21-35 .

[2] - الأنبياء: 88.

﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ والصابئون من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون"[1].

4. **التفنن في الأوجه الإعرابية**: يكثر التفنن في الأوجه الإعرابية فيما فيه علامات الإعراب غير الظاهرة، والمصادر المؤولة، وغيرها. نحو قوله تعالى:"﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾"[2]، فيجوز في (الذي) أوجه من الأعاريب[3]. ومن المصادر المؤولة، نحو قوله تعالى:" ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا﴾[4]. يجوز في المصدر المؤول من (أن) و(ما) أوجه من الأعاريب[5].

5. **الحمل على المعنى**: في التنزيل مواضع لا يصح حمل النص القرآني فيها على ظاهره؛ لأنه لو حمل عليه لفسد المعنى، وعليه فلا بد من اللجوء إلى التأويل ومن ما جاء في قوله تعالى: "

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾"[6].

---

1 - المائدة: 69.

2 - البقرة: 22.

3 - العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين : التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005 م،41/1 .

4 - البقرة: 90.

5 - العكبري: التبيان في إعراب القرآن: 83/1-84 .

6 - الحديد: 4.

جاء في تفسير القرطبي:" وقد جمع في هذه الآية بين (استوى على العرش)، وبين(وهو معكم)، والأخذ بالظاهرين تناقض، فدل على أنه لا بد من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض..."[1].

6. المذاهب الدينية: لجأت الفرق الإسلامية إلى تأويل الآيات، لتتفق مع معتقداتهم، ومن ذلك قوله تعالى:" ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ "[2]. ظاهر الآية يعزز مذهب المعتزلة في أن الله يريد الخير، والسعادة لعباده، وهو خلاف مذهب أهل السنة، وعليه فلقد حملها بعضهم على حذف مفعول؛ أي يريد الله أن يأمركم باليسر، أو بما فيه اليسر، وقيل: إنَّ المراد بالإرادة الطلب[3].

---

[1] - القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري : الجامع لأحكام القرآن، راجعه وضبطه وعلق عليه الدكتور : محمد إبراهيم الحفناوي . وخرج أحاديثه الدكتور : محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994 م، 237/17.

[2] - البقرة: 185.

[3] - أبو حيان، محمد بن يوسف : البحر المحيط، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م،48/2-49

ثانيا: نبذة عن الفراء والزجاج

- **الفراء**

هو يحيى بن زياد، كنيته أبو زكريا ولقبه الفراء [1]. أخذ علمه عن الكسائي وهو عمدته [2]. وقد أجمع كلّ من ترجم له أنه كان – بعد الكسائي – أبرع الكوفيين، فهو إمام أهل الكوفة وأعلمهم [3]. قال أبو بكر الأنباري: لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس، إذ انتهت العلوم إليهما، وكان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو [4].

1 – أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد علي: مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار النهضة، القاهرة، د.ط، د.ت، 139، وانظر ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد : نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق : إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، 1985، 81.

2 – أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، 139 .

3 – الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن : طبقات النحويين واللغويين، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، د.ط، د.ت، 131.

4 – الخطيب البغدادي، الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي : تاريخ بغداد، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م، 14 /157، السيوطي ،جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: تحفة الأديب، تحقيق : حسن الملخ و سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، اربد، الطبعة الأولى، 2005 م،2 / 643 .

- **الزجاج**

هو إبراهيم بن السريّ، أبو إسحاق، ولقبه الزجاج[1]. درس النحو الكوفي على ثعلب وقد تعمق في دراسته إلى حد أنه قال فيه عن نفسه: "كنت في ابتداء أمري قد نظرت في علم الكوفيين وانقطعت إليه؛ فاستكثرت منه حتى وقع لي أني لم أترك منه شيئا "[2]. ثم درس النحو البصري على يد المبرد. قال الزجاج " كنت أخرط الزجاج فاشتهيت النحو ولزمت المبرد[3] وبذلك اجتمع للزجاج علم المدرستين وهو يعد مؤسس المذهب البغدادي.

---

[1] – ابن الأنباري : نزهة الألباء، 183، القفطي : الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف : أنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية ، القاهرة وبيروت، الطبعة الأولى، 1986م، 1 / 194، والحموي، ياقوت : معجم الأدباء دار الفكر، د.ط، 1980م 1 / 130، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر :بغية الوعاة، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، 2004 م، 1 / 338.

[2] – الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن: مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، 1962م، 164.

[3] – الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد، 6/ 87 – 88، وانظر ابن الأنباري : نزهة الألباء، 183.

ثالثا: كتابا الفراء والزجاج

- **معاني القرآن للفراء**

أملى الفراء كتابه (معاني القرآن) بين سنتي 202 هـ – 204هـ [1]، والسبب في إملائه أن عمر بن بكير أحد أصحاب الحسن بن سهل كتب إليه: إن الأمير الحسن لا يزال يسألني عن أشياء من القرآن لا يحضرني عنها جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولا، وتجعل في ذلك كتابا يرجع إليه فعلت فلما قرأ الكتاب، قال لأصحابه: اجتمعوا حتى أملّ عليكم كتابا في القرآن، وجعل لهم يوما فلما حضروا خرج إليهم – وكان في المسجد رجل يؤذن فيه، وكان من القراء – فقال: اقرأ فقرأ فاتحة الكتاب ففسرها، ثم مرّ في القرآن كلّه على ذلك، يقرأ الرجل والفراء يفسر وكتابه هذا نحو ألف ورقة وهو كتاب لم يعمل مثله، ولا يمكن أحد أن يزيد عليه[2]. ويعد كتاب معاني القرآن للفراء أول كتاب وصل إلينا تمثّل فيه النحو الكوفي؛ فهو ككتاب سيبويه للنحو البصري. وقد تميز هذا الكتاب بإدخال النحو في تفسير القرآن، إضافة إلى ما زخر به من قضايا النحو، والصرف، والقراءات، والتفسير، وبما حواه من توجيهات وتأويلات للآيات والقراءات والمسائل الخلافية.

---

[1] – بروكلمان، كارل : تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية : الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، د.ت، 2/ 200 .

[2] – القفطي: أنباه الرواة ،4 / 9–10، وابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر: وفيات الأعيان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د.ط، 1977م، 6 / 178، والزبيدي : طبقات النحويين واللغويين، 132 – 133 .

- **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**

يعد كتاب معاني القرآن وإعرابه من أهم آثار الزجاج، وقد استغرق الزجاج في تأليفه نحو ستة عشر عاما، إذ بدأ بمليه سنة 285هـ، وانتهى منه سنة 301هـ، فهو يمثل ثمرة نضوجه الفكري والعلمي.

ومن أهم ميزات هذا الكتاب أنه راجع المفسرين السابقين من النحويين واللغويين، وأشار إلى قراءاتهم، وما يتجه عليها من معانٍ قرآنية، واستفاد من النحاة السابقين ممن ألفوا في معاني القرآن فوقف على آرائهم وناقشها. ونظرا لما لكتاب سيبويه وآرائه من أهمية لدى النحويين واللغويين، عُني بعرض هذه الآراء، وأورد أقوالا لسيبويه لم يتضمنها كتابه، وأورد الزجاج نفسه شروحا لغوية ليست مذكورة في كتب النحويين.وهذا يزيد من قيمة الكتاب من الوجهة النحوية[1].

---

[1] - انظر كلام المحقق، الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل : معاني القرآن وإعرابه، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1988م، 1/25-26.

الفصل الأول: التأويل في باب المرفوعات

المبحث الأول: العامل في رفع المبتدأ

المبحث الثاني: العامل في رفع خبر (إنَّ) الناسخة

المبحث الثالث: العامل في رفع الاسم بعد (لولا)

المبحث الرابع: العامل في رفع الاسم بعد (إنْ) الشرطية

المبحث الخامس: العامل في رفع الفعل المضارع

المبحث السادس: نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به

يتضمن هذا الفصل التحدث عن ستة المباحث الموالية، وهي: العامل في رفع المبتدأ، والعامل في رفع خبر(إنّ) الناسخة، والعامل في رفع الاسم بعد (لولا)، والعامل في رفع الاسم بعد(إنْ) الشرطية، والعامل في رفع المضارع، ونيابة غير المفعول مناب الفاعل مع وجوده. علمًا بأن اختيار هذه المسائل ليس اعتباطا، بل؛ لأنها أظهر مسائل يتجلى فيها التأويل النحوي في كتابي الفراء والزجاج، في باب المرفوعات.

أولا: العامل في رفع المبتدأ

المبتدأ أصل المرفوعات بحسب ما يرى سيبويه وكثير غيره، قال في الكتاب: " اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ" [1]، وذهب غيره إلى أن الفاعل هو أصل المرفوعات، قال ابن يعيش: " فالرفع علم الفاعلين، فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات، لا سيما المبتدأ المُشارِكه في الإخبار عنه؛ وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام، من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتُمل للفرق بين المعاني، التي لولاها وقع لَبْسٌ. فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا و مفعولا؛ ورّفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمرٍ يُخْشى التباسه، بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل، من حيث كان كل واحد منهما مُخْبرا عنه ؛ وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده، كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله، ولذلك رُفع المبتدأ والخبر. وذهب سيبويه[2]، وابن

---

[1] – سيبويه، عمرو بن بشر : الكتاب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت الطبعة الأولى، د. ت، 1 / 23 – 24 .

[2] – سيبويه: الكتاب، 1 / 23 – 24 .

السراج[1]، إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول، والأصل في استحقاق الرفع؛ وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما. ومنه قول سيبويه: " واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء" [2] يريد أوله المبتدأ؛ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامل؛ وذلك لأن المبتدأ يكون مُعرّى من العوامل اللفظية، ويُعرّى الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره، والذي عليه حذّاق أصحابنا اليوم المذهب الأول"[3].

وممن ذهب إلى ذلك أيضا الرضي الاسترباذي، قال: " وإنما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً على أنه أصل المرفوعات؛ ولهذا سمّى الرفع علم الفاعلية "[4].

أ ـ رأي الفراء

ذهب الفراء إلى أن المبتدأ مرفوع براجع ذكره. قال: " وإذا رأيت اسما في أوله كلام وفي آخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز في الاسم الرفع والنصب. فمن ذلك قوله:﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [5]، وقوله: ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾[6] يكون نصبا ورفعا

---

1 – ابن السراج، محمد بن السري، الأصول، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1988م، 1 / 58 .

2 – انظر سيبويه: الكتاب، 1 / 23.

3 – ابن يعيش ،موفق الدين أبو البقاء : شرح المفصل، تحقيق : إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001 م ، 1 / 198 – 199 .

4 – الرضي، رضي الدين محمد بن الحسين الاسترباذي : شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق : أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د .ط، د. ت، 1 / 162.

5 – الذاريات : 47 .

6 – الذاريات : 48 .

.فمن نصب جعل الواو كأنها ظرف للفعل، ومن رفع جعل الواو للاسم، رفعه بعائد ذكره، كما قال الشاعر [من الخفيف]:

إن لم أشفِ النفوسَ من حيٍّ بَكرٍ وعديٌّ تطاهُ جُرْبُ الجِمالِ "[1]

وفي قولــه: "﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾[2]. قال: " العرب في (كل) تختار الرفع، وقع الفعل على راجع الذكر أولم يقــع. وسمعت العرب تقول: " وكلُّ شيءٍ أحصيناه في إمام مبين" بالرفع وقد رجع ذكره" [3]، وقــال فــي قوله تعالى: " ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾[4]: "مرفوعان بمــا عــاد مــن ذكرهما"[5].

وإذا لم يكن هناك راجع ذكر ترافع المبتدأ والخبر، فبالنسبة إلى (السماوات) في قوله تعالى: "﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[6]. قال الفراء: " ترفع السماوات بمطويات إذا رفعت المطويات"[7].

---

[1] – الفراء، يحيى بن زياد : معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي و محمد النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2001 م،1 / 240 – 241 .

[2] – الإسراء: 13.

[3] – الفراء: معاني القرآن، 1 / 242.

[4] – المائدة: 38.

[5] – الفراء: معاني القرآن 1 / 306.

[6] – الزمر: 67.

[7] – الفراء: معاني القرآن، 2 / 425.

وعليه فالمبتدأ يرفع عند الفراء بإحدى طريقتين: إمّا براجع ذكره إذا كان الخبر جملة فعلية، وإمّا بالخبر نفسه، إذا كان الخبر مفردا. وفي كلتا الحالتين يكون العامل فيه لفظيا.

واحتج الكوفيون لترافع المبتدأ والخبر بقولهم: إن الشيء يكون عاملا في شيء ومعمولا له في حال واحدة، واستشهدوا على ذلك بـ(أيّ) الشرطية في قوله تعالى: " ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1]، فقالوا (أيًّا) جازم لـ(تدعوا) وتدعوا ناصب لـ(أي)[2] وما ذهب إليه الكوفيون هو ما اختاره أبو حيان[3] والسيوطي[4].

فالمبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، فالتلازم بينهما يدل على أن كلا منهما يعمل في الآخر[5].

ولم يسلم هذان الرأيان من النقد، فالقول بأن المبتدأ مرفوع براجع الذكر اُعترض عليه من وجهين[6]:

الأول: أنّ المضمر فرع المظهر، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى.

---

1 – الإسراء: 110.

2 – الأنباري، أبو بركات جمال الدين : الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، 2006م، المسألة (5) ، 1 / 38 .

3 – أبو حيان، محمد بن يوسف : ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998 م، 3 / 1085 .

4 – انظر. السيوطي، جلال الين : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور : عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، د. ط، 2001 م، 2 / 9 .

5 – الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي : ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق : الدكتور طارق الجناني، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1987 م، 30 .

6 – العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين : اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر، دمشق، د. ط، 2001 م، 1 /127.

الثاني: أن الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول.

وقد ردَّ الجرمي على الفراء في مناظرة جرت بينهما بأن راجع الذكر عامل معنوي شأنه في ذلك شأن الابتداء لا يظهر ولا يمثّل، وذكر هذه المناظرة الأنباري في الإنصاف، فقال: " وحكي أنه اجتمع أبو عمر الجرمي، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: (زيدٌ منطلق) لم رفعوا زيدا ؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، قال الفراء: ما معنى الابتداء؟ قال تعريته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، قال له الجرمي: هذا معنى لا يُظْهَر، قال له الفراء فمثله إذاً، فقال الجرمي: لا يتمثل، فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملا لا يُظْهَر ولا يتمثل! فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: (زيد ضربته) لم رفعتم زيدا؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا؛ فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت (زيد منطلق) رافعا لصاحبه، فقال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في (زيد منطلق)؛ لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في (ضربته) ففي محل نصب، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء: لا نرفعه بالهاء، وإنما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرمي: ما معنى العائد ؟ قال الفراء: معنى لا يظهر، قال الجرمي: أظهره، قال الفراء لا يمكن إظهاره، قال الجرمي: فمثله، قال: لا يتمثل، قال الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه "[1].

وأما القول بأنهما يترافعان فقد أُعترض عليه بأمور منها:

1. أن العامل قبل المعمول، فإذا كانا يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وهذا محال [2].

---

[1] - الأنباري : الإنصاف، المسألة (5)، 1 / 41 - 42.

[2] - الأنباري : الإنصاف المسألة (5)، 1 / 40 .

2. أن العوامل لا تدخل على بعضها فلما جاز أن نقول: (كان زيد أخاك) بطل أن يكون أحدهما عاملا في الآخر[1].

3. " أن العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثَّر فيه، فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويّا ضعيفا من وجه واحد، إذا كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك الوجه، وهو الرفع " [2].

4. أن المبتدأ قد يرفع غير الخبر والخبر يرفع غير المبتدأ، نحو: القائم أبوه ضاحكٌ أخوه. فلو ترافعا لعمل الاسم رفعين دون إتباع، وهذا لا نظير له في كلام العرب [3].

5. أما استشهاد الكوفيين بنحو " أيّا ما تدعوا...... " فقد أجيب بأن (أيّا) لم تجزم الفعل بنفسها، وإنما هي نائبة عن (إن) لفظا، وإذا سلمنا أن (أيا ما تدعوا) قد عمل كل في صاحبه فهذا؛ لأن كلا منهما عامل، أما المبتدأ والخبر فهما اسمان والأصل في الأسماء ألّا تعمل [4].

ب – رأي الزجاج

ذهب الزجاج إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء أي بعامل معنوي وهو رأي البصريين، وقد وضح رأيه هذا في غير موضع، فبصدد قوله تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ

---

[1] – الأنباري : الإنصاف المسألة (5)، 1 / 40 – 41 .

[2] – الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000 م، 1 / 197.

[3] – ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1999 م، 1 / 363. وانظر ابن عقيل، بهاء الدين : المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، د .ط، 1970 م، 1 / 206.

[4] – الأنباري : الإنصاف المسألة (5)، 1 / 40 .

﴿ بِٱلْهُدَىٰ ﴾[1]. قال: " أولئك موضعه رفع بالابتداء" [2]. وفي توجيه رفع (الشهر) في قوله تعالى: "

﴿ ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ﴾[3]. قال: " الشهر رفع بالابتداء"[4].

واختلف البصريون في تفسير معنى الابتداء، فقيل الابتداء: التعري من العوامل اللفظية، وقيل: التعري وإسناد الخبر إليه[5].

وفُسِّر الابتداء بجعل الاسم في صدارة الكلام تحقيقا أو تقديرا ليخبر عنه حتى يسلم من الاعتراض بأن التعري أمر عدمي[6]. ونقل هذا المذهب عن الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين، ونسبه الفراء إلى الخليل وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا [7]. وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي؛ فالتعري من العوامل عنده لا يكون إلا بعد أن يسند إليه الخبر[8].

واحترز بقولهم للإسناد عن الأعداد نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، فلا إسناد معها، فلا تقع مبتدآت. قال ابن عصفور: " التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المُعَرَّى قد رُكبَّ من وجه ما، وذلك أنَّ سيبويه حكى أنهم يقولون: واحدٌ واثنانِ وثلاثةٌ وأربعةٌ، إذا عدُّوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها، وذلك مع التركيب بالعطف. فإن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة فقلت: واحد

---

1 – البقرة: 16.

2 – الزجاج: معاني القرآن، 1 / 91.

3 – البقرة: 194.

4 – الزجاج: معاني القرآن، 1 / 264.

5 – ابن يعيش: شرح المفصل، 1 / 223.وانظر السيوطي : همع الهوامع، 2 / 9 .

6 – الرضي: شرح الكافية، 1 / 200.

7 – أبو حيان : ارتشاف الضرب، 3 / 1085، وانظر ابن عقيل: المساعد، 1 / 205 .

8 – الجرجاني، عبد القاهر : المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، د. ط، 1982 م، 1 / 214 .

اثنان ثلاثة أربعة، وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه، إذن قد ثبت أنَّ التعري رافع"[1].

وضُعِّف رأي البصريين من وجوه:

1. أنه لا يجوز أن يقال: إن المبتدأ يرتفع بالابتداء؛ لأن الابتداء لا يخلو: إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شيء فإن كان شيئا لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني؛ فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال. وإذا كان فعلا فينبغي أن يقال: زيد قائما كما يقال: حضر زيد قائما، وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع غير معدوم[2].
2. أن الابتداء لا يوجب الرفع؛ لأنهم يبتدئون كلامهم بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع[3].
3. أن التعري من العوامل يعني عدم العامل والعدم لا يوجب عملا، إذ لا بد للموجِب والموجَب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة [4]. وأجيب بأن العوامل في الكلام علامات، وعدم الشيء يصح أن يكون علامة [5]، فعدم العلامة علامة

[1] – ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي، 1 / 363 .
[2] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (5)، 1 / 39.
[3] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (5)، 1 / 39 .
[4] – ابن يعيش: شرح المفصل، 1 / 223.
[5] – الرضي: شرح الكافية، 1 / 200.

وردَّ على ذلك بأن الأمارة يستدل بها على أن ثَمَّ عاملا غيرها، ولا يوجد عامل يستدل عليه بالعدم[1]. إلا أن الكوفيين برفضهم أن يكون العدم عاملا يناقضون أنفسهم؛ لأنهم جعلوا رافع المضارع التعري من الناصب و الجازم وهو عامل عدمي[2].

4. أن جعل التعري رافعا للمبتدأ مؤداه أن نجعل عدم العامل أقوى من وجوده فالتعرية تعمل الرفع ووجود العامل في الاسم المقدَّر التعرية منه يعمل النصب والخفض والرفع أقوى من النصب والخفض؛ وبذلك يكون عدم وجود العامل أقوى من وجوده [3].

يلاحظ من مجمل مسألة التأويل في هذا المقام أنها تتعلق بمسألة في الفهم النظري الذي لا ينعكس إيجابا ولا سلبا على خطاب الناس وكلامهم، وإنما هي مسألة في وجوه التعليل التي لا تعود بفائدة على المعنى. وهي تظهر مدى نضج العقلية الفلسفية لدى علماء السلف. فأما في اللسانيات المعاصرة فمثل هذه المسائل لا تنتمي إلى النحو التطبيقي بل إلى ميدان فلسفة النحو.

---

1 – العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 126 .

2 – انظر الأنباري : الإنصاف، المسألة (5)، 1 / 39.

3 -- ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، 1 / 363.

ثانيا: العامل في رفع خبر إنَّ الناسخة

اختلف النحاة في رافع خبر (إنَّ) الناسخة فذهب الكوفيون إلى أن خبر (إنَّ) ليس مرفوعا بهـا، فهو باقٍ على رفعه الذي كان عليه قبل دخولها عليه، وذهب البصريون إلى أنها عملت في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب.

أ – رأي الفراء

فيما يتعلق برفع (الصابئون) في قوله تعالى: " ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾[1]. قال الفراء: " فإن رفع (الصابئون) على أنه عطف على (الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدا، وكان نصب (إن) نصبا ضعيفا – وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره – جاز رفع الصابئين. ولا أستحب أن أقول: إنَّ عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبد الله. وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إنَّ "[2].

واحتج الكوفيون لوجهة نظرهم بأمور هي[3]:

1. أن الأصل في هذه الحروف ألّا تنصب الاسم وإنما نصبته؛ لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف من الأصل، فينبغي ألّا تعمل في الخبر جريًا على القياس في حط الفروع عن الأصول، فالخبر عندهم باقٍ على رفعه الذي كان عليه قبل دخول هذه الحروف.

2. أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به، نحو قول الشاعر [من الرجز]:

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا ... إنِّي إذن أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا[1]

---

[1] – المائدة: 69.

[2] – الفراء: معاني القرآن، 1 / 310 –311.

[3] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (22) 1 / 144– 145. .

فنصب بـــ(إذن)؛ فدل ذلك على ضعف عملها في الخبر[2].

3. أن (إنّ) لا تعمل إذا اعترض عليها بشيء مثل: (إنَّ بك يكفــل زيــد)، و (إنَّ بــك زيــدٌ مأخوذٌ)[3].

وذهب السهيلي في هذه المسألة مذهب الكوفيين. قال: " فكان إعمالها فـــي الاســـم المبتـــدأ إظهارا لتشبثها بالجملة وكي لا يتوهم انقطاعها عنها، وكان عملهـــا نـــصبا ؛ لأن المعــاني التـــي تضمنتها لو لُفظ بها لنصبت نحو: التوكيد، والترجي، والتمني ؛ فإنها معانٍ في نفس المتكلم تقديرها: (أؤكد) و (أتمنى)، وليست هذه مضافة إلى الاسم المخبر عنه؛ فإن (زيدا) من قوله: (إن زيـــدا)، و (ليت زيدا) لم يؤكد شيئا ولا تمنّاه، ولكن الحديث هو المؤكَّد أو المتمنى، فكان عملها نصبا بهـــذا، وبقي الاسم الآخر مرفوعا لم يُعمل فيه، حيث لم تكن أفعالا كعلمت وظننت فتعمل في الجملة كلها، وإنما أرادوا إظهار تشبثها بالجملة فاكتفوا بتأثيرها في الاسم الأول؛ ويدلك على أنها لم تعمل فـــي الاسم الثاني أنه لا يليها ؛ لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره، فلو عملت فيه لوليها، كما يلي كان خبرها، ويلي الفعل مفعوله"[4].

وردّ عليهم بأمور منها:

1. إنكارهم عمل (إن) في الخبر؛ بسبب فرعيتها على الفعل، والفرع يجب أن يكون أضعف مـــن الأصل يرد بعمل اسم الفاعل عمل الفعل مع أنه فرع عليه [5].

2. وأما القول بأنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به مثل قول الشاعر:

---

1 – الرجز بلا نسبة في الخزانة، انظر عبد القادر بن عمر : خزانة الأدب، تحقيق : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، القاهرة والرياض، الطبعة الأولى، 1981م، 8 / 456 و460.

2 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (22)، 1 / 144 – 145،العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 211 .

3 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (22)، 1 / 145، العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 211 .

4 – السهيلي، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله : نتائج الفكر في النحو، تحقيق : الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، د. ط، د. ت. 342 – 343. وانظر ارتشاف الضرب، 3 / 1237. وهمـــع الهوامـــع، 2 / 155. الأزهـــري: شـــرح التصريح، 1 / 293.

5 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (22)، 1 / 145 – 0146 .

* إنِّي إذن أَهْلِكَ أَوْ أَطيرَا *

فالجواب عنه أنه شاذ لا حجة فيه، أو أن الخبر محذوف تقديره (لا تتركني فيهم غريبا إني أذل إذن أهلك أو أطيرا)، أو أن يكون (إذن أهلك) في موضع خبر[1].

3. وأما القول بأن عملها يبطل إذا اعترض عليها بأدنى شيء فمدفوع بنحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾[2]، وقوله: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾[3]، " وحسن تقديم الظرف إذا كان خبرا ؛ لأن الظرف ليس مما تعمل فيه (إنّ)، ولكثرته في الاستعمال"[4].

وقولهم: (إن بك يكفل زيد)، و(إن بك زيد مأخوذ)؛ فيخرّج على تقدير: إنه بك يكفل زيد، وإنه بك زيد مأخوذ ومثل هذا قول الراعي [من الطويل]:

فَلَو أنَّ حُقَّ اليَوْمَ مِنْكُمْ إقَامَةٌ وإنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا [5]

تقديره: فلو أنَّه حقٌّ [6].

والدليل الثاني والثالث دليلان محتملان، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال فسد به الاستدلال.

4. والقول بأن المبتدأ والخبر يترافعان، وأن هذا الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف ونصبها إياه، يفضي إلى أن الخبر مرفوع دون وجود عامل، وهذا محال[7].

---

1 - الأنباري : الإنصاف، المسألة (22)، 1 / 0146،وانظر العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 211 .

2 - البقرة: 248.

3 - المزمل : 12 .

4 - ابن السراج: الأصول، 1 / 231.

5 - البيت للراعي النميري : ديوانه، تحقيق : نوري القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، د. ط، 1980 م، 221.

6 - الأنباري : الإنصاف، المسألة (22)، 1 / 146 – 147، وانظر العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 211 .

7 - الأنباري : الإنصاف، المسألة (22)، 1 / 146 .

ب - رأي الزجاج

يرى الزجاج شأنه شأن البصريين أن (إنّ) عاملة في الاسم والخبر، وأنكر ما ذهب إليه الفراء والكوفيون عموما. فبصدد رفع الصابئين في الآية السابقة، قال: " اختلف أهل العربية في تفسير رفع الصابئين، فقال بعضهم: نصبُ(إنّ) ضَعُفَ فَنُسقَ بـ(الصابئون) على (الذين)؛ لأن الأصل فيهم الرفع. وهو قول الكسائي، وقال الفراء مثل ذلك إلا أنه ذكر أن هذا يجوز في النسق على مثل: الذين وعلى المضمر؛ يجوز: إني وزيدٌ قائمان، وأنه لا يجيز إنَّ زيدا وعمرو قائمان. وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله، وذلك أنهم زعموا أن نصب (إن) ضعيف؛لأنها إنما تغيّر الاسم ولا تغير الخبر، وهذا غلط؛ لأن (إنّ) عملت عملين النصب والرفع، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع؛ لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يُسم فاعله، وكيف يكون نصب (إن) ضعيفا وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قوله: " ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾[1] ونصب (إنّ) من أقوى المنصوبات"[2].

وقد أكد ابن السراج ما ذهب إليه الزجاج، وأنكر على الكوفيين ما ذهبوا إليه. قال: " فإن قال قائل: إن (إنّ) إنما عملت في الاسم فقط فنصبته وتركت الخبر على حاله كما كان مع الابتداء، وهو قول الكوفيين. قيل له: الدليل على أنها هي الرافعة للخبر، أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه. ومع ذلك أنا وجدنا كلما عمل في المبتدأ رفعا أو نصبا عمل في خبره، ألا ترى إلى ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، وكذلك كان وأخواتها، فكما جاز لك في المبتدأ والخبر جاز مع (إنّ) لا فرق بينهما في ذلك إلا أن الذي كان مبتدأ ينتصب بأن وأخواتها"[3].

---

1 - المائدة: 22.

2 - الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 192 - 193.

3 - ابن السراج: الأصول، 1 / 230 - 231.

ويقوي مذهب البصريين ما يأتي:

1. أن (إنّ) عملت في الخبر بعد الاسم لمشابهتها الفعل، ومشابهتها للفعل من خمسة أوجه، أنها على وزن الفعل، و أنها مبنيةٌ على الفتح، و أنها تقتضي الاسم كالفعل، و أن تدخلها نون الوقاية، و أن فيها معنى الفعل؛ فمعنى: (إنّ و أنّ) حققت، وكأنّ شبهتُ، ولكنّ استدركتُ، و ليت تمنيتُ، ولعلّ ترجيت ؛ فلشبهها بالأفعال أخذت مرفوعًا ومنصوبًا كالفعل، لكن قُدّم المنصوب فيها على المرفوع ؛ لأنها فرع على الأفعال[1].
2. أن هذه الأحرف إنما عملت لمشابهتها كان الناقصة، والمشبّه دون المشبّه به عادة وللتمييز بين المشبّه والمشبّه به قُدّم المنصوب على المرفوع مع هذه الأحرف؛ لأن الأصل تقديم الرفع. فإن اعترض على ذلك بعمل (ما) المشبهة بليس التي يتقدم معها المرفوع على المنصوب على رغم فرعيتها يردُّ على ذلك بأن فرعية (ما) على (ليس) ثابتة بيّنة الثبوت لعدم اتفاق العرب على، إعمالها وببُطلان عملها عند نقض النفي بإلا، أو تقدم الخبر، أو وجود إنْ [2].
3. ومما يدل على قوتها في العمل ما ذهب إليه بعض الكوفيين من نصب الجزأين بـ(إنّ) وأخواتها، وقد أجازه الفراء في ليت خاصة. ونقل ابن أصبغ عنه أنه أجاز ذلك في (لعلّ) أيضا. قال ابن عصفور: وممن ذهب إلى جواز ذلك في (إنّ) وأخواتها ابن سلام في طبقات

---

1 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (22)، 1 / 145 .

2 – ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي : شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ،طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001 م ، 1 / 390

الشعراء[1]، وزعم أنها لغة رؤبة وقومه، وقال ابن السيّد: نصب خبر (إنّ) وأخواتها لغة قوم من العرب. وإلى ذلك ذهب ابن الطرواة [2].

ومن الشواهد على نصب الجزأين [3]:

قول النبي – صلى الله عليه وسلم –:" إنّ قعر جهنم لسبعين خريفا "[4].

وقول الشاعر [من الكامل]:

لَيتَ الشَّبابَ هو الرَّجيعَ على الفَتى والشَّيبَ كانَ هُوَ البديءُ الأوّلُ[5]

وقوله[من الطويل]:

إذا اسودّ جُنْحُ الليْلِ فلْتأتِ، ولتكُن خُطاكَ خِفافًا، إنَّ حُرَّاسَنا أُسدًا[6]

وقوله [من الرجز]:

إن العجوزَ خَبّةً جَرُوزا تأكلُ كلَّ ليلة قفيزا[7]

وقوله [من الرجز] :

---

1 – انظر. الجمحي، محمد ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، د.ط، د.ت، 78/1-79.

2 – المرادي، الحسن بن قاسم : الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992 م، 393 – 394 .

3 – ابن مالك : شرح التسهيل، 1 / 390 – 391 .

4 – انظر مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، دار ابن الهيثم، القاهرة، 2001م، كتاب الإيمان،باب أدنى أهل الجنة منزلة، رقم الحديث، (288).

5 – البيت بلا نسبة في الجنى الداني، 493 .

6 – نسبه المرادي إلى عمر بن أبي ربيعة انظر الجنى الداني، 394 . لم أعثر عليه في الديوان .

7 – الرجز بلا نسبة في همع الهوامع، 2/ 156.

كأنّ أذنَيه إذا تَشَوّفا   قادِمَةً أو قَلَمًا مُحَرّفا [1]

وقد تأول البصريون كل هذه الشواهد. وأوجدوا لكل منها تخريجا يتفق والقاعدة العامة لعمل (إنّ) وأخواتها فبالنسبة إلى الحديث خُرِّج على أن القعر فيه مصدر قعرت الشيء، إذا بلغت قعره، وهو اسم إن، و(لسبعين خريفا) ظرف مخبر به؛ لأن الاسم مصدر، وظرف الزمان يخبر به عن المصادر كثيرا. وأما الشواهد الشعرية فقد ردَّ عليها بتقدير (كان) بعد (ليت) في البيت الأول، فيكون الأصل: ليت الشباب كان الرجيع. وقد روي عن الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع نصب فيه بعد شيء من هذه الأحرف ويقوي ذلك إظهار (كان) بعد (ليت)، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾[3]، فجاز إضمار كان بعد ليت لكثرة إظهارها. و يكون التقدير في قول الشاعر: إنّ حراسنا أسدا: إن حراسنا يشبهون أسدا، أو كانوا. أما: خبةً جروزا، فمحمول على أن تأكل خبر إن (وخبةً جروزا) حالان من فاعل تأكل، وأما قول الشاعر (قادمة وقلما) منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأن أذنيه إذا تشوفا يخلفان قادمة [4].

4. ومما يرجح وجهة نظر البصريين في عمل هذه الأحرف في الخبر رفعا أنه لما كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا في الأخبار، تنزلت منهن منزلة العمد من الأفعال، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب[5].

---

[1] – نسب البغدادي هذا الرجز إلى العمانيّ، انظر خزانة الأدب، 10 / 237 .

[2] – النساء: 73.

[3] – النبأ: 40.

[4] – ابن مالك : شرح التسهيل، 1 / 390– 392 .

[5] – ابن مالك : شرح التسهيل، 1 / 390 .

5. ومما يعزز القول بعملها في الجزأين مشابهتها لكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما[1].

والظاهر أن (إنّ) كما عملت في الاسم عملت في الخبر فلما دخلت ألغت العامل المعنوي وهو الابتداء والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، فلم يعد له وجود وعليه فإن القول بأن الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول (إنّ) مبنيٌّ على أحكام منطقية هي أن المشبّه دون المشبّه به قوة وعملا. واللغة لا تخضع دائما وأبدا لأحكام المنطق العقلي.

إضافة إلى أن (إنّ) وأخواتها أشبهت الفعل في العمل، وهذا باتفاق البصريين والكوفيين، والفعل يأخذ مرفوعا ومنصوبا، إلا أن المرفوع في الفعل عمدة والمنصوب ليس كذلك، فلما عملت (إن) وأخواتها النصب في الاسم كان من باب أولى أن تكون عملت الرفع في الخبر.

---

[1] - ابن مالك : شرح التسهيل، 1 / 390

ثالثًا: العامل في رفع الاسم بعد لولا

اختلف النحاة في رافع الاسم بعد (لولا)، فللكوفيين في رافعه ثلاثة أقوال: الأول: أنـــه مرفـــوع بفعل مضمر، والثاني: أنه مرفوع لنيابة (لولا) مناب الفعل، والثالث: أن (لولا) ترفعه بنفسها. أمـــا البصريون فإنه مرفوعٌ عندهم بالابتداء.

أ - رأي الفراء

فيما يتعلق برفع (رجال) في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ ﴾[1]. قال الفـــراء: "رفعهم بـــ(لولا)، ثم قال: " أن تطئوهم " فأن في موضع رفع بـــ(لولا) "[2]؛ وذلك لانعقاد الفائدة به[3].

وعارض الكوفيون البصريين، فذهبوا إلى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) ليس بمبتدأ، ثم اختلفـــوا بعد ذلك[4]:

1. فقال الكسائي: مرفوع بفعل مقدَّر، تقديره: لولا وجد زيدٌ.
2. وقال بعضهم: هو مرفوع بـــ(لولا)؛ لنيابتها مناب الفعل؛ أي (لو لم يوجد)، حكاه الفـــراء عن بعضهم، وردُّه بأنك تقول: (لولا زيدٌ ولا عمروٌ لأتيتك)، ولا يعطف ب (لا) بعد النفي.
3. وقال الفراء: هو مرفوعٌ بـــ(لولا) نفسها، لا لنيابتها مناب الفعل.

فبالنسبة إلى الرأي الأول؛ أي رأي الكسائي فقد وجد له الرضي وجها من القبول، فقـــال: " وهـــو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر منها أنها (لو) التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثـــاني،... دخلـــت على (لا)، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء

---

[1] - الفتح: 25.

[2] - الفراء: معاني القرآن، 1 / 404.

[3] - ابن الشجري، هبة الله بن علي : أمالي ابن الشجري، تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، د. ط، د. ت، 2 / 511 .

[4] - المرادي : الجنى الداني، 601 – 602 .

ومعناها مع (لا) أيضا باقٍ على ما كان كما بقي مع غير (لا) من حروف النفي، فمعنى (لولا عليٌّ لهلك عمر): لو لم يوجد عليٌّ لهلك عمر، ينتفي الأول أي: انتفى (انتفاء وجود علي) لانتفاء (هلاك عمر)، وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كان (لولا) مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني، كإفادة (لو) في قولك (لو لم تأتني شتمتك) كما مرّ[1] في بيان قوله[من الطويل]:

وَلَو أنَّ ما أَسْعَى لأدْنَى مَعيشةٍ كَفاني وَلَمْ أَطْلُبْ قليلٌ مِن المالِ "[2]

وقد ظهر الفعل بعد لولا في قول الشاعر [من الطويل]:

* فَقُلْتُ بَلى لولا يُنَازِعُني شُغْلي *[3]

ومنع البصريون هذا التقدير، وحملهم على ذلك أن (لولا) كلمة بنفسها وليست (لو) الداخلة على (لا) أن الفعل بعد (لو) إذا أضمر وجوبا فلا بد من الإتيان بمفسِّر، وليس بعد (لولا) مفسِّر ،وأيضًا لفظ (لا) لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكررًا في الأغلب كما يجيء في قسم الحروف، ولا تكرير بعد (لولا)[4].

أما ما ذهب إليه بعض الكوفيين من أن لولا ترفع ما بعدها؛ لأنها نائبة عن الفعل، فإن التقدير فيه، نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتك) لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك. فحذف الفعل تخفيفا وزيدت (لا) على (لو) فصار بمنزلة الحرف الأول[5].

وقد اعترض على هذا بأن الاسم بعد (لولا) لو كان مرفوعا بفعل مقدر لوجب أن يعطف بـ(ولا)؛ لأن الجحد يعطف عليه بـ(ولا)، كما في قوله تعالى: " ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ

---

[1] – انظر الرضي: شرح الكافية، 1 / 188.

[2] – الرضي: شرح الكافية، 1 / 245. البيت لأمرئ القيس في ديوانه، 39.

[3] – السيوطي : همع الهوامع، 2 / 43. البيت لأبي ذؤيب الهذلي انظر ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2003، 2 / 260.

[4] – الرضي : شرح الكافية، 1 / 245 .

[5] – ابن الأنباري : الإنصاف، المسألة (10)، 60/1.

﴿ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴾[1]، فلما لم يجز أن يقال: لو لا أخوك ولا أبوك دل على فساد ما ذهبوا إليه. وأجيب ذلك بأن (لولا) مركبة من (لو) و(لا) وبالتركيب صارتا حرفا واحدا وتغير حكمها السابق فخرجت (لو) من حدها و خرجت (لا) من الجحد[2].

أما الفراء فقد جعل الاسم الواقع بعد لولا مرفوعا بها لاستغنائه بها كما يرتفع الفاعل بالفعل[3].

وحجته في إعمال لولا الرفع في الاسم بعدها هي الاختصاص. قال: " لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل" [4].

ولكن يرد عليه بأن الحروف لا تعمل الرفع أصالة، قال الشلوبين: " إن أصل الحرف أن لا يعمل رفعا ولا نصبا؛ لأن الرفع والنصب هما من عمل الأفعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا أو مشبها به، وكل منصوب مفعولا أو مشبها به فإذا عملهما الحرف فإنما يعملهما لشبه الفعل، ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه إلا عمل الجر، إذا كان مضيفا للفعل أو لما هو في معناه إلى الاسم"[5].

---

1 - فاطر : 19 – 21 .

2 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (10) 1 / 62- 65، وانظر العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 134 .

3 – السيوطي : همع الهوامع، 2 / 43 .

4 – الرضي: شرح الكافية، 1 / 245.

5 – السيوطي جلال الدين : الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق : عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2003 م، 2 / 250 .

وترتب على جعل لولا رافعة للاسم بعدها استغناء الكوفيين عن تقدير خبر محذوف كما يفعل البصريون[1]؛ لأن الجملة الواقعة بعد(لولا) من وجهة نظر الكوفيين جملة فعلية فلم يقدروا خبرا محذوفا. وعند البصريين هي جملة اسمية فلزم تقدير خبر محذوف.

ب - رأي الزجاج

أما الزجاج فقد ذهب إلى أن رافع الاسم بعد لولا الابتداء فبشأن المرفوع بعد لولا في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ﴾[2]. قال: " ودفع مرفوع بالابتداء"[3]. وهذا مذهب البصريين.

ويقوي مذهب البصريين أمور منها:

1. أن (لولا) حرف غير مختص بالاسم بدليل دخولها على الفعل أيضا، ومن ذلك قول الشاعر[من البسيط]:

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَا جِئْتُ زَائِرَها	هلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهمِ السُّودِ
لا دَرَّ دَرُّكِ، إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ	لَولا حُدِدْتُ وَلا عُذْرَى لَمَحْدُودِ[4]

فلما كان حرفا غير مختص وجب أن يكون غير عامل[5]. وكل حرف يليه الاسم والفعل فما بعده مرفوع بالابتداء، نحو: إنما، وكأنما، وهل، وألف الاستفهام[6].

2. " أن (لولا) تقتضي اسمين، الثاني منهما خبر بدليل جواز ظهوره في اللفظ، وإن لم يستعمل، ولو كانت (لولا) عاملة، أو العامل مقدَّرا بعدها لم يصح ذلك"[7].

---

1 - المخزومي، مهدي : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986م، 289 .

2 - البقرة: 251.

3 - الزجاج: معاني القرآن، 1 / 333.

4 - البيتان للجموح الظفري انظر شرح التسهيل، 1 / 274 و3 / 429.

5 - الأنباري : الإنصاف، المسألة (10) 1 / 62 - 63، وانظر العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 133 .

6 - ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، 2 / 511.

7 - العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 132 .

3. " أننا لم نرَ حرفا يرفع اسما إلا وهو ينصب آخر، كـ(إنَّ) وأخواتها، و(لا) في نحو:

لا رجلَ أفضلُ منه. *ولا كريمَ مِن الوِلدان مَصبُوحُ* "[1].

وردَّ على البصريين بما يأتي:

1. أن (لولا) التي تفيد امتناع الشيء لوجود غيره لا يقع بعدها إلا الاسم وما استشهد عليه البصريون من وقوع الفعل بعد لولا ليس بصحيح. قال الجرجاني :" فإن حُمِـل فـي شيء على الفعل فالتأويل غلطٌ كنحو ما أنشده بعضهم من قوله [من البسيط]:

قَالتْ أُمامةُ لمّا جئتُ زَائرَها هلّا رَميتَ ببعضِ الأسهمِ السُودِ

لا درَّ درُّكِ إنّي رَميتُهُمُ لولا حُدِدتُ ولا عُذْرى لَمحدودِ

وحُمِل على أن الفعل وقع بعده وليس كذلك؛ لأن قوله: لا حُدِدتُ بمنزلة لو لم أُحد فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحد كما أن قوله عز وجل: " ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[2] بمنزلة فلم يصدق ولم يصلِّ وكذا قول الشاعر [من الرجز]:

* وأي أمرِ سَيءٍ لا فَعَلَهْ[3]*

يريد لم يفعله. فلا في قوله: لو لا حددت مع الفعل وليس بمركب مع (لو) كما يكون في قولك: لولا زيدٌ لكان كذا"[4].

2. أنه لو كان الاسم المرفوع بعد (لولا) رُفع بالابتداء لكان يجب أن نكسر همـزة (إنَّ) بعدها [5].

---

[1] – ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، 2 / 511 – 512.

[2] – القيامة: 31.

[3] – نُسب البيت العفيف العبدي في اللسان مادة (زنأ) .

[4] – الجرجاني : المقتصد، 1 / 219 –221 .

[5] – ابن الأنباري : الإنصاف، المسألة (10)، 62/1.

وردّ ابن الحاجب ما اعترض عليه الكوفيون من لزوم كسر همزة (إن) بعد (لولا) إذا كان الاسم بعدها مرفوعا بالابتداء، فقال: " قالوا: لو كان مبتدأ لوجب أن تكون (أنّ) في موضعه مكسورة؛ لأنه موضع الابتداء. وهذا ليس بقويّ؛ لأن (أن) إنما تكسر في موضع ابتداء يكون خبر المبتدأ فيه خبرها ليتحقق كونه موضعا للجملة. فأما إذا وقعت في موضع يكون خبرها من تتمة المبتدأ الذي هو مفرد فواجبٌ أن تكون مفتوحة بدليل وجوب فتحها في قولك: عندي أنك قائم، فكذلك ههنا؛ لأنها مع الاسم والخبر المذكور معها بتأويل المبتدأ المفرد والخبر محذوفٌ على حاله. ولو كسرتها لوجب أن يكون الخبر معها خبرا للمبتدأ على تقدير عدمها، فيؤدي إلى أن يكون خبر المبتدأ بعد (لولا) واجبا حذفه واجبا إثباته أو جائزا، وهو متناقض " [1]

والصحيح أن (لولا) لا تعمل في الاسم المرفوع بعدها؛ لأنها حرف والحروف لا تعمل، ولا يُعمل فيها إلا ما أشبه الفعل و(لولا) ليست كذلك. وهذه المسألة، كما لا يخفى، في النظرية اللغوية، ولا قيمة لها على مستوى المعنى والتداول؛ على أنها تُظهر مهارة لدى علماء السلف في فن المحاجة اللغوية، وتظهر أثر الفلسفة والمنطق في الصناعة النحوية عصرئذٍ.

---

[1] - ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان : أمالي ابن الحاجب، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل ودار عمّار، بيروت وعمان، د.ط، 1989م، 2 / 802.

رابعا: العامل في رفع الاسم بعد (إنْ) الشرطية

للنحاة في رافع الاسم بعد(إنْ) الشرطية، ثلاثة مذاهب: الأول: أنه مرفوع بالفعل المتأخر عنه، والثاني: أنه مرفوع بفعل مضمر، والثالث: أنه مرفوع على أنه مبتدأ.

أ – رأي الفراء

في معرض الحديث عن رفع(أحد) في قوله تعالى: "﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[1]، قال الفراء: "في موضع جزم وإن فُرِق بين الجازم والمجزوم بـ(أحد). وذلك سهل في (إن) خاصة دون حروف الجزاء ؛ لأنها شرط وليست باسم ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل. فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب، فأما المنصوب فمثل قولك: إن أخاك ضربت ظلمت والمرفوع مثل قوله: "﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ ﴾[2]، ولو حوّلت (هلك) إلى (إنْ يهلك) لجزمته " [3] .فأجاز الفراء بذلك أن يتقدم الفاعل على الفعل .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن تأخر المسند لا يخل برفع المسند إليه واستدلوا على ذلك بقول امرئ القيس [من الطويل] :

* فَقِلْ في مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغيبِ [4] *

وبقول الزباء [من الرجز] :

---

[1] – التوبة: 6.

[2] – النساء: 176.

[3] – الفراء: معاني القرآن، 1/ 422.

[4] – البيت لامرئ القيس وصدره * فظل لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ * انظر ديوانه، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، د. ت ، 389 .

* ما لِلجمالِ سَيْرُها وَئيدا [1] *

فذهبوا إلى أن تقدير: فقل من مقيل متغيِّب نحسُهُ. وما للجمال وئيدا سيرها [2] . والحجة في ذلك هي أنهم وجدوا مرفوعا ولا يوجد ما يصلح للخبر عنه فلم يبقَ إلا أن يكون فاعلا مقدما للوصف الذي يليه.

وقد نسب الأنباري رأي الفراء السابق إلى الكوفيين [3]، ونقل ابن هشام أن للكوفيين في رافع الاسم بعد (إنْ) الشرطية في نحو قوله تعالى: " إن أحدٌ من المشركين استجارك ". ثلاثة مذاهب[4]:

الأول: أنه مرفوع على أنه مبتدأ. وقال به الأخفش من البصريين.

والثاني: أن الاسم فاعل لفعل محذوف، وهو مذهب الجمهور.

والثالث: أن الاسم فاعل مقدم للفعل المذكور بعده.

وهناك مذهب رابع نسبه الأنباري إلى الكوفيين يقول: إنه مرفوع عندهم بالعائد [5].

وحجة الكوفيين في جواز تقديم المرفوع مع (إنْ) خاصة؛ أنها الأصل في باب الجزاء، إذ جعلوا ارتفاع الاسم بعد (إنْ) بالعائد في نحو: إنْ زيد أتاني آته ففاعل الفعل أتاني عائد على زيدٍ فارتفع زيد به، وقاسوا ذلك على قول البصريين في نحو: جاءني الظريفُ زيدٌ [6].

واعترض على تقدم الفاعل على الفعل بما يأتي:

---

1 - انظر البغدادي : الخزانة، 5 / 193 .

2 - ابن مالك : شرح التسهيل، 2 / 40 – 41 .

3 - ابن الأنباري : الإنصاف، المسألة (85)، 2 / 504.

4 - ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، 2005 م، 2 / 238 .

5 - الأنباري : الإنصاف، المسألة (85) ، 2 / 504 .

6 - الأنباري : الإنصاف، المسألة (85)، 2 / 504.

1. بأن الفاعل كالجزء من الفعل، ولذلك لم يجز تقديمه عليه، وإذا تقدم الفاعل على الفعل كان مرفوعا بالابتداء، وكان الفاعل ضميره المستكن في الفعل [1].

وقد أنكر ابن جني تقدم الفاعل على الفعل البتّة. قائلا: " وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه " [2]

2. بأن كون (إن) هي الأصل في الجزاء لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه. وأما قول الكوفيين بأنه يرتفع بالعائد قياسا على (جاءني الظريف زيد) فباطل؛ لأن زيـدا بدل من الظريف أما زيدٌ في (إن زيدٌ أتاني آته) فلا يجوز رفعه قياسا على الجملة الأولى؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه [3]

ب – رأي الزجاج

ذهب الزجاج مذهب البصريين في رافع الاسم بعد (إنْ) الشرطية، فقال: " وأما الإعراب في أحد مع (إن) فالرفع بفعل مضمر الذي ظهر يفسره. المعنى: وإنْ استجارك أحدٌ "[4] . وما ذهب إليه الزجاج يوافق مذهب البصريين وقد احتجوا

لذلك بأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعا بلا رافـع وذلك لا يجوز، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل يفسره الفعل المظهر[5].

---

1 – الجرجاني: المقتصد، 1 / 327– 328 .

2 – ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الرابعة، 1999 م، 2 / 387.

3 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (85)، 2 / 505 و 507.

4 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 431. انظر القيسي، مكي بن أبي طالب : مشكل إعراب القرآن، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، 1984 م، 1 / 387 .وانظر العكبري، أبو البقاء عبد الله بـن الحسين : إملاء ما من به الرحمن، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة، د. ت، 2 / 11.

5 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (85) ، 2 / 504 .

فالاسم المرفوع بعد إن الشرطية فاعل لفعل محذوف عند البصريين. وذهب سيبويه في (باب الحروف التي لا تقدَّم فيها الأسماء الفعل) إلى أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، لكن يجوز الفرق في الكلام في (إنْ) إذا لم تجزم في اللفظ نحو قوله [من البسيط] :

عاوِدْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَرِبَا

وإنما جاز هذا في (إنْ)؛ لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه؛ فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌ [1]

وفي نحو: أزيدٌ قام، قال ابن جني: " فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل؛ لأنك تريد: أقام زيد، فلما أضمرته فسرته بقولك: قام. وكذلك " ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [2] ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ [3] و " ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [4]، و" ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ﴾ [5]

ونحوه الفعل فيه مضمر وحده أي؛ إذا انشقت السماء، وإذا كورت الشمس، وإن هلك امرؤ، و لو تملكون، وعليه قوله [من الطويل]:

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغْتَهُ ... فقام بفأسٍ بينَ وِصلَيْكَ جازرُ

أي إذا بُلِغَ ابن أبي موسى " [6]

---

1 - سيبويه : الكتاب، 3 / 112- 113 .

2 - الانشقاق: 1.

3 - التكوير: 1.

4 - النساء: 176.

5 - الإسراء: 100.

6 - ابن جني: الخصائص، 2 / 382.

فالفعل المذكور بعد الاسم المرفوع مفسر للفعل المحذوف، ولا يصح أن نعده رافعا للاسم المتقدم عليه؛ لأنه بذلك يكون قد رفع فاعلين هما الاسم المرفوع المتقدم عليه والضمير فيه.

أما الأخفش فقد ذهب إلى أن الاسم المرفوع بعد (إن) مرفوع بالابتداء، فقال: " فابتدأ بعد (إن) وأن يكون رفع أحدا على فعل مضمر أقيس الوجهين ؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعلٌ مجزوم في اللفظ، كما قال [من البسيط] :

عَاوِدْ هَرَاةَ وإن مَعْمُورُها خَرِبَا

وقال (النمر بن تولب) [من الكامل] :

لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسًا أهْلَكْتُهُ   وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلكَ فَاجْزَعي[1]

وقد زعموا أن قول (زيد بن رُزين المحاربي) [من الطويل]:

أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أتَاهَا حِمَامُهَا   فَهَلَّا التي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

لا ينشد إلا رفعا، وقد سقط الفعل على شيءٍ من سببه، وهذا قد ابتدئ بعد (إن)، وإن شئت جعلته رفعا بفعلٍ مضمر " [2] .

وعليه فالأخفش يجيز في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية وجهين: أحدهما الرفع على الابتداء، والآخر الرفع بفعل مضمر وهو أقيس الوجهين عنده .

---

[1] - العربيات، محمد بن مفلح : النمر بن تولب حياته وشعره، دار الإبداع، عمان، الطبعة الأولى، 1993 م، 54.

[2] - الأخفش، سعيد بن مسعدة : معاني القرآن، تحقيق : الدكتورة هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990 م، 1 / 354 .

وقد خطّأ الزجاج رفع الاسم على الابتداء بعد أدوات الشرط، فقال: " ومن زعم أنه يرفع أحدًا بالابتداء فخطأ ؛ لأن الجزاء لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده " [1] ؛ لأن حرف الشرط يقتضي الفعل، وإذا كان مقتضيا للفعل ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء ؛ لأن الابتداء يرتفع به الاسم في موضع لا يجب تقدير الفعل ؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة. وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم" [2]

وأكدّ الجرجاني ذلك ، فقال :" لا يقع الاسم المبتدأ بعد (لولا) هذه التي للتحضيض كما لا يقع بعد (إن) التي للشرط والجزاء . نحو: إن اللهُ أمكنني من فلانٍ، ولا بعد (إذا) في نحو: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [3] ، وإنما هذه الأسماء بعد هذه الحروف محمولة على الفعل بعدها دون الابتداء" [4] .

ولا خلاف بين النحاة في جواز أن يلي أداة الشرط (إنْ) اسم مرفوع فقد ورد على ذلك شواهد من القرآن، مثل قوله تعالى: " إنْ امرؤ هلك ليس له ولدٌ " [5] وقوله تعالى ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾ [6]

---

[1] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 431.

[2] – الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (85)، 2/ 507.

[3] – الانشقاق: 1.

[4] – الجرجاني : المقتصد، 1 / 222 – 223 .

[5] – النساء: 176.

[6] – النساء: 128.

ومن النثر قولهم: " إنْ كَذِبٌ نَجَّى فصدقٌ أخلق "[1].

ومن الشعر، قول الشاعر [من الكامل] :

يُثْنِي عَلَيْكَ وأنتَ أهلُ ثنائِهِ ولَدَيْكَ إنْ هُو يَستَزِدكَ مَزِيدُ [2]

وقول الشاعر [من الطويل] :

فإنْ هُوَ لم يَحْمِلِ على النَّفْسِ ضَيْمَها [3]

فجميع من تناول هذه المسألة اتفق على جواز وقوع الاسم بعد (إنْ)؛ فالشواهد على ذلك كثيرة، واختصت بذلك (إنْ) دون غيرها؛ لأنها أمُّ الجزاء فلا تفارقه، لكن الخلاف بين النحاة على إعراب الاسم المرفوع بعد (إنْ).

فالفراء في هذه المسألة كان بعيدا عن الصنعة والتكلف وما يرافقها من تأويلات وتقديرات، أما الزجاج فقد سار على طريق البصريين، فحمل المسألة على القياس، إلا أن تقدير فعل محذوف رافع للاسم بعد (إنْ) الشرطية لقي من المحدثين استبعادا ونفورا. فقد أنكر عبد المجيد عابدين مذهب البصريين فوصف موقفهم بأنه من قبيل اللغو وما هو إلا استجابة لنظرية العامل فتقدير فعل محذوف يجعل التركيب يتسم بالركاكة والضعف [4]

---

[1] - الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد: مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، د. ط، 1955 م ، 1 / 69.

[2] - البيت لعبد الله بن عنمة الضبي انظر : البغدادي : خزانة الأدب، 9 / 43، الرضي : شرح الكافية 4 / 97.و السيوطي : همع الهوامع، 4 / 324 .

[3] - السيوطي : همع الهوامع، 4 / 325، البيت للسموأل .وعجز البيت * فليس إلى حُسن الثناء سبيل * انظر شرح ديوان السموأل، تحقيق : أحمد فاضل، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2004 م، 20 .

[4] - عابدين، عبد المجيد: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، دار الطباعة الحديثة، د. ط، 1951م.

وإلى مثل هذا ذهب أحمد مكي الأنصاري، فبصدد تقدير فعل محذوف في قوله تعــالى: " وإن أحد من المشركين استجارك " وقوله: " إذا السماء انشقت " وقوله: " لو أنتم تملكون "، قال: "وأكبر الظن أننا لسنا بحاجة إلى التعقيب على هذا التقدير المتكلف المرذول، ذلك الذي يخرج الآية عــن سماحتها وسلاستها، ويشوه الأسلوب القرآني الرفيع. ورب قائل يقول: ما الذي دعــاهم إلــى هــذا التكلف والتعسف ؟ والجواب أنهم عبيد صنعة لا يستطيعون عنها فكاكا مهمــا كثــر الــوارد مــن الشواهد، وتضافرت الآيات البينات على هذا النسق من التعبير، فالبصريون وعلى رأسهم سيبويه لا يعدمون الحيلة في التخريج والتأويل يهرعون إليه كلما حزبهم أمر يهدد القاعــدة البــصرية التــي صنعوها في مصنع التقعيد " [1]

وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن عمل الأفعال متقدمة راجع إلى قوتها فقال: " والأفعال عند الكوفيين قوية أيضا تعمل متأخرة، كما تعمل متقدمة، وتعمل مقدّرة، كما تعمل ظاهرة، ولكن الكوفيين – كما يمليه عليهم منهجهم – لم يفلسفوها، ولم يمنحوها قوة العلــل الفلــسفية، ولــم يعتبروها هي والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، ولذلك جاز عندهم أن يخلو الفعل من الفاعل خلوًّا تاما، وذلك في باب التنازع، على ما هو المعروف من مذهب الكسائي، وأن يجتمع فعلان علــى فاعــل واحد . كما هو المعروف من مذهب الفراء في باب التنازع، إذا اقتضى الفعلان الفاعل كمــا فــي قولنا: قعد وكتب خالد، فخالد هو فاعل للفعلين جميعا، وأن يتعاون الفعل والفاعل في نصب المفعول به، كما هو ظاهر من مذهب الفرّاء أيضا أو يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته " [2]

---

[1] – الأنصاري، أحمد مكي : سيبويه والقراءات، دار المعارف، القاهرة، د. ط، 1972 م، 116 .

[2] – المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، 277- 278 .

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنه لا فائدة من تقدير فعل الشرط ،إذ قــال: " إن تقــدير الجمهور بعيد عن المعنى مفسد لصحة الكلام مؤدٍّ إلى ركّة بالغة فيه، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه، لا يزيده إيضاحا ولا بيانا ولا تفسيرا ؟ فلــو كان المفسِّر يعطينا معنى زائدا على المفسَّر، وإيضاحا لم يكن فيه، لكان مقبولا، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف، فما الغرض إذن من الذكر والحذف ؟ " [1]

ويمكن القول: إن البصريين في تقديرهم فعلا محذوفا بعد (إنْ) الشرطية كانوا منسجمين مــع منهجهم المعياري الذي أخذوا به على أنفسهم، والذي يقبض على الاســتعمال أنفاســه ويخـضعه للقاعدة. ولكن النظرة الوصفية ترجح وجهة نظر الكوفيين في هذه المسألة فهم يولــون الاســتعمال أهمية كبيرة وعلى القاعدة أن تتسع للاستعمال ؛ لأن القاعدة في النهاية هي وليد الاستعمال .

---

1 – السامرائي، فاضل صالح : معاني النحو، دار الفكر، عمان، الطبعة الثالثة، 2008 م، 4 / 88 .

خامسا: العامل في رفع الفعل المضارع

للنحاة في رافع الفعل المضارع أربعة مذاهب، ثلاثة منها عوامل معنوية، وواحدٌ لفظي. فأما المعنوية فهي: الأول: تجرده من الناصب والجازم، وهو مذهب الفراء والكوفيين، والثاني: المضارعة وهو مذهب ثعلب، والثالث: أنه رفع بوقوعه موقع الاسم وهو مذهب البصريين. أما العامل اللفظي فهو ما ذهب إليه الكسائي بأنه مرفوع بحروف المضارعة .

أ – رأي الفراء

في معرض الحديث عن رفع المضارع في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[1] قال الفراء: " رفعت (تعبدون) ؛ لأن دخول (أن) يصلح فيها، فلما حُذِف الناصب رفعت، كما قال الله: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾[2]. وكما قال: " ولا تَمْنُنْ تستكثرُ "[3]، وفي قراءة عبد الله " ولا تَمْنُنْ أن تستكثرَ " فهذا وجه الرفع، فلما لم تأتِ بالناصب رفعتَ " [4]

وبصدد قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴾[5].قال: " قرأها ابن عباس، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين جزما، وقرأها بعض أهل المدينة جزما، وجاء التفسير بذلك، إلا أن

---

1 – البقرة: 83.

2 – الزمر: 64.

3 – المدثر: 6.

4 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 53.

5 – البقرة: 119.

التفسير على فتح التاء على النهي. والقرّاء بعد على رفعها على الخبر: ولست تُسألُ، وفي قراءة أبيّ (وما تُسألُ)، وفي قراءة عبد الله: (ولن تُسألَ)، وهما شاهدان للرفع " [1] .

فقراءة الجمهور وأبيّ (ولا تسألُ)، (وما تسألُ). رفع في هاتين القـراءتين للتجـرد مـن الناصب والجازم. ونصب في قراءة عبد الله (ولن تسألَ) لدخول الناصب.

ونسب هذا المذهب إلى الأخفش وحذاق الكوفيين [2] ،واختاره ابن مالك وقـال: إنـه سـالم مـن النقض[3]، واختاره ابن الخباز [4]، وابن الحاجب [5].

وما ذهب إليه الفراء هو مذهب جمهور الكوفيين وقد احتجوا لذلك بأن المضارع إذا دخله ناصب نصبه، وإذا دخله جازم جزمه، وإذا سقطا عنه دخله الرفع ؛ لذا فهو عندهم مرفوع بتجـرده مـن الناصب والجازم [6]

وضعف رأي الفراء من وجهين :

1. قيل: إنه فاسد لأنه قال: لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، والرفع قبل النصب والجزم ؛ لأنه لا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول ؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبـل

---

1 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 75.

2 – الأزهري: شرح التصريح، 2 / 356.

3 – ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000 م، 2 / 107.

4 – السيوطي : همع الهوامع، 2 / 273 .

5 – الرضي : شرح الكافية، 4 / 22، وانظر السيوطي: همع الهوامع، 2 / 273 .

6 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (74)، 2 / 448 .

النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلما أدى قوله إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدا [1]

2. واعترض عليه أيضا بأن التجرد من الناصب والجازم أمر عدمي والعدم لا يكـون سـببا لوجود غيره؛ ولذلك وصف مذهب الفراء بالوهم والغلط [2]، وأجيب بـأن التجـرد أمـر وجودي وهو كونه خاليا من ناصب و جازم لا عدم الناصب والجازم [3]

ب – رأي الزجاج

للزجاج في رافع المضارع قولان: الأول: ذهب فيه شأنه شأن البصريين إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الأسماء، كما يتبين من توجيهه لقوله تعـالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾[4]، قال: " (تأكلوا) جُزم بـ(لا) ؛ لأن التي ينهى بها تلزم الأفعال دون الأسماء، وتأثيرها فيها الجزم ؛ لأن الرفع يدخلها بوقوعها موضع الأسماء، والنصب يدخلها لمضارعة الناصب فيهـا الناصـب للأسماء، وليس فيها بعد هذين الحرفين إلا الجزم " [5]

---

1 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (74)، 2 / 449 .

2 – الدينوري، الحسين بن موسى هبة الله : ثمار الصناعة، تحقيق الدكتور : حنا بن جميل حداد، وزارة الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 1994 م، 77 .

3 – الأزهري: شرح التصريح، 2 / 356. وانظر شرح المفصل، 4 / 219.

4 – البقرة: 188.

5 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 1 / 257 – 258.

والآخر: ذهب فيه إلى أن المضارع يرتفع بالمضارعة. قال في توجيه قوله تعالى: ﴿ لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾[1]: " رفع المستقبل بالمضارعة " [2]

أما القول الأول للزجاج وهو أن الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم فهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين. فلا يجوز الرفع في نحو: أن يقوم، ولم يقم ؛ لأن الفعل لم يقع موقع الاسم[3]. ووجهت إلى هذا الرأي اعتراضات كثيرة منها :

1. أنه لو كان الفعل مرفوعا لوقوعه موقع الاسم لكان ينبغي أن ينتصب إذا كان الاسم منصوبا نحو (كان زيد يقوم)؛ لأنه حل محل الاسم (قائما) [4].
2. أن نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم يدلُّ على أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم [5].
3. لو كان يرتفع لقيامه مقام الاسم لما ارتفع في نحو (كاد زيد يقوم) ؛ لأنه لا يقال (كاد زيد قائما) [6] .
4. وقيل لو أن المضارع ارتفع لوقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد حروف التحضيض نحو: لو تقوم، وهلا تقوم. وأجيب عن هذا كلّه بأن المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم في الأصل والاستعمال؛ إذ المراد بموقع الاسم الموضع الذي هو للاسم بالجملة بدليل قولهم: لو ذات

---

1 – النساء: 53.

2 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 63.

3 – ابن مالك : شرح التسهيل، 3 / 328 .

4 – الأنباري : الإنصاف المسألة (74)، 2 / 448 .

5 – الأنباري : الإنصاف المسألة (74)، 2 / 448 – 449 .

6 – الأنباري : الإنصاف المسألة (74)، 2 / 449 .

سوار لطمتني، وهلا زيد قام.وبهذا يكون ارتفاع المضارع لوقوعه موقع الاسم. وردّ ابن مالك ذلك فقال: إنّ المقصد بوقوع الفعل موقع الاسم إما أن يقصد به الذي هو للاسم في الأصل، أو الموضع الذي هو له في الاستعمال، أو الموضع الذي هو للاسم في أحدهما؛ فالأول ينتقض بوقوع الفعل بعد حروف التحضيض ، وينتقض الثاني بالرفع بعد (كاد) ونحوها ؛ لأنه موضع ليس للاسم في الاستعمال، وينتقض الثالث بالجزم بعد (إنْ) الشرطية فإنه موضع هو للاسم في الاستعمال، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[1]، فلو كان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم في الجملة ما كان بعد (إن) الشرطية إلا مرفوعا، فلما لم يُرفع عُلم أن رافع المضارع ليس وقوعه موقع الاسم [2] .

ورد الفارسي على وقوع المضارع خبرا لكاد وأخواتها، بأن المضارع نحو: كاد زيد يقوم مرفوع ؛ لأنه حل محل منصوب كما يقال: كان زيد يقوم[3].

وشرح الجرجاني قول الفارسي، فقال: " اعلم أن الفعل في قولك: كاد زيد يقوم، مرفوع وإن كان لا يقع موقعه الاسم وقد شبَّهه بقولك: كان زيدٌ يقوم، وقصده أنَّ الأصل أن يجوز كاد زيدٌ قائما، كما تقول: كان زيدٌ قائما، وإذا كان كذلك كان الفعل واقعا موقع الاسم في التقدير، وإنْ كان لا يظهر إلى اللفظ، وإنما ترك استعمال اسم الفاعل هنا، فلم يقل: كاد زيدٌ قائما ؛ لأجل أن كاد موضوع للتقريب

---

1 - التوبة: 6.

2 - ابن مالك : شرح التسهيل، 3 / 329 .

3 - الجرجاني : المقتصد، 2 / 1045 .

من الحال واسم الفاعل لا تختص صيغته بالحال دون الماضي، ألا تراك تقول: مررت برجلٍ قائمٍ أمسِ، وزيدٌ ضارب الآن وغدا، فلما كان اسم الفاعل غير موضوع للحال كما وضع يفعل، وكان كاد للتقريب من الحال التزموا بعده مثال يفعل ؛ ليكون أدلَّ على مقتضى كاد إذ لو قيل: كاد زيدٌ قائما، جاز أن يظن أنه في المستقبل المتراخي والماضي ... فكذلك لمّا وجد الكلام مطردًا على رفع الفعل في كل موضع يصلح للاسم وجب عليك تقدير الاسم حيثُ لا يظهر إلى اللفظ نحو: أن تقول في كاد زيدٌ يقوم: كاد زيدٌ قائما " [1]

واحتج ابن يعيش لرفع المضارع في نحو: كاد زيد يقوم بأن الفعل ارتفع قبل دخول كاد عليه، فقال: " الأصل في (كاد زيد يقوم): (زيد يقوم) فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم في خبر المبتدأ، ثم دخلت (كاد) لمقاربة الفعل، ولم يكن لها عمل في الفعل فبقي على حاله من الرفع" [2]

وأما وقوع المضارع مواقع لا يقع فيها الاسم فبين الرضي[3] أن نحو: (الذي يضرب) وفي نحو: (سيقوم)، و(سوف يقوم) وفي ضمير(كاد)، نحو: (كاد زيد يقوم)، وفي نحو: (يقوم الزيدان). يحكم على الفعل بأنه واقع موقعه، لأنه يمكن القول: (الذي ضاربٌ هو)، على أن (ضاربٌ) خبر لمبتدأ، مقدم عليه، وكذا (قائمان الزيدان)، ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره اسما، غير الإعراب مع تقديره فعلا ؛ وعن نحو: (سيقوم)، بأن الفعل مع السين واقع موقع (قائم)، لا (يقوم) وحده، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة. وعن نحو: (كاد زيد يقوم) بأن أصلَهُ صلاحية وقوعه موقع الاسم. كما في قول تأبط شرا[من الطويل]:

---

1 – الجرجاني : المقتصد، 2 / 1046– 1047 .

2 – ابن يعيش: شرح المفصل، 4 / 223.

3 – الرضي: شرح الكافية، 4 / 23.

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدتُ آيبًا   وكَمْ مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ [1]

وقيل أن وقوعه موقع الاسم ينتقض بالماضي أيضًا فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع؛ وردَّ ذلك بأن الماضي وإن وقع موقع الاسم لا يرتفع لأنه لم يستحق جملة الإعراب التي استحقها المضارع لمشابهته الاسم من خمسة أوجه هي: الأول: أن يكون شائعا فيختص مثل (يقوم) تكون للحال والاستقبال وتختص بالاستقبال إذا دخل عليه السين وسوف، والاسم يكون شائعا بالنكرة فيختص بالتعريف، والثاني: تدخل على المضارع لام الابتداء التي تدخل الاسم، والثالث: أن الفعل المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال ؛ لأنه أشبه بذلك المشترك اللفظي في الأسماء، والرابع: يكون المضارع صفة كما يكون الاسم، والخامس: أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه [2]

أما القول الثاني للزجاج: وهو أن " المستقبل رفع بالمضارعة "[3] فقد خطأه الفارسي في الإغفال، فقال: " فقوله رفع المستقبل بالمضارعة خطأ، وقد غَلَّط أصحابُنا من حكى عن سيبويه من الكوفيين أن رَفْعَ المستقبل بالمضارعة، والقول في ذلك أن الإعراب في جعله لها قد وجب بالمضارعة، وبها أعربت عندهم ؛ فأما الرفع فيها خاصةً فلوقوعها موقع الاسم لا غير، كذلك قال سيبويه وإليه يذهب، وأفرد له بابا أجرى المسائل عليه فيه، فمن حكى عنه غير ذلك فقد غلط عليه

---

1 – انظر ديوان تأبط شرا وأخباره، جمع وتحقيق : علي ذي الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1984م، 91، وفي شرح الكافية : 4 / 23، وهمع الهوامع، 2 / 141.

2 – الأنباري، أبو البركات جمال الدين : أسرار العربية، تحقيق : بركات يوسف هبود، دار القمر، الطبعة الأولى، 1999م، 49 .

3 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 63.

ومن ذهب إلى غير ذلك فقد أخطأ، وقد ذكر أبو إسحاق[1] هذا في موضع آخر كما قـال سـيبويه، وإنما قال في هذا الفصل هذا الذي قاله على وجه الغلط والنسيان " [2]

ويبدو أن الزجاج متأثر في قوله الثاني برأي أستاذه ثعلب، إذ إن رفع المضارع بالمضارعة هـو مذهب له [3].

وقد بيّن ابن يعيش أن مذهب ثعلب هذا راجع إلى خطأ في فهمه لمذهب سيبويه. قال: " وقد تـوهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن مذهب سيبويه ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم يعـرف حقيقـة مذهبه وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه. والصحيح من مذهبه أن إعرابه بالمضارعة، ورفعـه بوقوعه موقع الاسم " [4]

واعترض على مذهب ثعلب بأن المضارعة هي التي أوجبت له الإعراب بالجملة أمـا أنـواع الإعراب من رفع وجزم ونصب فيقتضي الإعراب فيها عامل. وأجيب بأن الكوفيين يزعمـون أن إعراب المضارع بالأصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه [5].

وأورد أبو حيان جملة ما قاله النحاة في رافع المضارع وقد بلغت سبعة أقوال، هي [6]:

1. التعري من العوامل اللفظية مطلقا وهو مذهب جماعة مـن البـصريين، وعـزي فـي (الإفصاح) إلى الفراء والأخفش .

---

[1] - الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 1 / 257 – 258.

[2] - أبو علي الفارسي، حسن بن أحمد: الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الله بن عمر، المجمع الثقافي، دبي، د. ط، 2003 م، 2 / 171 – 172 .

[3] - انظر الدينوري : ثمار الصناعة، 77، وانظر الأزهري : شرح التصريح، 2 / 356، وانظر السيوطي : همع الهوامع، 2 / 274.

[4] - ابن يعيش: شرح المفصل، 4 / 219.

[5] - الأزهري: شرح التصريح، 2 / 357.

[6] - السيوطي : همع الهوامع، 2 / 274 .

2. التجرد من الناصب والجازم، وهو مذهب الفراء

3. ارتفاعه بالإهمال، وهو قريب من الذي قبله وهو مذهب الأعلم.

ورافع المضارع على المذاهب الثلاثة السابقة (معنوي سلبي)

4. ارتفع لوقوعه موقع الاسم، وعليه جمهور البصريين

5. ارتفاعه بنفس المضارعة، وهو مذهب ثعلب .

6. ارتفاعه بالسبب الذي أوجب له الإعراب، لأن الرفع من الإعراب.

وهو على هذه المذاهب الثلاثة (معنوي إيجابي)

7. ارتفاعه بحروف المضارعة، وهو مذهب الكسائي. وهو على هذا (لفظي).

والبحث في رافع المضارع أمر لا طائل من ورائه فالمتكلم يرفع المضارع إذا لم يسبق بناصب أو جازم، وينصبه أو يجزمه إذا سبق بناصب أو جازم [1]

والقول بأن الفعل المضارع مرفوع ما لم يدخل عليه جازم أو ناصب هو الأقرب وهو ما ذهب إليه الفراء ، أما ما ذهب إليه الزجاج من أنه رفع بالمضارعة أو مشابهته للأسماء فوقع موقعها فالإجابة عن هذا بأن مشابهته للأسماء هي التي أوجبت له الإعراب من بين الأفعال ولم تعمل فيه الرفع بالتحديد. وعليه فالصحيح هو ما ذهب إليه الكوفيون.

---

[1] – حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1978 م، انظر الهامش 4 / 277.

سادسا: نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به

قرأ أبو بكر عن عاصم قوله تعالى: " ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]، بنون واحدة مع تشديد الجيم (نُجِّيْ المؤمنين) [2]، إذ جاء الفعل مبنيا للمجهول، ولم يرتفع المفعول به على أنه نائب للفاعل، ولا يجيز البصريون أن ينوب مناب الفاعل غير المفعول مع وجوده، وأجـازه الكوفيـون والأخفش، نحو: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدا، وضُرِب اليومان زيدا، وضُرِب مكانُك زيدا، ووضع موضعُك المتاعَ [3]، والزجاج يمثل مذهب البصريين، والفراء يمثل مذهب الكوفيين، ونـسب إلـى البصريين المذهبان الجواز والمنع [4]

ونقل أن المذاهب في هذه المسألة ثلاثة [5]:

1. مذهب جمهور البصريين: وهو المنع مطلقا، فلا ينوب غير المفعول مناب الفاعل مع وجوده.
2. مذهب الكوفيين: وهو الجواز مطلقا فينوب غير المفعول مناب الفاعل مع وجوده دون شرط أو قيد.
3. مذهب الأخفش: يجيز نيابة غير المفعول بشرط أن يتقدم ما ينوب مناب الفاعل على المفعول، أما إذا تأخر عنه تعين المفعول .

---

[1] – الأنبياء: 88.

[2] – ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس: السبعة في القراءات، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، د. ت، 430 .

[3] – ابن مالك: شرح التسهيل، 2 / 60، وانظر ارتشاف الضرب، 3 / 1339، و أبو حيان: البحر المحيط، 6 / 113.

[4] – العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 160 .

[5] – ابن عقيل : المساعد، 1 / 398 – 399. وانظر الأزهري : شرح التصريح، 1 / 429 .

أ – رأي الفراء

بصدد قراءة أبي بكر عن عاصم في الآية السابقة، قال الفراء: " القراء يقرؤونها بنونين، وكتابها بنون واحدة. وذلك أن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة، فلا تظهر الساكنة على اللسان، فلما خفيت حذفت. وقد قرأ عاصم – فيما أعلم – (نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك ؛ لأن ما لم يُسم فاعله إذا خلا باسم رفعه إلا أن يكون أضمر المصدر في نُجّي ؛ فنوى به الرفع ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك: ضُرِب الضربُ زيدا، ثم تكنى الضرب فتقول: ضُرِب زيدا. وكذلك نُجِّي النجاء المؤمنين " [1]

وبصدد قراءة من قرأ (ليُجْزى قوما بما كانوا يكسبون). قال: " وهو في الظاهر لحن، فإن كان أضمر في (يُجزى) فعلا يقع به الرفع كما تقول: أُعطيَ ثوبا ليُجزى ذلك الجزاء قوما فهو وجه " [2]، فالفراء قد جعل نائب الفاعل مضمرا إذ قدّر (ليجزى ذلك الجزاء قوما)، وخرجت القراءة أيضا على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل. ومثله ما خُرجت عليه قراءة أبي جعفر [3]: (ويُخْرَجُ له يوم القيامة كتابا)، لقوله تعالى: " ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾ [4] فأقام حرف الجر مقام الفاعل مع وجود المفعول [5] .

---

[1] – الفراء: معاني القرآن، 2 / 210.

[2] – الفراء: معاني القرآن، 3 / 46.

[3] – أبو حيان : البحر المحيط، 6 / 14.

[4] – الإسراء: 13.

[5] – الزبيدي : ائتلاف النصرة، 77 .

واستشهد الكوفيون على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول بشواهد شعرية منها[1] قول الشاعر [من الوافر] :

وَلَوْ وَلَدتْ قُفَيرةُ جَرْوَ كَلبٍ لسُبَّ بذلكَ الجرو الكلابا [2]

ومنه قوله [من الرجز] :

أُتيحَ لي منَ العِدَى نذيرا به وُقيتُ الشرَّ مُستَطِيرا[3]

ومنه [من الرجز] :

وإنما يُرضِي المُنيبُ ربَّه ما دام مَعْنيًا بذكرٍ قَلْبَهُ[4]

ومنه [من الرجز] :

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيّدا ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلا ذو الهدى[5]

وذهب ابن خالويه مذهب الفراء، في هذه القراءة، فقال: " ولعاصم في قراءته وجه في النحو ؛ لأنه جعل (نُجِّي) فعل ما لم يُسم فاعله، وأرسل الياء بغير حركة ؛ لأن الحركة لا تدخل عليها في الرفع، وهي ساقطة في الجزم، إذا دخلت في المضارع، وأضمر مكان المفعول الأول المصدر لدلالة الفعل عليه ... فكأنه قال: (وكذلك نُجِّي النجاءُ المؤمنين) وأنشد شاهدا على ذلك:

---

1 – ابن مالك : شرح التسهيل، 2 / 60 .

2 – نسبه البغدادي إلى جرير. انظر البغدادي : خزانة الأدب، 1 / 337. وليس في ديوانه ولا في النقائض.

3 –الرجز بلا نسبة.انظر. ابن هشام، عبد الله جمال الدين ، شرح شذور الذهب، رتبه وعلق عليه عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية ودار الكتاب، د.ط، د.ت، 212 .

4 –بلا نسبة. انظر. الأشموني، علي نور الدين : شرح الأشموني، تحقيق الدكتور : عبد الحميد السيد، المكتبية الأزهرية للتراث، القاهرة، د. ط، د. ت، 2/ 137.

5 – البيت رؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1980، 173.

ولو وَلَدَتْ قُفَيرةُ جَرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بذلكَ الجرو الكلابا " [1]

فناب الجار والمجرور (بذلك) عن فاعل (سُبَّ) مع وجود المفعول به (الكلاب).

واعترض على إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجوده بأمرين :

1. أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر؛ إذ لا يسند الفعل إلى المصدر ويضمره؛ لأن الفعل دال عليه.وعليه الفارسي [2].

2. أن إضمار المصدر ليقوم مقام الفاعل في قراءة (نُجِّي المؤمنين) فيه بعد من وجهين:

- الوجه الأول: أن الأصل أن يقوم المفعول مقام الفاعل دون المصدر، فكان يجب رفع المؤمنين وذلك مخالف للخط.
- الوجه الثاني: أنه كان يجب أن تفتح الياء (نجي)؛ لأنه فعل ماضٍ، كما تقول: رُميَ، وكُلِّمَ، فأسكن الياء وحقها الفتح، فهذا الوجه بعيد في الجواز [3].

ووصف الزمخشري تأويل الفراء، بقوله: " ومن تمَّحل لصحته فجعله فُعِّل، وقال نُجِّي النجاء المؤمنين، فأرسل الياء، وأسنده إلى مصدره، ونصب المؤمنين بالنجاء فمتعسف بارد التعسف "[4]

---

1 – ابن خالويه، الحسين بن أحمد : الحجة في القراءات السبع، تحقيق : أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 2007م، 152.

2 – الشجري: أمالي الشجري، 2 / 159.

3 – القيسي، مكي بن أبي طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق : الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، د. ط، 2007 م، 2 / 216 – 217. وانظر، العكبري: التبيان 2 / 165.

4 – الزمخشري، محمود بن عمر : الكشاف، تحقيق : يوسف الحمّادي، مكتبة مصر، د. ط، د. ت ،3 / 203.

وعلّق ابن هشام على هذه القراءة، فقال: " وقيل: هو من نجا ينجو ثم ضعّفت عينه، وأسند لضمير المصدر. ولو كان كذلك لفتحت الياء؛ لأنه فعل ماضٍ "[1] ولا يأخذ بقول من قال أن الياء مفتوحة سكنت للتخفيف؛ لأن التسكين ضرورة [2].

ب – رأي الزجاج

علّق الزجاج على قراءة عاصم السابقة قائلا: " الذي في المصحف بنون واحدة كتبت؛ لأن النون الثانية تخفى مع الجيم، فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له؛ لأن ما لا يُسمّى فاعله لا يكون بغير فاعل " [3] والزجاج بذلك يرى أن الفعل مبني للمعلوم.

وخطأ ما ذهب إليه الفراء بقوله: " وقد قال بعضهم: نُجّي النجاء المؤمنين، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضُرِب زيدا، تريد ضُرِب الضرب زيدا ؛ لأنك إذا قلت ضُرِب زيدٌ فقد علم أنه الذي ضُربه ضَرْبٌ فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل ورواية أبي بكر بن عيّاش في قوله: (نُجِّي) المؤمنين يخالف قراءة أبي عمرو نُنْجي بنونين " [4]

وتابع الفارسي الزجاج، فقال في قراءة عاصم : " ينبغي أن يكون قرأ (ننجي) بنونين وأخفى الثانية ؛ لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم وتبيينها لحنٌ، فلما أخفى عاصم، ظن السامع أنه مدغم ؛ لأن النون تخفى مع حروف الفم ، ولا تبين فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام من حيثُ كان كل

---

[1] – ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د. ط، 2005 م، 4 / 349 –350 .

[2] – ابن هشام: مغني اللبيب، 2 / 326.

[3] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 3 / 403.

[4] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 3 / 403.

واحد من الإخفاء والإدغام غير مبيّن "[1]. والفارسي بذلك يرفض القراءة وينسب إليها الخطأ والظن. آخذًا برأي أستاذه الزجاج في تخطئة القراءة.

ومن التأويلات التي أوّلت بها الآية :

1. أن النون الثانية أدغمت في الجيم، وهو رأي أبي عبيدة. وقد أنكر ذلك أبو جعفر النحاس، فقال: " وهذا القول لا يجوز عند أحد من النحويين علمناه، لبعد النون من الجيم فلا تدغم فيها، ولا يجوز في (من جاء بالحسنة)، مجّاء بالحسنة "[2] وهذا التأويل متكلف ؛ لأن النون لا تدغم في الجيم إدغاما صحيحا يكون منه التشديد، إنما تخفى عند الجيم، والإخفاء لا يكون معه التشديد [3]

وخطأ ابن مجاهد أيضا من قال بإدغام النون في الجيم، فقال: " وروى عبيدٌ عن أبي عمرو وعبيد بن هارون عن أبي عمرو (نُجّي المؤمنين) قالا مدغمة. وهو وهم لا يجوز ها هنا الإدغام؛ لأن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة. والنون لا تدغم في الجيم ، وإنما خفيت؛ لأنها ساكنة تخرج من الخاشيم . فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة ، ومن قال مدغم فهو غلط "[4]

2. أن الفعل (نُجّي) سُمي فاعلة والأصل (نُنجّي) بنونين وبالتشديد ثم حذفت النون الثانية لتوالي الأمثال كما حذفت إحدى التاءين في (تفرقون)، و(تظاهرون) وهو رأي الأخفش الأصغر [5] وأشاد النحاس بهذا الرأي، فقال: " ولم أسمع في هذا أحسن

---

1 – الفارسي ، أبوعلي الحسن بن أحمد : الحجة للقراء السبعة ، تحقيق : كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2001 م ، 3 / 160 .

2 – النحاس: إعراب القرآن، 3 / 64.

3 – الزمخشري : الكشاف، 3 / 203.

4 – ابن مجاهد: السبعة في القراءات، 430.

5 – القيسي: مشكل إعراب القرآن، 2 / 482.

من شيء سمعته من علي بن سليمان . قال: الأصل (ننجي) فحذف إحدى النونين لاجتماعهما " [1]، وأخذ بهذا الرأي ابن جني، فقال: " وأما من قرأ (وكذلك نُجِّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ؛ لأنه عندنا على حذف إحدى نوني (نُنجّي) كما حذف ما بعد المضارعة في قول سبحانه: (تذكرون) أي تتذكرون. ويشهد أيضا لذلك سكون لام (نُجِّي) ولو كان ماضيا لانفتحت اللام إلا في الضرورة وعليه قول المثقب العبدي [من الوافر]:

لِمن ظُعُن تَطَالعُ مِن ضُبَيبِ　　　فما خرجت من الوادِي لِحينِ

أي تتطالع فحذف الثانية " [2]

أي حذفت النون الثانية لتوالي الأمثال وإن كانت أصلية، إلا أنها شبهت بالزائد لاتفاق اللفظين، كما حذفت التاء في (تظاهرون) [3] .

وذهب ابن الشجري مذهب الأخفش الأصغر وابن جني في أن النون الثانية (ننجي) حذفت لتوالي الأمثال. قال: " ويقوي أن من قرأ (نُجِّي) أراد نُنَجِّي مجيء الماضي قبله على فَعّلنا مشددة العين في قوله: (ونجّيناه من الغم) فلما جاء الماضي على فَعّلنا: نَجَّيناه قوبل بنُنَجِّي، ولو كان (وأنجيناه) جاز لمن قرأ (نُنْجي) بسكون النون أن يحتج بسكونها في الماضي " [4].

---

1 - النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: إعراب القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2005م، 3 / 64.

2 - ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص ، 1 / 399.

3 - ابن جني، أبو الفتح عثمان : المحتسب، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، د. ط، 2004 م، 2 / 111 .

4 - ابن الشجري : أمالي الشجري، 2 / 520 .

إن جميع من تأول يرفض إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجوده، وهذه التأويلات تخــرج الفعل (نُجّيْ) من المبني للمجهول إلى مبني للمعلوم .

وردّ ابن الحاجب التأويلين السابقين[1] :

1. القول بأن الأصل (ننجى) مضارع (أنجى) أُدغمت النون في الجيم فضعيف من حيث إن النون لم يثبت إدغامها في الجيم، وإنما تخفى فيها لا تدغم، فإدغامها فيها بعيد.
2. أما القول بأنه مضارع (نجّى) لزمه حذف النون الثانية ومثلها لا تُحــذف وتــشبيههم إياها بالتاءين في (تتفعل) و (تتفاعل) غير مستقيم لاختلاف الحركات هنا. ثم لو اتفقت فلا يثبت حذف النون لمجرد القياس على حذف التاء .

وعليه يكون ما ذهب إليه الفراء من أن الفعل مبني للمجهول، وأن المصدر ناب مناب الفاعــل هو الأقرب للصواب.

1 - ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، 1 / 203 – 204.

الفصل الثاني: التأويل في باب المنصوبات

المبحث الأول: خبر (ما) الحجازية

المبحث الثاني: إعمال (إنْ) المخففة

المبحث الثالث: العامل في نصب المفعول لأجله

المبحث الرابع: العامل في نصب المفعول معه

المبحث الخامس: مجيء التمييز معرفة

المبحث السادس: العامل في نصب الفعل المضارع بعد (لام التعليل ، ولام الجحود ، وحتى ، وواو المعية ، وفاء السببية)

المبحث السابع: السبب في منع (مَثْنى ، وثُلاث ، ورُباع) من الصرف

المبحث الثامن: الخلاف في (اللهم)

يتضمن هذا الفصل التكلم عن ثمانية المباحث الموالية، وهي: خبر (ما) الحجازية، و إعمال (إنْ) المخففة، و العامل في نصب المفعول لأجله، و العامل في نصب المفعول معه، و مجيء التمييز معرفة، و العامل في نصب الفعل المضارع بعد (لام التعليل ، ولام الجحود ، وحتى ، وواو المعية ، وفاء السببية)، و السبب في منع (مَثْنى ، وثُلاث ، ورُباع) من الصرف، و الخلاف في (اللهم). ويتجلى في هذه المسائل التأويل النحوي في كتابي الفراء، والزجاج في باب المنصوبات.

أولا: العامل في نصب خبر (ما) الحجازية

اختلف الفراء والزجاج في عامل نصب خبر(ما) الحجازية، فذهب الفراء إلى أن الخبر منصوب بنزع الخافض. وهذا مذهب الكوفيين، أما الزجاج فذهب إلى أن الخبر منصوب بـ(ما)؛ لأنها عملت عمل ليس. وهذا مذهب البصريين.

أ – رأي الفراء

فبصدد نصب (بشرًا) في قوله تعالى:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[1]. قال الفراء: " نصبت بشراً؛ لأن الباء استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك: ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله: "﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[2]. وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوه رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية " [3]. فالخبر منصوب عنده بنزع الخافض .

1- سورة يوسف: (31).

2- سورة المجادلة: (2).

3- الفراء: معاني القرآن، 2 / 42.

1. أن (ما) حرف غير مختص يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، والقياس ألا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لذا كانت (ما) في لغة تميم مهملة.
2. أن (ما) أضعف من (ليس)؛ لأن (ما) حرف و(ليس) فعل، والحرف أضعف من الفعل فلا يعمل في الخبر النصب.
3. أن خبر (ما) نُصب على حذف الخافض، والدليل على ذلك أن الخبر يكون مرفوعا إذا تقدم على الاسم أو إذا سُبِق ب (إلا)، نحو: ما قائمٌ زيدٌ، و ما زيدٌ إلا قائمٌ، وفي هذين الموضعين لا يحسن دخول الباء معها فجاء مرفوعا، ويكون منصوبا فيما يصح دخول الخافض عليه نحو: ما زيدٌ قائما فيصح القول: ما زيدٌ بقائمٍ ؛ فدل ذلك على أن نصبها يكون بنزع الخافض.
4. أن الصفات، أي المجرورات منتصبات الأنفس فلما حذفت الباء أبقت خلفا منها.

غير أنه قد وجّهت إلى هذا الرأي بعض المطاعن، منها [1] :

1. ليس القياس ألّا تعمل (ما)، بل القياس أن تعمل للمشابهة التي بينها وبين (ليس)، وهذا يدعمه النقل، نحو: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[2]، وقوله: " ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[3].
2. القول بأن الخبر منصوب بنزع الخافض قول فاسد ؛ لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب، فكثيرٌ من الأسماء ، يحذف منها حرف الجر ، ولا تنصب ، نحو قولنا: كفى بزيدٍ رجلا، وبحسبك درهمٌ، وما جاءني من أحد .... فلو حذف حرف الجر لقلنا: كفى زيدٌ رجلا، وحسبُك درهمٌ، وما جاءني أحدٌ [4].

---

[1] – الأنباري : لإنصاف، المسألة، (19)، 1 / 135 – 139 .

[2]– سورة يوسف: (31).

[3]– سورة المجادلة: (2).

[4] – الأنباري: أسرار العربية، 120 – 121 .

3. القول بأن الأصل دخول الباء على خبر (ما) مردود ؛ لأنه الأصل عدم دخولها و سبب دخولها في خبر (ما) ؛ هو أحد أمرين:

أ – إما لتوكيد النفي.

ب– وإما أن يقدر أنها جواب لمن قال: إن زيداً لقائم فادخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر (إنّ) .

4. القول بأن خبر (ما) نُصِب بحذف الخافض ؛ لأن الصفات أي المجرورات منتصبات الأنفس، فلما حذفت أبقت خلفا منها غير صحيح ؛ لأن الباء ليس فيها إعراب، وهي مكسورة غير مفتوحة.

ب – رأي الزجاج

ذهب الزجاج إلى أن خبر (ما) منصوب بها، فبصدد نصب (بشرا) في الآية السابقة قال: " وسيبويه والخليل وجميع النحويين القدماء يزعمون أن (بشراً) منصوب خبر (ما) ويجعلونه بمنزلة ليس و(ما) معناها معنى ليس في النفي، وهذه لغة أهل الحجاز وهي اللغة القدمى الجيدة. وزعم بعضهم أن الرفع في قولك: " ما هذا بشراً " أقوى الوجهين. وهذا غلط؛ لأن كتاب الله، ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات، ولغة بني تميم: (ما هذا بشرٌ). ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة، والدليل على ذلك إجماعهم على " ما هن أمهاتِهم " وما قرأ أحد[1]؛ (ما هن أمهاتُهم) "[2]

ويقوي مذهب البصريين وجهان [3]:

الوجه الأول: أن (ما) هي الناصبة للخبر لأنها تنفي الحال كما أن (ليس) تنفي الحال .

1– قول الزجاج: " ما قرأ أحد (ما هن أمهاتُهم) " غير صحيح فقد روى المفضل عن عاصم رفعه. انظر ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، 2 / 556، وقرأ بذلك أبو معمر والسلمي.انظر مكرم ، عبد العال : معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، 1985 م، 7 / 98 .

2– معاني الزجاج، 3 / 107-108.

3 – الأنباري : أسرار العربية، 119. وانظر المرادي : الجنى الداني، 323.

الوجه الآخر: أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) فإذا ثبت أنها أشبهت ليس فوجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي لغة القرآن .

والمشهور أن إعمال (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، وأضاف ابن هشام إليهم النجديين والتهاميين بالشروط المعروفة [1].

وإعمال (ما) عمل (ليس) هو مذهب سيبويه[2]، والمبرد[3]. وتبعهم الزمخشري في ذلك، فقال: "وإعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة القدمى الحجازية وبها ورد القرآن " [4]

وعلّق أبو حيان على قول الزمخشري، فقال: " وإنما قال القدمى ؛ لأن الكثير في لغة الحجاز إنما هو جر الخبر بالباء، فتقول: ما زيد بقائم، وعليه أكثر ما جاء في القرآن، وأما نصب الخبر فمن لغة الحجاز القديمة حتى إن النحويين لم يجدوا شاهدا على نصب الخبر في أشعار الحجازيين غير قول الشاعر [من الكامل]:

وَأنا النَّذِيرُ بحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ ... تَصِلُ الجُيُوشُ إليكُمُ أقْوَادَها

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُون أبَاهُمُ ... حَنِقُو الصدُورِ وما هُمُ أوْلادَهَا[5]

وقال الفراء وهو سامع لغة حافظ ثقة: لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما غلب على أهل الحجاز النطق بالباء، قال الزمخشري: اللغة القدمى الحجازية، فالقرآن جاء باللغتين القدمى وغيرها"[6]

---

[1] – ابن هشام: مغني اللبيب، 1 / 318.

[2] – سيبويه : الكتاب ، 1/ 57 .

[3] – المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد : المقتضب ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت ، د.ط،د.ت، 188/4.

[4] – الزمخشري : الكشاف، 2 / 464 .

[5] –البيت دون نسبة في الأشباه والنظائر، 3/ 123.

[6] – أبو حيان : البحر المحيط، 5 / 304 – 305 .

لكن هل الأصل أن يكون الاسم المنصوب مقروناً بخافض قبل دخول (ما) عليه أي في نحو: ما هذا برائع أنقول في الأصل: هذا برائع، الجواب: لا، لكن لما أشبهت (ما) ليس جاز وقوع الباء في خبرها كما تقع في خبر ليس فإذا لم تقع كان خبرها منصوباً كما في ليس، إذن فوقوع الخافض أو عدم وقوعه متأتٍ من الشبه بين (ليس) و (ما) وما جاء منصوباً ليس على نزع الخافض، بل على مشابهة (ما) (ليس) عملها في الخبر.

فقد ورد خبر (ما) مقترناً بالباء الزائدة الدالة على التوكيد في ستة وسبعين موطناً وورد في ثلاث مواطن فقط غير مؤكد بالباء الزائدة وهي قوله تعالى:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[1] وقوله﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[2]، وقوله:﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾[3] بينما ورد خبر (ليس) في ثلاثة وعشرين موطناً مؤكداً بالباء الزائدة وفي خمسة مواطن مجرداً منها [4].

ومن ناحية تداولية وجه الرفع أقوى؛ لأنه أشيع، وكذلك توجد قراءة عليه بالرفع، وكذلك؛ لأن وجه النصب أقل شيوعا، وهو عند الزجاج، والزمخشري وغيرهما اللغة القدمى التي تخطاها الاستعمال، إلا ما بقي محفوظا. ففي المستعمل عند الحجاز وغيرهم مجيء الخبر جارا ومجرورا، ثم مرفوعا، وبقلة مفردا منصوبا.

ثانيا: إعمال (إنْ) المخففة

أنكر الكوفيون عمل (إنْ) مخففة، فهي عاملة عندهم لشبهها بالفعل، لكنها لما خُففت زال هذا الشبه وزال بذلك عملها، غير أن البصريين أجازوا إعمالها ؛ لأنها بذلك تكون بمثابة الفعل الذي حُذف بعض حروف فهو باقٍ على عمله الذي كان له قبل الحذف .

1- يوسف: 31.

2- المجادلة: 2.

3- الحاقة: 47.

4 – السامرائي : معاني النحو، 1 / 235 .

ثانيا: إعمال (إنْ) المخففة

أنكر الكوفيون عمل (إنْ) مخففة، فهي عاملة عندهم لشبهها بالفعل، لكنها لما خُففت زال هـذا الشبه وزال بذلك عملها، غير أن البصريين أجازوا إعمالها ؛ لأنها بذلك تكون بمثابة الفعل الـذي حُذف بعض حروف فهو باقٍ على عمله الذي كان له قبل الحذف .

أ - رأي الفراء

ذهب الفراء إلى أن (إنْ) لا تعمل عمل الثقيلة فبصدد توجيه نصب (كلا) فـي قولـه تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [1]، في قراءة مـن قرأ بتخفيف (إنَّ) [2] قال الفراء: " وأما الذين خففوا (إنَّ) فإنهم نصبوا كلا بـ (ليـوفينَّهم) ، وقالوا: كأنا قلنا: وإنْ ليوفينهم كلا " [3]، وهذا الذي ذهب إليه الفراء هو مذهب الكوفيين [4].

وقد أنكر الكسائي عمل (إن) مخففة، فقال: " ما أدري على أي شيء قرأ: (إنْ كلا) "[5]

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بما يأتي:

1. أن (إنّ) عملت لأنها أشبهت الفعل لفظا ومعنى، والمشبه أضعف من المشبه بـه فلما خففت رفع الاسم بعدها؛ لأن الجملة عادت إلى المبتدأ والخبر[6].

---

[1] - هود : 111 .

[2] - قرأ بالتخفيف ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر. انظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات، 339.

[3] - الفراء: معاني القرآن، 2 / 29 – 30.

[4] - انظر الأنباري : الإنصاف، المسألة (24) .

[5] - النحاس: إعراب القرآن، 2 / 274.

[6] - ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع، 108.

2. أنّ (إنّ) الثقيلة من عوامل الأسماء و(إنْ) الخفيفة من عوامل الأفعال، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وما يعمل في الأفعال لا يعمل في الأسماء [1].

ب – رأي الزجاج

وأما الزجاج فذهب إلى أنها عاملة، قال: " إنَّ مشبَّهة بالفعل فإن حذف منها التشديد بقي العمل على حالة " [2].

وإعمالها مخففة هو مذهب سيبويه، فهي تعمل عنده مخففة، لكن الأكثر إهمالها. قال في الكتاب: " وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق" [3]، وقرأ نافع وابن كثير: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [4].

وأما عن إهمالها، فقال: " وأما أكثرهم فأدخلها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما " [5]

فمذهب سيبويه والبصريين هو جواز إعمالها مخففة، ولكن الإهمال هو الأكثر واحتجوا لإعمالها بالسماع والقياس [6]:

فمن السماع احتجوا بقراءة نافع وابن كثير ورواية أبي بكر عن عاصم قوله تعالى: " وإن كلاً لمّا ليوفينهم ربك أعمالهم " بتخفيف (إنْ)، وردوا على من خرّج القراءة بأن (كلا) منصوب

---

1 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (24)، 1 / 159 – 168 .

2 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 3/ 81.

3 – سيبويه: الكتاب / 2 /140 .

4 – هود : 111 .

5 – سيبويه : الكتاب، 2 / 140.

6 – الأنباري : الإنصاف ، المسألة (24) ، 1 / 159 – 161 .

بـــ(ليوفينهم) بأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها كما لا يجوز (عمـــرا لأضـــربنّ).
وروي عن العرب قولهم: إلا أنْ أخاك ذاهب بمعنى أنَّ المشددة .
واحتج البصريون لعمل (أنْ) مخففة بعمل (كأنْ) مخففة. نحو قول الشاعر [من الهزج] :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحرِ   كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[1]

وقول الآخر [من الرجز] :

كأنْ وَرِيدَيْه رِشاء خُلْبِ[2]

فنصب ثدييه ووريديه بـــ(كأنْ) مخففة.

وذهب سيبويه إلى (كأنْ) أصلها (أنْ) ،فبصدد قول الشاعر (كأنْ وريديه) . قال :" وهـــذه الكاف إنما هي مضافة إلى (أنَّ) فلمَّا اضطررتَ إلى التخفيفِ فلم تضمر، لم يغيِّر ذلك أن تنصب بها ، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغيّر عن عمله "[3].

أما القياس فكما جاء في قول سيبويه[4] السابق بأن (إنّ) عملت النصب لأنها أشبهت الفعل، فلمـــا خففت ونصب بها كانت بمنزلة الفعل الذي حذف بعض حروفه [5]

---

[1] – البيت بلا نسبة.انظر ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، 362/1 ، وابن عقيل، بهاء الدين: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،الطبعة الأولى، 2001م،358/1.

[2] – نسبه الشيخ خالد الأزهري إلى رؤبة انظر شرح التصريح، 1 / 333. في ملحق الديوان169.

[3] – سيبويه :الكتاب ، 3 / 164.

[4] – سيبويه :الكتاب ، 3 / 164.

[5] – انظر الأنباري : الإنصاف، (المسألة (24)، 1 / 159– 161 .

وفي ذلك قال ابن خالويه: " والحجة لمن خفف أنه جعلها مخففة من المثقلة؛ فأعملها عمل المثقلة؛ لأنها مشبهة بالفعل، فلما كان الفعل يحذف منه فيعمل عمله تاماً كقولك: سل زيداً، أو قل الحق كانت إنَّ بهذه المثابة" [1] .

ورُدَّ على ذلك [2] :

1. بأن هذه الحروف أشبهت الفعل لفظا ومعنى، وإذا خففت كانت بمنزلة فعل حذف بعضه.
2. أما القول بأن (إنْ) المخففة من عوامل الأفعال فإن الكلام ليس عن (إنْ) الخفيفة العاملة في الأفعال، بل عن (إنْ) المخففة من الثقيلة وهي من عوامل الأسماء.
3. إن مما يقوي عمل (إنْ) المخففة هو نصب (كلا) فلا يمكن أن يكون معمولا لما بعد لام القسم ؛ لأن القسم له الصدارة فلا يعمل ما بعده فيما قبله ، ومن هنا فقد أنكر النحاس على الفراء قوله ، فقال: " وقال الفراء نصب (كلا) بقوله: لنوفينَّهم. وهذا من كثير الغلط، لا يجوز عند أحد: زيدا لأضربنَّه " [3].

الأرجح تداوليا رأي الفراء، وهو المستحسن عند ابن قتيبة في المشكل[4] وابن خالويه في الحجة[5]، ومكي في الكشف[6]، بل الكسائي يرد القراءة بالتخفيف على رغم أنها قراءة نافع وابن كثير، وهي عندهم إما حرف تحقيق، واللام الأولى فارقة، وما زائدة الثانية للقسم. والزجاج يجوز فيها الإهمال، ويراه الأكثر ، ويجوز الإعمال.وعليه فالقوة مع الإهمال.

---

1 – ابن خالويه : الحجة، 108، وانظر العكبري : التبيان في إعراب القرآن، 1 / 549 .

2 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (24)، 1 /168 .

3 – النحاس: إعراب القرآن، 2 / 274 – 275

4 – ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، تحقيق :السيد أحمد صقر،دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، 1973م، 552.

5 – ابن خالويه: الحجة، 108.

6 – القيسي: الكشف عن وجوه القراءات، 111/2.

ثالثًا: العامل في نصب المفعول لأجله

ناصب المفعول لأجله عند البصريين هو الفعل بعد طرح اللام، أما الكوفيون فهو منصوبٌ عندهم بالفعل المقدم.غير أن الفراء والزجاج قد ذهبا في ذلك مذهبين مختلفين عن البصريين والكوفيين، وفيما يأتي بيان ذلك.

أ – رأي الفراء

ذهب الفراء إلى أن المفعول لأجله منصوب على التمييز فبصدد نصب (حذرَ الموت) في قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[1]. قال: " فنصب (حذر) على غير وقوعٍ من الفعل عليه لم ترد يجعلونها حذراً، إنما هو كقولك: :أعطيتك خوفاً وفرقاً، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير ليس بالفعل كقوله –عز وجل–: ﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾[2]، كقوله :﴿ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾[3] والمعرفة والنكرة تفسّران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح (من) وهو مما يستدل به المبتدئ للتعليم"[4]. وليس هناك مفعول لأجله عند الكوفيين فالعامل في المنصوب في مثل هذا الفعل المتقدم[5]، والفراء بقوله: " فنصب (حذر) على غير وقوع الفعل لم ترد يجعلونها حذرا " يخالف الكوفيين .

---

[1]- البقرة: 19.

[2] – الأنبياء: 90.

[3] – الأعراف: 55.

[4]- الفراء: معاني القرآن، 1 / 17.

[5] – الأزهري: شرح التصريح، 1 / 514.

فما يعد مفعولا لأجله عند الفراء منتصب على التمييز، فبصدد قوله تعالى " حذر المــوت" قال القرطبي: " قال الفراء: هو منصوب على التمييز" [1]، و(حــذر المــوت) معرفــة والفــراء والكوفيون عموما يجيزون مجيء التمييز معرفة .

ب – رأي الزجاج

ذكر أبو حيان[2] أنه قد اختلف النقل عن الزجاج في ناصب المفعول لأجله، غير أنه ذهــب في كتابه معاني القرآن إلى أن ناصبه فعل مشتق منه. قال: " وإنما نصبت (حذر المــوت)؛ لأنــه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قال: يحذرون حذراً "[3] فعلى مذهب الزجاج يكون المفعول له هــو نفــسه المفعــول المطلق لبيان النوع، وذلك لما رأى من كون مضمون المفعول له تفصيلا وبيانا لــه ، كمــا فــي: ضربته تأديبا فإن معناه: أدبته بالضرب ، والتأديب مُجمل ، والضرب بيان له فكأنما قيــل: أدبتــه بالضرب تأديبا، ولا يطرد له ذلك في جميع أنواع المفعول لأجله فإن المقصود في قولنا: قعد عــن الحرب جبنا لا يعد بيانا للجبن، ولا يقال قعوده جبن إلا مجازا. وكذلك قولنا: (جئتك إصلاحا لحالك بالإعطاء أو النصح) فإن المجيء ليس بياناً للإصلاح، بل بيانه الإعطاء أو النصح[4]. فالزجاج يرى أن ناصب المفعول لأجله فعل مشتق منه، ولم يسلم هذا الرأي من النقد، وفيما يأتي بيان ذلك:

1. أنكر ابن السراج أن يكون عامل المفعول لأجله فعلا مشتقا منه، فقال: " اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرا، ولكن العمل فيه فعل غير مشتق منه، وإنما يذكر ؛ لأنه عذر لوقــوع

---

1 – القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 1 / 238

2 – أبو حيان: ارتشاف الضرب، 3 / 1384.

3– الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 1/ 97.

4– الرضي: شرح الكافية، 2 / 31.

الأمر، نحو قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وجئتك مخافة فلان، (فجئتك) غير مشتق من (مخافة) فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه، نحو: (خفتك) مأخوذة من مخافة، وجئتك ليست مأخوذة من مخافة، فلما كان ليس منه، أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب " [1] .

2. وردَّ ابن الحاجب ما ذهب إليه الزجاج بأن معنى: ضربته تأديبا، أي ضربته للتأديب، وللتأديب ليس مفعولا مطلقا فكذا تأديبا الذي بمعناه[2]. وردَّ الرضي على ابن الحاجب، فقال: " وفي الرد نظر، وذلك أن (ضرب تأديب) أيضا يفيد معنى (للتأديب) مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني ؛ وأيُّ منع في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب، ألا ترى أن معنى (جئت راكبا): جئت وقت ركوبي، والأول حال، والثاني مفعول فيه " [3]

3. وأنكر ابن مالك بدوره ما ذهب إليه الزجاج، فقال: " وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه، كما لا يدخل على الأنواع، نحو: سار الجمَزى، وعدا البشَكى، ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل، ويخبر عنه بما هو نوع له كقولك كل جمزى سَيْرٌ، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك ضربته تأديبا لم يصح، فثبَت بذلك فساد مذهب الزجاج " [4].

---

[1] - ابن السراج: الأصول، 1 / 206.

[2] - الرضي: شرح الكافية، 2 / 31.

[3] - الرضي: شرح الكافية، 2 / 31.

[4] - ابن مالك : شرح التسهيل، 2 / 127. وانظر ابن عقيل : المساعد، 1 / 485.

والصحيح أن المفعول له يأتي لبيان العلة وليس المفعول المطلق كذلك، وإنما يأتي للتأكيـــد، ولبيان النوع والعدد [1].

والزجاج بمذهبه هذا يخالف مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أن المفعول لأجله منصوب على طرح اللام وإعمال الفعل. قال سيبويه: " وفعلت ذاك أجل كذا وكذا. فهذا كله ينتصب ؛ لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا. ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله كمـــا عمل في (دأب بكار) ما قبله حين طرح مثل وكان حالا "[2]. وهذه المسألة في النظرية اللغويـــة، ولا قيمة لها على مستوى المعنى والتداول.

---

1 – انظر سيبويه : الكتاب ، 1 / 367و378 ، وابن السراج : الأصول ، 1 / 206.

2 – سيبويه : الكتاب، 1 / 369 – 370 .

رابعا: العامل في نصب المفعول معه

ذهب البصريون إلى أن ناصب المفعول معه لفظي، وهو الفعل بتوسط الواو. وذهب الكوفيون إلى أن ناصبه معنوي وهو الصرف .

أ – رأي الفراء

أوضح الفراء رأيه في هذه المسألة في معرض الحديث عن نصب المضارع على الصرف بعد واو المعية في قوله تعالى:﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[1] .

قال: " ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب، وهي معطوفة على مرفوع، قولهم: لو تُرِكتَ والأسدَ لأكلك "[2]. ونسب الأنباري هذا المذهب إلى الكوفيين [3]، ونسبه أبو حيان إلى بعض الكوفيين [4] .

واحتج الكوفيون لمذهبهم في أن المفعول معه منصوب على الخلاف في نحو: استوى الماء والخشبة، قالوا: " لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء، واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن مُعْوَجّة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاءَ زيدٌ وعمرٌو)، فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف " [5] .

وضعّف مذهب الكوفيين بالعطف بـ(لكن) فما بعدها يخالف ما قبلها وليس منصوبا نحو: (ما قام زيد لكن عمرو)، وكذلك العطف بـ(لا) أيضا فما بعدها يخالف ما قبلها وليس منصوبا نحو: (قام زيد لا عمرو). وإذا كان الخلاف ليس موجبا للنصب مع (لكن) وما بعدها مخالف لما

---

1 – البقرة: 42.

2 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 34.

3 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (30)، 1 / 200 .

4 – أبو حيان: ارتشاف الضرب، 3 / 1484.

5 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (30)، 1 / 200 .

قبلها دائما فإنه من باب أولى ألاّ يكون النصب موجبا مع(واو المعية) ؛ فدل ذلك كلـــه علـــى أن الخلاف ليس عاملا النصب [1]

وردَّ ابن مالك عمل المخالفة النصب في الظرف الواقع خبرا للمبتدأ بأربعة أوجه[2]:

الأول: أن تخالف المتباينين في معنًى، نسبته إلى كلّ واحد منهما كنسبته إلى الآخر، فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح.

الثاني: أن المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، مثل: أبو يوسف أبو حنيفة، ونهارك صائم...

الثالث: أن المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة، لأن العامل عملا مجمعا عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظا، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عُدِم الاختصاص أحقُّ بعدم العمل لضعفه .

الرابع: أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألاّ تعمل في الظـــرف عند تأخره، لأن فيه عندهم عائدًا هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظـــرف لقربه منه أحق. فبان بهذه الأوجه الأربعة فساد ما ذهب إليه الكوفيون.

[1] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (30)، 1 / 201 – 202، وانظر الأزهري : شرح التصريح، 1 / 531، والـــسيوطي: همع الهوامع، 3 / 239.

[2] – ابن مالك : شرح التسهيل، 1 / 298 – 299 .

ب – رأي الزجاج

نُسب إلى الزجاج، أنه ذهب إلى أن ناصب المفعول معه فعل محذوف فتقدير قولهم (استوى الماء والخشبة) استوى الماء ولا بس الخشبة[1]. ولا يوجد في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) مما يشير إلى أنه ذهب إلى أن المفعول معه منصوب بفعل مقدر.

فما وجدناه في معاني القرآن وإعرابه يشير إلى أن المفعول معه منتصب بالفعل بتوسط الواو، تماما كما يقول سيبويه، أي لا يختلف مذهبه في معاني القرآن عن مذهب البصريين، فبصدد توجيهه لقوله تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ ﴾[2]. قال: " والطيرَ نصب على معنى (مع) كما تقول: قمت وزيدا، أي قمت مع زيدٍ، فالمعنى أوّبي معه ومع الطير" [3]

وبصدد قوله تعالى: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾[4]. قال: " فالمعنى: فأجمعوا أمركم مع شركائكم كما تقول لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، المعنى لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها"[5]

وهذا مذهب البصريين. فالعامل فيه هو الفعل الذي قبله والواو معدّية توسطت لتقوي الفعل كما يتعدى الفعل بالهمز والتضعيف في نحو: أخرجت زيدا، خرّجت المتاع [6]. أو يعمل فيه ما

---

1 – انظر الرأي المنسوب إلى الزجاج، في الجنى الداني/ 155، و الأنباري : الأنصاف المسألة (30) 1/ 200، أبو حيان : ارتشاف الضرب، 3 / 1484 .

2 – سبأ: 10.

3 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 4 / 243.

4 – يونس: 71.

5 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 3 / 28.

6 – الأنباري : الأنصاف، مسألة (30)، 1/ 200.

يعمل عمل الفعل من مصدر أو اسم فاعل أو اسم مفعول [1]. و في ذلك قال سيبويه: "وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها، إنما أردت ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها. فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك. والواو لم تغيّر المعنى، ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها " [2]

ولهذا يشترط أن يسبق المفعول معه بفعل أو باسم فيه معنى الفعل وحروفه، ولكن هذا يصطدم بنحو (ما شأنك وزيداً؟) (ومالك وعمراً؟) (وكيف أنت وقصعة من ثريد؟) ؛ لذا عمدوا إلى تقدير عامل. قال سيبويه: " وزعموا أن ناسا يقولون: كيف أنت وزيدًا ، وما أنت وزيدًا. وهو قليل في كلام العرب .ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيءٍ لو ظَهَرَ حتَّى يلفظوا به لم يَنقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد، وما كنتَ وزيدًا " [3] .وفي ذلك قال الرضي: "وفي النصب في مثل هذا ، أعني: (ما شأنك) ، أو (ما لك وزيدًا)، و(ما شأن زيد وعمرًا)، أربعة أوجه: الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بـ(ما شأنك) ، و (ما لك) ، أي: ما تصنع، وذلك لأن (ما) طالبة للفعل ، لكونها استفهامية، وبعدها الجارّ، أو المصدر، وفيهما معنى الفعل، فتظافرا على الدلالة على الفعل، ومن ثم امتنع في الاختيار: (هذا لك وأباك) ، لفوات (ما) الاستفهامية . وقال سيبويه: تقديره: ما شأنك وشأن ملابستك زيدا ، وما لك ولملابستك عمرًا، وما شأن زيد وملابسته عمرًا ؛ فهو مفعول المصدر المقدر" [4] .

---

[1] - ابن عقيل : المساعد، 1 / 539 .

[2] - سيبويه : الكتاب، 1/ 297.

[3] - سيبويه : الكتاب، 1 / 303.

[4] - الرضي: شرح الكافية، 2 / 42.

واعترض على مذهب البصريين بأن الفعل في مثل: قمت وزيدا، فعل لازم والواو غير معدية له إلى المنصوب. فأجيب عنه بأن الواو علّقت الفعل بالاسم فكان الناصب الفعل بواسطة الواو، كما كان الفعل عاملا في المستثنى بواسطة (إلا)، لأنها علّقت الفعل بما بعدها، ولم تصلح هي للعمل [1].

وقد تابع المستشرقون القدماء في كون الواو معدية للفعل. قال برجشتراسر: " وأظن أن القدماء من النحويين، أصابوا في رأيهم، أن الواو في مثل: ما أنت والكلام ؟ تؤدي معنى (مع) وتعمل النصب. وفي تسميتهم إياها (واو المعية) مع أن أصل معناها غامض جدا. وواو المعية تستعمل في الجمل الكاملة أيضا، نحو: استوى الماء والخشبة، أي كان سطح الماء في مستوى الخشبة، فمعنى الواو في هذا المثال، وفي أكثر الأمثلة الفصيحة لا يطابق معنى (مع) تماما بل هو أخص منه، كأن الواو ترمز إلى شيء من تأثير الاسم السابق لها فيما بعده أو التأثر به "[2].

وعند التحقيق يُلاحظ أن الخلاف في هذه المسألة صوري لا عملي، ولا انعكاس له على فهم التراكيب، ولا على الإعراب.

---

1 – العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 279 .

2 – برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2003 م، 131 – 132.

خامسا: مجيء التمييز معرفة

التمييز عند النحاة هو اسم نكرة يأتي لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة. أما عن كونه لا يأتي إلا نكرة فهي مسألة خلافية، فالجمهور على أنه كذلك، وذهب قسم من النحاة إلى جواز تعريفه.

أ – رأي الفراء

أجاز الفراء والكوفيون عموما مجيء التمييز معرفة ففي توجيهه لقوله تعالى: "قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[1]. قال: " العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة. وكذلك قوله: (بطرت معيشتها) وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنه مفسّر، والمفسّر في أكثر الكلام نكرة كقولك: ضقت به ذرعًا، وقوله: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[2]، فالفعل للذرع ؛ لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت: ضقت جاء الذرع مفسراً ؛ لأن الضيق فيه، كما تقول: هو أوسعكم داراً، دخلتِ الدار لتدل على أن السعة فيها لا في الرجل ؛ وكذلك قولهم: قد وجعت بطنك، ووثقت رأيك – أو – وَفِقتْ،... إنما الفعل للأمر فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير؛ ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقال: رأيه سفه زيد، كما لا يجوز داراً أنت أوسعهم ؛ لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة، ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه " [3]

---

[1] – البقرة: 130.

[2] – النساء: 4.

[3] – الفراء: معاني القرآن: 1 / 79.

ولكنه نص في موضع آخر على أن التمييز لا يكون إلا نكرة فبشأن (ذهبا) في قوله تعالى: ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[1]. قال: " نصبت الذهب ؛ لأنه مفسِّر لا يأتي مثله إلا نكرة "[2]

وذهب ابن الطراوة[3] مذهب الكوفيين في جواز مجيء التمييز معرفة، واستدل على ذلك بقول الشاعر [من الوافر]:

له داعٍ بمكَّة مُشمعِلٌ وآخرُ فوقَ رابيةٍ يُنادي

إلى ردحٍ من الشيزَى ملاءٍ لبابَ البُرِّ يُلبَكُ بالشهادِ[4]

فلباب البر تمييز مع أنه مضاف إلى المعرفة.

واستدل أيضا بقول العرب: ما فعلت الخمسة عشر الدرهم والعشرون الدرهم.

وأنكر ابن عصفور ذلك وردَّ على ابن الطراوة قائلا: " وهذا الذي استدل به فاسد. أما قوله: إنَّ لباب البُر تمييز، فباطل ؛ لأنه يحتمل أن يكون مفعولا بعد إسقاط حرف جر .

وأما قوله: إن للعرب لغة مشهورة: ما فعلت العشرون الدرهم فباطل ؛ لأن هذا إنما حكاه أبو زيد الأنصاري، ولم يقل إنها لغة للعرب، وممكن أن يقال: إنَّ الألف واللام فيها زائدة مثل قوله [من الرجز]:

---

1 – آل عمران: 91.

2 – الفراء: معاني القرآن: 1 / 225.

3 – ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، 2 / 288.

4 – البيت لأمية بن أبي الصلت، انظر ديوانه، تحقيق الدكتور : سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م، 63 .

باعدَ أمَّ العَمرِ من أسيرها　　　حُرّاسُ أبوابٍ على قصورِها [1]

ويكون شاذا، فلا دليل فيه " [2]

وأجاز الزمخشري مجيء التمييز معرفة شذوذًا، فبصدد نصب (نفسه) في قوله تعالى: " إلا من سفه نفسَه ". قال: " ويجوز أن يكون في شذوذ تعريف المميِّز، نحو قوله[من الوافر]:

وَلا بِفَزَارَةِ الشّعْرِ الرِّقَابَا　　　أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[3]

وقيل: معناه سفِه في نفسه فحذف الجار كقولهم: زيدٌ ظنّي مقيمٌ، أي في ظنّي، والوجه هو الأول، وكفى شاهدًا له بما جاء في الحديث " الكبر أن تسفَّه الحق وتغمض الناس " [4]

وأنكر أبو حيان ما أجازه الزمخشري من جواز مجيء التمييز معرفة شذوذًا، فقال: "ليس بصحيح ؛ لأن الرقاب من باب معمول الصفة المشبهة (والشعر) جمع (أشعر) كذلك (أجب الظهر) هو أيضا من باب الصفة المشبهة ، و(أجبّ) أفعل اسم وليس بفعل، وبالنسبة إلى الشاهد ذكر أبو حيان أن قبل الشطر الأول ، قوله :

فَما قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سعْدى

وقبل الآخر قوله [من الوافر] :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ

---

[1] – البيت لأبي النجم العجلي، انظر ديوانه، تحقيق الدكتور : سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م، 119 .

[2] – ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، 2 / 289.

[3] – البيت للنابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،مصر، الطبعة الثانية، د.ت ، 106 .

[4] – الزمخشري : الكشاف، 1 / 176 .

فليس نحوه؛ لأن نفسه انتصب بعد فعل، والرقاب، والظهر انتصبا بعد اسم. وهما من باب الصفة المشبهة " [1]

ب – رأي الزجاج

ذهب الزجاج شأنه شأن البصريين عموما إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرةً، فأنكر على الفراء تجويزه مجيء التمييز معرفة قائلا: " وعندي أن معنى التمييز لا يحتمل التعريف؛ لأن التمييز إنما هو واحد يدل على جنس أو خلة تخلص من خلال فإذا عرّفه صار مقصوداً قصده، وهذا لم يقله أحد ممن تقدم من النحويين " [2]

وخرّج الزجاج (نفسه) تخريجين[3]:

أ – منصوب على نزع الخافض؛ أي أن (سفه نفسه) بمعنى سفه في نفسه إلا أن (في) حذفت، كما حذفت حروف الجر في غير موضع، قال الله –عز وجل–: ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ ﴾[4]، والمعنى أن تسترضعوا لأولادكم، فحذف حرف الجر في غير ظرف، ومثله قوله عز وجل: ﴿ وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾[5]، أي على عقدة النكاح، ومثله قول الشاعر [من الوافر]:

---

1 – أبو حيان : البحر المحيط، 1 / 565 .

2 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 1/ 210.

3 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 1/ 210 – 211.

4 – البقرة: 233.

5 – البقرة: 235.

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نيـًا   وَنَبْذُلُهُ إذَا نَضِجَ القُدُور

المعنى نغالي باللحم، ومثله قول العرب: ضرب فلان الظهر والبطن والمعنى: على الظهر والبطن فهذا الذي استعمل من حذف حرف الجر موجود في كتاب الله، وفي أشعار العرب وألفاظها المنثورة، وهو عندي مذهب صالح.

ب – مفعول به لسفه لتضمنه معنى الفعل، فيكون سفه في موضع جهل، فالمعنى: إلا من جهل نفسه، أي لم يفكر في نفسه، كقوله – عز وجل –: ﴿ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ﴾[1]، فوضع جهل وعدى كما عدى.

فالزجاج يرفض مجيء التميز معرفة ويخرّج نصب (نفسه) في الآية الكريمة أنه جاء على نزع الخافض أو على تضمين الفعل (سفه) معنى الفعل (جهل) فيكون نصب (نفسه) على المفعول به.

وخرج الأخفش هذه الآية تخريجين [2] :

الأول: انتصب (نفسه) على إسقاط حرف الجر؛ أي سفه في نفسه، ونظير: غبن رأيه؛ أي غبن في رأيه، وخسر بيعه؛ أي خسر في بيعه، وقول الشاعر:

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نيّـًا

أي نغالي باللحم .

الثاني: أن (سَفِه) في معنى (سَفَّهَ) فتعدت بنفسها.

---

1 – الذاريات : 21 .

2 – الأخفش : معاني القرآن، 1 / 158 .

وقال الأنباري في علة كون التمييز نكرة: " فإن قيل: فلم وجب أن يكون التمييز نكرة قيل؛ لأنه يبين ما قبله، كما أن الحال يُبيِّن ما قبله، ولمّا أشبه الحال، وجب أن يكون نكرة، كما أن الحال نكرة ؛ فأما قول الشاعر [من الخفيف]:

وَلَقدْ أغتدِي وَمَا صَقَعَ الدِّي ... كُ على أدْهَمَ أجشَّ الصَّهيلا

وقال الآخر [من الوافر] :

ونأخذ بعده بِذِنَابِ عيشٍ ... أجَبَّ الظَّهرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

فنصب (الصهيلَ)، و (الظهر) والصحيح أنه منصوب على التشبيه بالمفعول، كالضارب الرجل"[1].

ومذهب سيبويه هو أن التمييز لا يكون إلا نكرة[2] ،وهذا مذهب كلّ من المبرد[3]، وابن السراج[4]؛ لأن الأسماء المنصوبة التي تدل على الأجناس لا تكون إلا نكرات .

وذهب ابن مالك [5] إلى أن التمييز إذا جاء معرفا بالألف واللام فإنه يحكم بزيادتها فمن العرب من يقول: قبضت الأحد العشر درهما، ومنهم من يقول: قبضت الأحد العشر الدرهم. ومن الشعر، كقول الشاعر [من الطويل]:

رأيتُك لمّا أنْ عرفتَ وُجُوهَنا ... صَدَدْتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو[6].

على تقدير: وطبت نفسا .

---

1 – الأنباري : أسرار العربية، 155.

2 – سيبويه : الكتاب ، 1 205 .

3 – المبرد: المقتضب، 3 / 32.

4 – ابن السراج: الأصول، 1 / 223.

5 – ابن مالك : شرح التسهيل، 2 / 299 .

6 – البيت لرشيد بن شهاب اليشكري في شرح التصريح ، 1 / 184.

وقول الآخر[من الطويل] :

علامَ مُلئت الرعبَ والحربُ لـم تَقِـدْ لظاها ولم تُستعمل البـيضُ والـسُمْرُ[1]

على تقدير: ملئت رعبا .

وقد جمع أبو حيان تأويلات النحاة لقوله تعالى: " ومن رغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه "، وردّ عليها، على النحو الآتي [2] :

1. انتصاب (نفسه) على أنه مشبه بالمفعول، وهذا عند الجمهور مخـصوص بالـصفة المشبهة.
2. ضُمّن الفعل (سفه) معنى ما يتعدى أي: جهل وهو قول الزجاج، وابـن جنـي، أو أهلك، وهو قول أبي عبيدة. وهذا لا ينقاس.
3. انتصاب (نفسه) في الآية على إسقاط حرف الجر؛ أي سفه في نفسه، وهذا لا ينقاس أيضا .
4. أن (نفسه) توكيد لمؤكد محذوف تقديره: سفه قوله نفسه، وهو ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب القيسي [3]، لكن في هذا خلاف إذ ذهب بعضهم إلى أن ذلك لا يجـوز؛ أي أن يحذف المؤكد ويبقى التوكيد.

واختار أبو حيان أن يكون (نفسه) منصوبا على أنه مفعول به حملا على المتعدي.قـال :" وأمـا نصبه على أن يكون مفعولا به، ويكون الفعل يتعدى بنفسه فهو الذي نختاره ؛ لأن ثعلبا، والمبـرد

---

[1] – البيت لأبي عطاء السندي. انظر ابن يعيش: شرح المفصل، 2 / 27.

[2] – أبو حيان، البحر المحيط، 1 / 565.

[3] – القيسي : مشكل إعراب القرآن، 1 / 111 .

حكيا أن سَفِه: بكسر الفاء يتعدى كسفَّه: بفتح الفاء وشدها، وحكي عن أبي الخطاب أنها لغـــة " [1]

الفراء يجيز التمييز من المعرفة، ويوافقه عدد محدود من النحاة، والزجاج يمنع ذلك، ويوافقـــه معظم النحاة، في التداول يترجح رأي الزجاج، وعموم البصريين، في التأويل تعرب المعرفة لا على التمييز، بل على التضمين، أو نزع الخافض.

1 - أبو حيان : البحر المحيط، 1 / 565 .

سادسا: العامل في نصب الفعل المضارع بعد (لام التعليل، ولام الجحود، وحتى، وواو المعية، وفاء السببية)

ذهب الكوفيون إلى أن (لام التعليل، ولام الجحود، وحتى) تنصب الفعل المضارع بعدها، أما الفعل المضارع بعد (واو المعية، وفاء السببية) فهو منصوب على الخلاف . وذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع بعد هذه الحروف منصوب بأن مضمرة .

أولا: لام التعليل، ولام الجحود، وحتى.

أ - رأي الفراء

ذهب الفراء إلى أن (لام التعليل، ولام الجحود، وحتى) تعمل النصب في الفعل المضارع فهو منصوب بها، فبصدد قوله تعالى: " ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[1]. قال: " والعرب تجعل السلام التي على معنى (كي) في موضع (أن) في أردت وأمرت، فتقول: أردت أن تذهب، وأردت لتذهب، وأمرتك أن تقوم، وأمرتك لتقوم، قال الله تعالى: " ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2]، وقال في موضع آخر: " ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ﴾[3]، وقال: " ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ ﴾[4] و: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ ﴾[5]، وإنما صلحت اللام في موضع (أن)

---

1 - النساء: 26.

2 - الأنعام: 71.

3 - الأنعام: 14.

4 - الصف: 8.

5 - التوبة: 32.

في (أمرتك)، و (أردت)، لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان في الماضي؛ ألا ترى أنك تقول: أمرتك أن تقوم، ولا يصلح أمرتك أن قمت فلما رأوا (أن) في غير هذين تكون للماضي والمستقبل استوثقوا لمعنى الاستقبال بكي وباللام التي في معنى كي"[1]

واحتج الكوفيون لموقفهم بحجج منها [2] :

1. أن اللام جاءت بمعنى (كي) وكي تنصب الفعل المضارع وكذلك ما قام مقامها.
2. أن اللام أشبهت (إن) الشرطية فنصبوا باللام للفرق بينهما، ولم يكن للرفع مدخل في هذين المعنيين؛ لأنه يبطل مذهب الشرط فالمضارع إنما يرتفع لخلوه من الجوازم والنواصب، واختصت (إن) بالجزم ؛ لأنها تفتقر إلى فعل الشرط وجوابه، والجزم حذف والحذف تخفيف ،ومع طول الكلام يناسب الحذف تخفيف، بخلاف اللام فبان الفرق بينهما .
3. أن لام التعليل ليست حرفا خاصا بالأسماء؛ لأنه لو أنكر كونها ناصبة وأنها خافضة وأن الفعل بعدها منصوب بأن مضمرة لجاز أن يقال: أمرت بتكرم على تقدير: بأن تكرم، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دل على فساده. وتدخل اللام على الأفعال، فتجزمها في حالتي الأمر والدعاء، فإذا كانت جازمة لها في بعض أحوالها جاز أن تنصبها في أحوال أخرى.

ولكن يُضعف هذا الذي ذهبوا إليه ما يأتي:

1. أن كي ليست دائما حرفا ناصبا فهي قد تأتي ناصبة وقد تأتي جارة، وحمل لام التعليل عليها في حالة الجر أولى من حملها عليها في حالة النصب ؛ لأنه حينئذ نحمل حرف جر على حرف جر[3] .

---

[1] – الفراء: معاني القرآن، 1 / 261.

[2] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (79)، 2 / 469 – 470.

[3] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (79)، 2 / 470، العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، 2 / 39 .

2. القول بأنها تفيد معنى الشرط فأشبهت (إنْ) المخففة الشرطية غير صحيح، ولو أنها أشبهت الشرط لجاز الجزم بها، وقولهم بأن اللام للنصب وإن للجزم والرفع ليس لـه مكان؛ لأنه يبطل معنى الشرط فإن النصب يبطل معنى الشرط أيضا [1].

3. القول: بأن اللام ليست لام جر بدليل دخولها على الأفعال، فالقول بأن اللام تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين، وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كـل فعـل فيقال: لم فعلت ؟ لأن لكل فاعل غرضا في فعله، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه، وكي وحتى في ذلك المعنى أيضا [2].

4. القول بأنها من عوامل الأسماء وأنها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها؛ بدليل أنها تجزم الأفعال، باطلٌ؛ لأن العامل لا يكون عاملا إلا إذا كان مختصا فلا تكون عاملـة في الأفعال والأسماء معا. كما أن ثمة فرقًا بين لام الجر ولام الأمر ؛ لأن لام الأمـر تقع مبتدأة ولام الجر لا يجوز الابتداء بها، والسبب في ذلك أن لام الجـر يجـب أن تتعلق بشيء، وليست لام الأمر كذلك [3] .

وفيما يتعلق بـ(لام الجحود) في قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ [4]. قال الفراء:"وهو في المعنى: ما كان هذا القرآن ليفترى. ومثله﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ ﴾[5]؛ أي ما كان ينبغي أن ينفروا " [6]، ف (لام الجحود) عند الفراء تحل محل (أن) وتعمل عملها.

1 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (79)، 2 / 471 .
2 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (79)، 2 / 471 .
3 – الأنباري : الإنصاف، 2 / 471 – 472 المسألة (79). انظر ابن يعيش : شرح المفصل، 4 / 231 .
4 – يونس: 37.
5 – التوبة: 122.
6 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 464.

وأما بالنسبة لـ(حتى) فقد ذهب الفراء إلى أنها تنصب الفعل بنفسها، ومن ذلك توجيهه لقوله تعالى:﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[1]، إذ جعل الفعل المضارع منصوبا بـ(حتى) [2].

وهذا مذهب الكوفيين واحتجوا لذلك بأن قالوا: إنها تنصب الفعل بنفسها؛ لأنها بمعنى (كي) وكي تنصب وكذلك ما قام مقامها، أو تكون بمعنى (إلى أن) فتكون قد قامت مقام (أن)، وأن تنصب وما قام مقامها، فصار ذلك مثل واو القسم وواو رب لما قامت مقام الباء عملت عملها وكذلك حتى قامت مقام إلى فخفضت ما بعدها فكذلك ما قام مقامها [3]

و(حتى) تعمل النصب عند الكوفيين وإن كانت (أنْ) ظاهرةً بعدها نحو: (لأسيرنَّ حتى أن أصبح) فالنصب بـ(حتى) و (أن) توكيد لها [4]

ب – رأي الزجاج

أما الزجاج فقد أنكر أن تكون (لام التعليل، ولام الجحود، وحتى) أدوات نصب للفعل المضارع، وغلط الكوفيين في ذلك، فقال: " قال الكوفيون معنى اللام معنى (أن)، وأردت وأمرت، تطلبان المستقبل، لا يجوز أن تقول: أردت أن قمت، ولا أمرت أن قمت، ولم يقولوا لِمَ يجوز ذلك. وهذا غلط أن تكون لام الجر تقوم مقام (أن) وتؤدي معناها ؛ لأن ما كان في معنى أن دخلت عليه اللام تقول: جئتك لكي تفعل كذا وكذا، وجئت لكي تفعل كذا وكذا، وكذلك اللام في قوله: " يريد الله ليبين لكم " كاللام في (كي). المعنى: أراده الله عز وجل للتبين لكم، أنشد أهل اللغة [من الطويل]:

---

[1] – البقرة: 214.

[2] – الفراء: معاني القرآن، 1 / 132.

[3] – الأنباري : الإنصاف، (المسألة 83) 2 / 489.

[4] – ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 232.

أردت لكيما لا ترى لي عبرةً وَمَنْ ذا الذي يعطي الكمال فيكمل[1]

وأنشدنا محمد بن يزيد المبرد [من الطويل]:

أردت لكيما يعلم الناس أنها سراويل قيس والوفود شهود [2]

فأدخل هذه اللام على (كي)، ولو كانت بمعنى (أن) لم تدخل اللام عليها، وكذلك أردت؛ لأن تقوم وأمرت لأن أكون مطيعا، وهذا كقوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[3]؛ أي إن كنتم عبارتكم للرؤيا، وكذلك قوله – عز وجل – أيضا ﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾[4] أي الذين هم رهبتهم لربهم" [5]

ومذهب سيبويه إضمار أن بعد حتى ولام التعليل ولا الجحود، فالنسبة لحتى ولام التعليل قال: " هذا باب الحروف التي تضمر فيها (أن)، وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعل، وحتى، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك ؛ فإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة ؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا ؛ لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال فإذا أضمرت (أنْ) حسن الكلام ؛ لأن أن وتفعل بمنزلة اسم " [6].

---

1 – البيت دون نسبة، انظر البغدادي: الخزانة، 8 / 486، 514.

2 – البيت لقيس بن سعد بن عبادة، انظر البغدادي: الخزانة، 8 / 514.

3 – يوسف: 43.

4 – الأعراف: 154.

5 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 42 – 43.

6 – سيبويه : الكتاب، 3 / 5 – 6 .

وأما فيما يتعلق بـ(لام الجحود) وإضمار أن بعدها، فقال سيبويه: " واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك: ما كان ليفعل، فصارت أن ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إياك وزيدا، وكأنك إذا مثلت قلت: ما كان زيد لأن يفعل ؛ أي ما كان زيدا لهذا الفعل " [1].

ويؤيد قول البصريين أن الفعل بعد لام التعليل منصوب بأن مضمرة أنَّ اللام من عوامل الأسماء فلما دخلت على الأفعال وجب أن يكون الفعل منصوبا (بأن) وبذلك يصح دخول اللام على المصدر المكون من (أن) والفعل، غير أن (أن) حذفت طلبا للتخفيف، ومن ذلك ما حكاه هشام بن معاوية عن الكسائي أنه حكى عن العرب: لابد من يتبعَها ؛ أي: لابد من أن يتبعَها، فحذفت (أن) فكذلك ها هنا [2] .

واعترض على البصريين بأن قيل: " وكيف يجوز إضمار الناصب وأنتم لا تجيزون إضمار الخافض ولا الجازم، نعم ولا إضمار الحروف الناصبة للأسماء، وعوامل الأسماء عندكم أقوى من عوامل الأفعال؟ فالجواب: إنا لا نجيز إضمار(أنْ) إلا بإحدى شرائط، إما مع الواو العاطفة على مصدر، نحو قوله [من الوافر]:

لَلُبسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عَيني[3]

وقوله [من الطويل]:

تَقَضّي لُباناتٍ ويَسأمَ سَائمُ [4]

---

[1] – سيبويه : الكتاب، 3 / 7 .

[2] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (79)، 2 / 470 .

[3] – البيت لميسون بنت بحدل، انظر البغدادي : الخزانة، 8 / 503 . وعجزه* أحب إليَّ من لبس الشفوف*

[4] – البيت للأعشى ميمون بن قيس وصدره * لقد كان في حَوْلٍ ثواءٍ ثَوَيْتُهُ * انظر ديوانه، تحقيق : شرح يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، د .ط، 2005 م، 263 .

ألا ترى أنك لو جعلت مكان (اللبس) و (التقضّي) اسما غير مصدر فقلت: يعجبني زيد ويذهبَ عمرٌو لم يجز ؛ وإنما جاز هذا مع المصدر؛ لأن الفعل المنصوب بأن مشتق من المصدر ودالٌّ عليه بلفظه، فكأنك عطفت مصدرًا على مصدر " [1].

وفيما يتعلق بالفعل بعد (لام الجحود) فقد جعل الزجاج الناصب فيه أن مضمرة. قال: "وكذلك (ما كان زيد ليضربك)، اللام خافضة، والناصب لـ(يضربك) (أن) مضمرة، ولا يجوز إظهارها مع هذه اللام، وإنما لم يجز؛ لأنها جواب لما يكون مع الفعل وهو حرف واحد " [2].

وأما بالنسبة لناصب الفعل المضارع بعد (حتى) فقد ذهب الزجاج إلى أنه منصوب أيضا بأن مضمرة. ففي قوله تعالى: " حتى تتبع ملتهم " [3].قال: " تتبع نصب بـ(حتى)، والخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعلمه يقولون: إن الناصب للفعل بعد (حتى) (أن) إلا أنها لا تظهر مع (حتى)، ودليلهم أن (حتى) غير ناصبة هو أن (حتى) بإجماع خافضة، قال الله -عز وجل -: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [4] فخفض (مطلع) بـ(حتى) ولا نعرف في العربية أن ما يعمل في اسم يعمل في فعل، ولا ما يكون خافضا لاسم يكون ناصبا لفعل، فقد بان أن (حتى) لا تكون ناصبة كما أنك إذا قلت: جاء زيد ليضربك فالمعنى: جاء زيد لأن يضربك، لأن اللام خافضة للاسم ولا تكون ناصبة لفعل " [5].

---

1 - السهيلي : نتائج الفكر، 317 – 318 .

2 - الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 1 / 201 – 202.

3 - البقرة: 120.

4 - القدر: 5.

5 - الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 1 / 201.

هذا مذهب البصريين وحجتهم في ذلك أن حتى من عوامل الأسماء لا يجوز أن تعمل في الأفعال والدليل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير (أن)، قول الشاعر [من الكامل]:

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدُّهَيقِ بِمَطْلِهِ   حَتَّى المَصِيفِ وَيَغْلُوَ القِعْدَانُ

فجاء (يغلو) منصوبا، وهو معطوف على مجرور (المصيف)، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه فوجب أن تكون هناك (أن) مقدرة بعد واو العطف و(أن) مع الفعل المنصوب بمنزلة الاسم [1].

ثانيا: واو المعية، وفاء السببية.

أ- رأي الفراء

ذهب الفراء إلى أن المضارع بعد (واو المعية، وفاء السببية) منصوب على الصرف، ومعنى الصرف كما ذكره بقوله: " والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو (أو)، وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام، ممتنعا أن يُكَرَّ في العطف، فذلك الصرف. ويجوز فيه الإتباع ؛ لأنه نسق في اللفظ، وينصب ؛ إذ كان ممتنعا أن يحدث فيهما ما أحدث في أوله ؛ ألا ترى أنك تقول: لست لأبي إن لم أقتلك، أو إن لم تسبقني في الأرض. وكذلك يقولون: لا يسعني شيء ويضيقَ عنك، ولا تكرّ (لا) في يضيق. فهذا تفسير الصرف"[2]، ومن ذلك أيضا توجيهه لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا

---

[1] - الأنباري : الإنصاف، المسألة (83)،2 / 498 - 490.

[2] - الفراء: معاني القرآن، 1 / 235 - 236.

﴿مِنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1]، فقال: " فهذا مثل قوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2]، معناه: ولا تكتموا . وإن شئت جعلته إذا ألقيت منه (لا) نصبا على الصرف ؛ كما تقول: لا تسرقْ وتصدقَ، معناه: لا تجمع بين كذا وكذا، وقال الشاعر [من الكامل]:

لا تَنْه عن خُلُقٍ وتأتِيَ مثلَهُ عارٌ عليك إذا فعلتَ عَظيمُ " [3]

أما نصب الفعل بعد فاء السببية على الصرف فيوضحه الفراء في تخريجه النصب في قوله تعالى: " ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[4] . قال: " إن شئت جعلت (فتكونا) جوابا نصبا، وإن شئت عطفته على أول الكلام فكان جزما ؛ مثل قول امرئ القيس [من الطويل] :

فقلتُ له صَوِّبْ ولا تَجْهَدَنَّهُ فَيُذْرِكَ مِنْ أُخْرَى القَطاةِ فَتَزْلَقُ[5]

فجزم. ومعنى الجزم كأنه تكرير النهي، كقول القائل: لا تذهب ولا تعرض لأحد. ومعنى الجواب والنصب لا تفعل هذا فيفعل بك مجازاة، فلما عُطف حرف على غير ما يشاكله، وكان في أوّله

---

1 – البقرة: 188.

2 – البقرة: 42.

3 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 115. نسب سيبويه هذا البيت للأخطل انظر الكتاب، 3 / 42.ولم أعثر عليه في الديوان.

4 – البقرة: 35.

5 – البيت لأمرئ القيس في لسان العرب مادة (ذر) .

حادث لا يصلح في الثاني نُصب، ومثله قوله: ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾[1] و "

﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم ﴾[2] و ﴿ وَلَنْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ

فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾[3]. وما كان من نفي ففيه ما في هذا، ولا يجوز الرفع في الوجهين إلا أن

تريد الاستئناف " [4]. وقول الفراء: " عطف حرف على غير ما يشاكله، وكان في أوله حادث لا يصلح في الثاني نصب" تعبير عن مفهوم الصرف أو المخالفة ؛ والمقصود أن ما بعد الفاء لا يصلح أن يكون معطوفا على ما قبلها معنًى فخالفها فنصب بالمخالفة .

ويوضح ابن يعيش مذهب الفراء قائلا: " فمذهب الفراء أن النصب في هذه الأفعال لا بهذه الحروف ، أي ليس العامل فيها لفظيا، إنما هو معنوي، فهي منتصبة على الخلاف ؛ لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله، وذلك أنه لما قال: لا تظلمني فتندم، دخل النهي على الظلم، ولم يدخل على الندم. فحين عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، استحق النصب بالخلاف كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم: (لو تُركت والأسدَ لأكلك) " [5]

1 – طه : 81 .
2 – طه : 61 .
3 – النساء: 129.
4 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 26 – 27.
5 – ابن يعيش: شرح المفصل، 4 / 232. وانظر المسألتين (75 و 76) في الإنصاف، 2 / 452 – 455.

وقد علل ابن يعيش لمذهبه بقوله: " وذلك من قبل أن الأفعال فروع للأسماء؛ فإذا كان الخلاف في الأصل ناصبا[1]، وجب أن يكون في الفرع كذلك " [2]

ورُدَّ ما ذهب إليه الفراء بالعطف بـ(لكن) فما بعدها يخالف ما قبلها وليس منصوبا نحو: (ما قام زيد لكن عمرو)، وكذلك العطف بـ(لا) أيضا فما بعدها يخالف ما قبلها وليس منصوبا نحو: (قام زيد لا عمرو)، ومن المثل: مكره أخاك لا بطلٌ ؛ فدل ذلك كله على أن الخلاف ليس عاملا النصب [3] . فالخلاف إذن لا يطّرد.

ب – رأي الزجاج

تحدث الزجاج عن النصب بأن مضمرة في معرض حديثه عن النصب ب(إذن) فذكر مذهبين في نصبها الفعل المضارع: المذهب الأول: ما نسبه بعض أصحاب الخليل إليه من الفعل بعد (إذن) منصوب بأن مضمرة. والمذهب الثاني مذهب سيبويه: أن (إذن) تنصب الفعل بنفسها[4] . قال الزجاج: " وكلا القولين حسن جميل إلا أن العامل عندي في سائر الأفعال (أن) وذلك أجود، إما أن تقع ظاهرة أو مضمرة " [5]

وفي توجيهه لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[6]، قال: "أما إذا نصب فعلى معنى الجواب بالواو، ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجماعة من

---

1 – يقصد المفعول معه في الأسماء.

2 – ابن يعيش: شرح المفصل، 4 / 232.

3 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (30)، 1 / 201 – 202، والسيوطي : همع الهوامع، 3 / 239.

4 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 63.

5 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 63 – 64.

6 – البقرة: 42.

البصريين أن جميع ما انتصب في هذا الباب فبإضمار (أنْ) كأنك قلت: لا يكن منكم إلباس الحق وكتمانه، كأنه قال: وأن تكتموه، ودل (تلبسوا) على (لبس) كما تقول: من كذب كان شرا ، ودلَّ ما في صدر كلامك على الكذب فحذفته " (1)

أما نصب الفعل بعد فاء السببية فقد تناوله في قوله تعـالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾(2)، فقال: ﴿ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ نصب ؛ لأن جواب النهي بالفـاء نـصب، ونصبه عند سيبويه والخليل بإضمار (أن)، والمعنى: لا يكن منكما قرب لهذه الشجرة فكونٌ مـن الظالمين " (3)

وبهذا يتبين لنا أن الزجاج يذهب مذهب سيبويه الذي يرى أن النصب بأن مـضمرة . فبالنـسبة للنصب بعد الفاء. قال سيبويه:" اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضـمار (أن)" (4)، وبالنسبة للمنصوب بعد الواو، قال سيبويه أيضا: " اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء " (5)

وقدّر سيبويه أن مضمرة بعد الفاء والواو ؛ لأنه لا يجوز أن يضم الفعل إلى الاسم؛ لذا وجـب تقدير (أن) ؛ لأنها الأصل في نصب الفعل و (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم. وبهذا يكون قـد

---

1 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 1 / 124 – 125.
2 – البقرة: 35.
3 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 1 / 114.
4 – سيبويه : الكتاب، 3 / 28 .
5 – سيبويه : الكتاب، 3 / 41 .

عطف مصدر على مصدر مثله [1]، فقال: " تقول: لا تأتني فتحدثني، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: لا تأتني ولا تحدثْني ، ولكنك لمَّا حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا أن، لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيان، استحالوا أن يضموا الفعل إليه فلما أضمروا أن حسن ؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم " [2]

ووضح السهيلي الأمر أكثر، فعن نصب الفعل بعد الواو في مثل: ولبس عباءة وتقرَّ عيني، قال: " هو فعل مضارع معرب، وعطفه بالواو على ما قبله يُشرّكه معه في الإعراب والعامل، وهما يشتركان في عامل واحد ، فأضمر (أن) ، واكتفى بأثرها وعملها عن ظهور لفظها ، وكانت (الواو) كالعوض منها ، كما كانت (حتى) و (لام) العلة، و(لام الجحود)، والفاء في باب الجواب، وغير ذلك كالعوض من أن الناصبة للفعل، وكما كان الاستفهام كالعوض من الجار في قولك: ألله لأفعلنّ ونحوه " [3] .

وعلّق الرضي على هذا التقدير، فقال: " ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله، كما قال النحاة ؛ أي ليكن منك قيام وقيام مني [4] لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية " [5].الخوض في هذه المسألة لا طائل منه، فلا علاقة لها بالمعنى، لكن نقف منها موقفا توقيفيا كما فعل القرطبي[6]، فيكون الفعل المضارع منصوب بعد هذه الحروف دون الخوض في عامل النصب.

---

[1] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (75)، 2 / 452 – 453، انظر العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 2 / 38، وشرح المفصل، 4 / 232، ، والزبيدي : ائتلاف النصرة، 127

[2] – سيبويه : الكتاب، 3 / 28 .

[3] – السهيلي : نتائج الفكر، 318 .

[4] – في مثال : قم وأقم .

[5] – الرضي: شرح الكافية، 4 / 67.

[6] – القرطبي ابن مضاء: الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت،123.

سابعا: منع (مثنى، وثلاث ورباع) من الصرف

ذهب النحاة إلى أن (مثنى، وثلاث، رباع) تمنع من الصرف لعلتين هما: العدل، والوصفية، بيد أن الفراء والزجاج كان لهما رأيان مختلفان.

أ – رأي الفراء

ذهب الفراء إلى أن (مثنى، وثلاث، ورُباع) منعت للعدل والتعريف بنية الإضافة، فبصدد مثنى، وثلاث، ورُباع في قوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[1].

قال: " فإنها حروف لا تُجرى. وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن ؛ ألا ترى أنهنّ للثلاث والثلاثة، وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث. فكان لامتناعه من الإضافة كأنّ فيه الألف واللام. وامتنع من الألف واللام ؛ لأن فيه تأويل الإضافة ؛ كما كان بناء الثلاثة أن تضاف إلى جنسها، فيقال: ثلاث نسوة، وثلاثة رجال. وربما جعلوا مكان ثُلاث ورُباع مَثْلث و مَرْبع، فلا يُجرى أيضا ؛ كما لم يُجْرَ ثُلاث ورُباع ؛ لأنه مصروف، فيه من العلة ما في ثلاث ورباع. ومن جعلها نكرة، وذهب بها إلى الأسماء أجراها .والعرب تقول: ادخلوا ثُلاث ثُلاث، وثُلاثًا ثُلاثًا. وقال الشاعر[من الطويل]:

وإنّ الغلام المستهامَ بذكرِهِ قتَلْنا به مِنْ بَيْنِ مَثْنَى ومَوْحَدِ
بأربعةٍ منكم وآخر خامسٍ وسادٍ مع الإظلام في رمح معبدِ

فوجه الكلام ألاّ تُجْرى وأن تجعل معرفة ؛ لأنها مصروفة، والمصروف خِلْقته أن يترك على هيئته، مثل: لُكع ولَكاع. وكذلك قوله: ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾[2][3]

---

[1] – النساء: 3.

[2] – فاطر : 1 .

[3] – الفراء: معاني القرآن، 1 / 254 – 255.

وردَّ ابن عصفور ما ذهب إليه الفراء قائلا: " وأمّا من قال: إنما امتنع الصرف للعدل والتعريف فباطل ؛ لأنه يردُّ عليه بقوله تعالى: ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾[1] فمثنى صفة لأجنحة وأجنحة نكرة، فلو كان مثنى معرفة لم ينعت به النكرة، وإن قال: إنَّ مَثْنى بدل فالجواب: إن البدل بالأسماء المشتقة يقلّ، ويدلّ على بطلان مذهبه قوله [من الطويل]:

* بمَثْنَى الزِقاقِ المُترَعاتِ وبالجُزر *

بإضافة مثنى إلى الزقاق، ولو كان علما لم يضف فإن قال: قد يضاف العلم قليلا مثل قول الشاعر [من الطويل]:

علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدِكم بأبيضَ ماضِي الشَفرَتَيْنِ يَمانِي[2]

فيقال هذا قليل، والأولى أن يحمل على الكثير. ويدلُ على بطلان مذهبه أيضا قوله تعالى: " ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ﴾[3]؛ لأن مَثْنى حال والحال لا يجيء معرفة فدلَّ على بطلان مذهبه " [4] . ويردُّ على ذلك بأن مَثْنى وثُلاث ورُباع تعرب بدلا من (ما) وليست حالا من النساء .

ب – رأي الزجاج

ذهب الزجاج في (مثنى وثلاث ورباع) مذهبا لم يقل به أحد من النحاة، فبصدد قوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ﴾. قال: " وقوله – عز وجل – ﴿ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ﴾ بدل من " ما طاب لكم " ومعناه اثنين اثنين، وثلاثا ثلاثا، وأربعا أربعا، إلا أنه لا

---

1 – فاطر : 1 .

2 – نُسِب إلى رجل من طيء. انظر .السيوطي ، جلال الدين : شرح شواهد المغني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، د.ط، د.ت، 1 / 165.

3 – النساء : 3 .

4 – ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، 2 / 224.

ينصرف لجهتين لا أعلم أن أحدا من النحويين ذكرهما، وهي أنه اجتمع فيه علّتان: أنَّه معدول عن اثنين اثنين، وثلاث ثلاثٍ، وأنه عدل عن تأنيث " [1] أي عدل مزدوج ولكن هذه العلة غير معهودة في منع الصرف .

لكنه ذهب في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) مذهب الجمهور وهو أنها منعت من الصرف لأنها عُدلت عن ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، ولأنها صفات وهي لا تستعمل معدولة إلا صفات [2]

وقد ذهب ابن السراج قريبا من مذهب أستاذه. قال: " ولو قال قائل: إنه لم ينصرف لأنه عدل في اللفظ والمعنى جميعا، وجعل ذلك لكان قولا " [3]

وأنكر الزجاج قول من قال أنه عُدل للعدل والتنكير، فقال: " قال أصحابنا أنه اجتمعت فيه علتان أنه عُدل عن التأنيث، وأنه نكرة، والنكرة أصل للأسماء، بهذا كان ينبغي أن نخففه. لأن النكرة تُخَفَّف ولا تعد فرعا " [4]

وردَّ الزجاج رأي الفراء قائلا: " وقال غيرهم هو معرفة، وهذا محال ؛ لأنه صفة للنكرة، قال الله – عز وجل –: ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾ [5] فهذا محال أن يكون أولي أجنحة الثلاثة والأربعة، وإنما معناه أولي أجنحة ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة" [6]

والراجح في هذه المسالة مذهب الجمهور، وهو أن (مثنى وثلاث) منعت من الصرف للعدل والوصفية، قال سيبويه: " وسألته عن أُحاد وثُناء ومَثْنَى وثُلاث ورُباع، فقال: هو بمنزلة أُخَرَ، إنما

---

1 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 9.

2 – الزجاج، إبراهيم بن السري : ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000م، 59.

3 – ابن السراج : أصول النحو، 2 / 88 .

4 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 9.

5 – فاطر : 1 .

6 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 9.

حدُّه واحدًا واحدًا، واثنين اثنين، فجاء محدودا عن وجهه فتُرك صرفه . قلت: أفتصرفه في النكرة ؟ قال: لا لأنه نكرة يوصف به النكرة، وقال لي: قـال أبـو عمـرو: ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾[1] صفةٌ " [2]

وعليه فما ذهب إليه الفراء مردود؛ لأن القول بتعريفها يعارض مجيئها وصفا للنكرة في قولـه تعالى: ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾[3] . وكذلك في قول الشاعر[من الطويل] :

ولكنَّما أهْلي بِوادٍ أنيسُه   ذِئابٌ تَبَغَّي الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[4]

فمثنى وموحد نعت لذئاب[5].

وأما ما ذهب إليه الزجاج فالعلة التي جاء بها ليست معهودة في منع الصرف. وهذه المسالة فـي الصنعة العقلية، وخلاف في التعليل النظري بلا قيمة على المعنى والتخاطب.

---

1 – فاطر : 1 .

2 – سيبويه : الكتاب ، 3 / 225 .

3 – فاطر : 1 .

4 – البيت لساعدة بن جُؤية انظر ديوان الهذليين، 1/ 237. .

5 – سيبويه : الكتاب ، 3 / 226 .

ثامنا: الخلاف في اللهم

اختلف النحاة في أصل لفظة (اللهم) فذهب البصريون إلى أن الميم فيها عـوض مـن (يـا) النداء، وذهب الكوفيون إلى أنها مقتطعة من (يا الله أمنا بخير).

أ – رأي الفراء

ذهب الفراء إلى أن الميم في اللهم بقية جملة حذفت، قال بهذا الخصوص: " (اللهم) كلمة تنصبها العرب، وقد قال بعض النحويين: إنما نصبت إذ زيدت فيها الميمان؛ لأنها لا تنادى بيا، كما تقول: يا زيد، ويا عبد الله، فجعلت الميم فيها خلفا من (يا) وقد أنشدني بعضهم [من الرجز]:

ومـــا عليـــكِ أن تقـــولي كُلَّمـــا صـــلَّيتِ أو ســبَّحتِ يـــا اللّهُـــمَّ مَـــا

أُرْدُدْ علينا شيخنا مسلّما[1]

ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة مثل الفم وابـــنم وهُـــمْ، ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها أمُّ، تريد: يا الله أُمّنا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطـــت، فالرفعـــة التي في الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها. ونرى أن قول العرب: (هلم إلينا) مثلها؛ إنما كانت (هل) فضم إليها أمّ فتركت على نصبها " [2].

واحتج الكوفيون بأن الأصل في اللهمّ (يا الله أمنّا بخير) غير أنه لما جرت على الألسن حذف بعض الكلام طلبا للتخفيف، ونظائر ذلك كثير نحو: هلمَّ وأصلها هل أمَّ، وويلُمّهِ وأصلها وويل أمه، وأيش وأصلها أيُّ شيء، وعم صباحا وأصلها أنعم صباحا [3]

---

[1] – دون نسبة في الخزانة، 2 / 396 .

[2] – الفراء: معاني القرآن، 1 / 203.

[3] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (47) ، 1 / 279

وذكر ابن السراج أن المبرد[1] أنكر قول الفراء في هذه المسألة، وذهب فيها مذهب الخليل وسيبويه، واستدل على ذلك بقوله: " الدليل على صحة قول الخليل: أن قولك: اللهم، لا يكون إلا في النداء لا تقول: غفر اللهم لزيد، ولا: سخط اللهم على زيد، كما تقول: سخط الله على زيد، وغفر الله لزيد، وإنما تقول: اللهم اغفر لنا، اللهم اهدنا، وقال: فإن قال الفراء: هو نداء معه (أم)، قيل له: فكيف تقول: اللهم اغفر لنا، و اللهم أمنا بخير، فقد ذكر (أم) مرتين قال: ويجب على قوله أن تقول: يا اللهم، لأنه: يا الله أمنا، ولا يلزم ذلك الخليل ؛ لأنه يقول الميم بدل من يا " [2]

ثم جاء الأنباري فأنكر بدوره وجهة نظر الفراء، والكوفيين عموما وبين فسادها من أربعة أوجه[3]:

الوجه الأول: أنه لو كان أصل اللهم (يا الله أمنا بخير) لجاز أن يقال: اللهمنا بخير. وهذا ممتنع .

الوجه الثاني: أنه يجوز أن يقال:اللهمّ أمنا بخير. ولو كان الأول يُراد به (أمّ) لما حسن تكرير الثاني؛ لأنه لا فائدة فيه.

الوجه الثالث: أن (اللهم) تستعمل في الدعاء بالخير والشر، فيقال: اللهم اغفر لي واللهم العنه، وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[4]، فلا يجوز أن يكون المعنى: يا الله أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارةً وما ينطوي عليه المعنى من

---

[1] – لم أعثر على قول المبرد هذا في المقتضب .

[2] – ابن السراج: الأصول، 1 / 338.

[3] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (47) ، 1 / 281 – 282.

[4] – الأنفال: 32.

فساد يدل على أن (اللهمّ) ليس أصلها: يا الله أمنّا بخير. وافتقار إن الشرطية إلى الجواب في الآية الآنفة الذكر يدل على أن الميم ليست من الفعل (أمنا)، وإلا لكانت سدت مسد الجواب، فيكون التقدير: (يا الله أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك)، لكن لما افتقـرت إلـى الجواب دل ذلك على فساد رأي الكوفيين .

الوجه الرابع: أنه لو كان الأصل (يا الله أمنا بخير)، لجاز أن يقال: اللهمّ وارحمنا غيـر أنـه لا يجوز إلا (اللهم ارحمنا) .

هذا علاوة على استخدام هذا التعبير في التأكيد في الدلالة على الانفعال في مثل :اللهـم نعـم ، واللهم إلا ، الذي لا ينسجم مع قول الفراء بوجه من الوجوه .

ب – رأي الزجاج

أما الزجاج فوصف ما ذهب إليه الفراء في (اللهم) بأنه إقدام عظيم. وقد فنّد ما ذهب إليه مـن عدة وجوه [1]:

1. أن (يا) ليست في الكلام.
2. أن هذا المحذوف المزعوم لم يخرج على الأصل في كلام العرب.
3. أنه من غير الممكن ترك الضم الذي للمنادى المفرد المعرفة ، وأن يستعاض عنه بضمة الهمزة في (أُمّ) المزعومة . فمثل هذا القول يُعد على رأي الزجاج إلحادًا في اسـم الله سبحانه.

---

[1] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 1 / 393 – 394.

4. أن ما احتج به الفراء من اجتماع (يا) النداء، و(اللهم) في قول الشاعر: (يا اللهما ما)، فإنه يعد شاذا ، وهو بيت يتيم لا يعارض الإجماع ، وما أتى به كتاب الله تعالى، ووجد في جميع ديوان العرب بقول قائل: أنشدني بعضهم ، وليس ذلك القائل بمعروف ولا مسمى.

وعليه فقد ذهب الزجاج في هذه الميم مذهب الخليل وسيبويه، قال: "وقال الخليل وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم: أن (اللهم) بمعنى يا الله، وأن الميم المشددة عوض من (يا)؛ لأنهم لم يجدوا ياءً مع هذه الميم في كلمة، ووجدوا اسم الله جلَّ وعز مستعملا بيا إذا لم يذكر الميم، فعلموا أن الميم من آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، والضمة التي في أولها ضمة الاسم المنادى في المفرد، والميم مفتوحة لسكونها وسكون الميم التي قبلها " [1].

واحتج البصريون لصحة وجهة نظرهم بأن (اللهمّ) يستفاد منها ما يستفاد من (يا الله)، ولما كانت (يا) حرفين والميم حرفين، وكان كلٌ منهما نافٍ للآخر، فلا تدخل (يا) على اللهم، دلّ ذلك على أن الميم عوض من (يا) [2]

ورُدّ على البصريين بأن الميم لو كانت بدلا من ياء النداء ما جاز أن تجتمع مع الياء؛ لأن لا يجمع بين العوض والمعوَّض منه، ولكنها جاءت في كلام العرب مجتمعة مع (يا)، قال الشاعر[من الرجز]:

إنــي إذا مــا حَــدَثٌ ألمَّــا   أقــولُ: يــا اللهُــمَّ، يــا اللهُمَّــا[3]

وقول الآخر [من الرجز] :

---

1 - الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 394/1.

2 - الأنباري : الإنصاف، المسألة (47)، 1 / 281 .

3 - الرجز لأبي خراشة انظر. السكري، الحسن بن الحسين: شرح أشعار الهذليين، حققه عبد الستار أحمد فرّاج وراجعه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، د .ط، د. ت ، 3 / 346 .ونسب إلى أمية ابن أبي الصلت في الخزانة،395/2.

وَمَـــا عليـــكِ أن تقـــولي كمـــا صـليتِ أوْ سـبَّحتِ يـا اللهـمَّ مَـا

ارددْ علينا شيخنا مسلّما

وقول الآخر [من الرجز] :

*غَفَرْتَ أو عَذَّبتَ يا اللّهُمّا *

فلما جاز أن تدخل (يا) على (اللهم)، دل ذلك على أنها ليست عوضا منها [1]

وأُجيب عن ذلك بأن هذا الشعر لا يعرف قائله، وإن صح نقله فإنه يكون ضرورة؛ لأنه قد يجمع بين العوض والمعوَّض منه لضرورة الشعر، كقول الشاعر[من الطويل]:

هُمَا نَفَثا فِي فيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما عَلَى النَّـابِحِ العَـاوِي أشَـدُّ رِجَـام

فجمع بين الميم والواو في (فمويهما) [2]

وعليه فإن ما ذهب إليه الفراء والكوفيون عامة من أن (اللهم) مقتطعة من (يا الله أمّنا بخيـر) فيه بعدٌ وتكلف كبيران فضلا عن الفساد في المعنى، فلفظة (اللهم) تستخدم للدعاء بالخير والـشر و(يا الله أمّنا بخير) لا تشير إلا للدعاء بالخير. أما ما ذهب إليه الزجاج وعامة البصريين من أن (الميم) في (اللهم) عوض من (يا) النداء فإنه يتعارض مع ما جاء من شواهد شـعرية اقترنـت فيها (اللهم) بـ(يا) النداء.

وبقي أن نقول: إن (اللهم) لفظة تستخدمها العرب للدعاء، قد تأتي مقرونة بـ(يا) النداء قليلا جدا، ولا تكون مقرونة بها في الغالبية العظمى من كلام العرب، ولما كانت الأحكام النحوية إنمـا تقرر وتوضع بناء على الأكثر والأغلب الأعم، كان ما ذهب إليه البصريون هو الصحيح، وما ذهب إليه الكوفيون هو من النادر الذي لا يعوّل عليه.

---

1 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (47)، 1 / 280 – 281.

2 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (47)، 1 / 282 – 283 .

الفصل الثالث: التأويل في باب المجرورات والمجزومات

المبحث الأول: إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى

المبحث الثاني: حذف المضاف إليه مع (قبل وبعد) وبقاء إعرابهما

المبحث الثالث: البناء والإعراب في الظرف المبهم المختص عند إضافته إلى الجملة

المبحث الرابع: السبب في منع (أشياء) من الصرف

المبحث الخامس: العامل في جزم جواب الشرط

المبحث السادس: مجيء (أنْ) شرطية جازمة

يتضمن هذا الفصل التكلم عن ستة المباحث الموالية، أربعة مباحث في الجر، وهي: إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، حذف المضاف إليه مع (قبل وبعد) وبقاء إعرابهما، البناء والإعراب في الظرف المبهم المختص عند إضافته إلى الجملة، السبب في منع (أشياء) من الصرف . ومبحثان في الجزم، وهما: العامل في جزم جواب الشرط، مجيء (أنْ) شرطية جازمة. ويتجلى في هذه المسائل التأويل النحوي عند الفراء، والزجاج في بابي المجرورات والمجزومات.

أولا: إضافة الشيء إلى نفسه

الإضافة نسبة غير إسنادية بين اسمين تفيد التعريف أو التخصيص، والشيء إنما يتعرف أو يتخصص بغيره ؛ لذا لا يضاف الشيء إلى نفسه، ولكن هناك من أجاز ذلك .

وإضافة الشيء إلى نفسه على ثلاثة أضرب[1] :

1. إضافة اسم إلى مرادفه، نحو: ليثُ أسدٍ، وسعيدُ كرزٍ، وقمح بُرٍّ.
2. إضافة صفة إلى موصوفها نحو: جرد قطيفة، وسحق عمامة.
3. إضافة موصوف إلى صفته نحو: دار الآخرة، وحق اليقين، ومسجد الجامع، وجانب الغربي.

أ – رأي الفراء

أجاز الفراء بوصفه كوفيا إضافة الشيء إلى نفسه بشرط اختلاف اللفظ، ومن ذلك إجازته إضافة الموصوف إلى صفته، فبصدد قوله تعالى: " ولدارُ الآخرةِ"[2]. قال: " أُضيفت الدار إلى الآخرة وهي

---

[1] – الرضي: شرح الكافية: 267/2.

[2] – يوسف: 109. قرأ ابن عامر وابن عباس " ولدارُ الآخرةِ " بلام واحدة. انظر .، والنحاس : إعراب القرآن، 2 / 313، وابن خالويه، الحسين بن أحمد : إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992 م، 1 / 155، والقيسي: الكشف عن وجوه القراءات، 2 / 9، وأبو حيان : البحر المحيط، 5 / 346 .

الآخرة وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾[1] والحق هو اليقين. ومثله أتيتك بارحة الأولى، وعام الأول، وليلة الأولى، ويوم الخميس، وجميع الأيام تضاف إلى نفسها لاختلاف لفظها، وكذلك شهر ربيع. والعرب تقول في كلامها – أنشدني بعضهم – [من الوافر]:

أتمدح فَقْعَسا وتذمُّ عَبسًا	ألا لله أُمُّك من هَجِين
ولو أقوت عليك ديار عَبْسٍ	عرفتَ الذُلُّ عِرفان اليقين

وإنما معناه عرفانا ويقينا " [2]

وأضاف قائلا: " ومثله في قراءة عبد الله " وذلك الدين القيمة "، وفي قراءتنا: ﴿ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[3]، والقيم والقيمة بمنزلة قولك: رجل راوية وهَّابة للأموال، ووهَّاب وراوٍ، وشبهه " [4]

وأما إضافة الاسم إلى مرادفه فمثل قولهم: سعيد كرزٍ، وشحط النوى فبصدد قوله تعالى: ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾[5]. قال الفراء: " الحب هو الحصيد، وهو مما أضيف إلى نفسه " [6]. وفي قوله تعالى: " ونحن أقرب إليه من حبل الوريد "[7]. قال: " والحبل هو الوريد بعينه أضيف إلى نفسه

---

1 – الواقعة : 95 .

2 – الفراء: معاني القرآن، 2 / 55 – 56.

3 – البينة: 5.

4 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 331.

5 – ق : 9 .

6 – الفراء: معاني القرآن، 3 / 76.

7 – ق : 16 .

لاختلاف لفظ اسميه " [1] وبصدد قراءة (بشهابِ قبسٍ) [2] على الإضافة في قوله تعـالى:﴿ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ ﴾[3] قال: " نوّن عاصم والأعمش في الشهاب والقبس، وأضـافه أهـل المدينـة: (بشهابِ قبسٍ) [4]، وهو بمنزلة قوله:﴿ وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ ﴾[5] ممّا يضاف إلى اسـمه إذا اختلـف أسماؤه " [6]. وفي قراءة عبد الله بن مسعود [7] (عذابِ المهينِ)، لقولـه تعـالى:﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾ [8]. قال: " وهو مما أضيف إلى نفسه لاختلاف الاسمين" [9]، وقال في قوله:﴿ فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ ﴾[10]: " وقرأ الحسن وحده: كهشيم المحتظَـر، فـتح الظـاء فأضاف الهشيم إلى المحتظَر " [11]

وأجاز الرضي إضافة الموصوف إلى صفته لفائدة التخصيص. قال: " يجوز عندي أن تكـون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب (طور سيناء)، وذلك بـأن يجعـل الجـامع مـسجدا

---

1 – الفراء: معاني القرآن، 3 / 76.

2 – قرأ الكوفيون (بشهاب) بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين على الإضافة. انظر ابن خالويه : إعراب القراءات السبع، 2 / 143. والقيسي : الكشف عن وجوه القراءات السبع، 2 / 258،

3 – النمل : 7 .

4 – القيسي : الكشف عن وجوه القراءات السبع، 2 / 258 .

5 – يوسف: 109.

6 – الفراء: معاني القرآن، 2 / 286.

7 – النحاس: إعراب القرآن، 4 / 144.

8 – الدخان: 30.

9 – الفراء: معاني القرآن، 3 / 41.

10 – القمر: 31.

11 – الفراء: معاني القرآن، 3 / 108 – 109.

مخصوصا، والغربي جانبا مخصوصا، والأولى صلاة مخصوصة، والحمقاء بقلة مخصوصة، فهي من الصفات الغالبة، ثم يضاف (المسجد)، و(الجانب)، و(الصلاة)، و(البقلة) ؛ المحتملة إلى هذه المختصة، لفائدة التخصيص، فتكون (صلاة الأولى) كصلاة الوتيرة،و(بقلة الحمقاء) كبقلة الكزبرة، و(الجانب الغربي) كجانب اليمين " [1]

وأنكر النحاس على الفراء إجازته إضافة الشيء إلى نفسه، ففي معرض توجيهه لقراءة: (بشهابِ قبسٍ). قال: " إضافة الشيء إلى نفسه محالٌ عند البصريين؛ لأن معنى الإضافة في اللغة ضمُّ شيء إلى شيء فمحال أن يضم الشيء إلى نفسه، وإنما يضاف الشيء إلى الشيء ليبين به معنى الملك والنوع، فمحال أن يبين أنه مالك نفسه أو من نوعها. و (بشهابِ قبس) إضافة النوع إلى الجنس كما تقول: هذا ثوب خزٍّ، والشهاب كل ذي نور، نحو الكوكب والعود والموقد. والقبس اسم لما يقتبس من جمر وما أشبهه، فالمعنى بشهاب من قبس" [2]

وعلل ابن جني منع إضافة الشيء إلى نفسه بقوله: " فإن قيل: ولم لم يضف الشيء إلى نفسه ؟ قيل: لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والشيء إنما يعرّفه غيره؛ لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبدا أن يعرف بغيره ؛ لأن نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة، وموجودة غير مفتقدة. ولو كانت نفسه هي المعرّفة له أيضا لما احتاج إلى إضافته إليها؛ لأنه ليس فيها إلا ما فيه، فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها. فلهذا لم يأت عنهم نحو: هذا غلامه، ومررت بصاحبه، والمظهر هو المضمر المضاف إليه. هذا مع فساده في المعنى ؛ لأن الإنسان لا يكون أخا نفسه ولا صاحبها " [3]

---

[1] – الرضي: شرح الكافية، 2 / 274.

[2] – النحاس: إعراب القرآن، 3 / 159.

[3] – ابن جني: الخصائص، 3 / 26.

ب – رأي الزجاج

ينكر الزجاج شأنه شأن البصريين إضافة الموصوف إلى صفته، فبصدد قوله تعالى: ﴿ وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ ﴾[1]. قال: " وفي غير موضع وللدار الآخرة، فمن قال: الدار الآخرة فالآخرة نعت للدار؛ لأن لجميع الخلق دارين، الدار التي خلقوا فيها وهي الدنيا، والدار الآخرة التي يعادون فيها خلقا جديدا، ومن قال (دار الآخرة) فكأنه قال: ودار الحال الآخرة؛ لأن للناس حالين، حال الدنيا، وحال الآخرة، ومثل هذا في الكلام الصلاة الأولى، وصلاة الأولى. فمن قال الصلاة الأولى جعل الأولى نعتا للصلاة، ومن قال صلاة الأولى أراد صلاة الفريضة الأولى، والساعة الأولى " [2] . أي يقدر موصوفا محذوفا في كلّ ما أوهم أنه إضافة الشيء إلى نفسه، فعلاوة على ما تقدم خرّج كلاًمن قوله تعالى: " وما كنت بجانب الغربي" [3]. وقوله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[4].بجانب الجبل الغربي [5]، ودين الملة المستقية [6]

ومع أن ما ذهب إليه الزجاج هو الذي عليه الجمهور، فإن نقطة الضعف فيه تكمن في التكلف، وإخراج الكلام عن ظاهره، والأصل أخذ الكلام على ظاهره ما أمكن.

هذه المسألة في جوهر قضايا التأويل من جهة أن اللفظ المذكور معدول في القياس عن بنية تحتية مقدرة؛ مما يوجب التأويل تسليما بالصحة، أو تخطئة، أو توجيها مقبولا صناعة. وهي من بعد تدخل في مقام التقعيد اللفظي، وضعف التأليف في الكلام، وما سمع منها يحفظ ولا يقاس عليه، وههنا يكون الزجاج أرجح رأيا، والتداولية المعاصرة تقوي رأي البصرة، والزجاج معهم.

---

[1] – يوسف: 109.

[2] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 3 / 131 – 132.

[3] – القصص: 44.

[4] – البينة: 5.

[5] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 4 / 146.

[6] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 5 / 350.

ثانيا: حذف المضاف إليه مع قبل وبعد وبقاء إعرابهما

لقبل وبعد أربع حالات، تعربان في ثلاثة حالات منها، وتبنيان في الحالة الرابعة، فتعربان[1]:

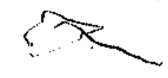
1. إذا أُضيفتا لفظا ومعنى.
2. إذا أُضيفتا في النية والقصد ، أي يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه .
3. إذا قطعتا عن الإضافة لفظا ومعنى.

وأما بناؤهما ففي حالة واحدة هي في حالة قطعهما عن الإضافة لفظا لا معنى.

أ - رأي الفراء

في معرض الحديث عن حذف المضاف إليه في قولـه تعـالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[2] قال الفراء: " ترفع إذا جعلته غاية، ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت: لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ [3]، كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليـه قبـل وبعد " [4]

ثم أردف قائلا: " ولا تنكرنْ أن تضيف قبل وبعد وأشباههما , وإن لم يظهر فقد قال [من مجـزوء الكامل]:



إلا بُدَاهةَ أو عُلالَة ... سَابحٍ نَهْدِ الجُزَاره [5]

---

[1] - ابن مالك:شرح التسهيل،111/3.

[2] - الروم: 4.

[3] - انظر. العكبري : إعراب القراءات الشواذ، 2 / 280 .، وأبو حيان : البحر المحيط، 7 / 158.

[4] - الفراء : معاني القرآن، 2 / 320 .

[5] - البيت للأعشى ميمون انظر: ديوانه، 120. جاء في الديوان وكتب النحو التي استشهدت بهذا البيت * إلا بداهة أو علالة*

وقال الآخر [من المنسرح] :

يا من يرى عَارِضا أكفكفُهُ　　　بين ذِراعيْ وَجَبْهَةِ الأسَدِ [1]

وسمعت أبا ثَروان العُكْلِيّ [2]يقول: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله. وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان ؛ مثل اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصف أو ربع درهم، وجئتك قبلَ أو بعدَ العصرِ. ولا يجوز في الشيئين يتباعدان، مثل الدار والغلام: فلا تجيزنَّ: اشتريت دارَ أو غلام زيد، ولكن عبد أو أمة زيد وعين أو أذن، ويد أو رجل، وما أشبهه " [3]

ب – رأي الزجاج

خطّأ الزجاج الفراء فيما ذهب إليه، فبصدد قوله تعالى: " لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ". قال: "وبعضهم يجيز من قبلِ ومن بعدِ، بغير تنوين. وهذا خطأ ؛ لأن قبل وبعد ههنا أصلهما الخفض، ولكن بُنيتا على الضم ؛ لأنهما غايتان ومعنى غاية أن الكلمة حذفت منها الإضافة، وجُعلت غاية الكلمة ما بقي بعد الحذف. وإنما بنيتا على الضم ؛ لأن إعرابهما في الإضافة النصب والخفض

---

[1] – البيت للفرزدق في الكتاب، 180/1. وليس في ديوانه.

[2] – هو أبو ثروان العُكليّ من أعراب الكوفة وصف بالوحشي ، وأكثر الفراء الرواية عنه، انظر الشلقاني، عبد الحميد: الأعراب الرواة، دار المعارف، مصر، د.ط، د.ت، 183 .

[3] – الفراء : معاني القرآن، 2 / 321 – 322 .

ولكن بُنيتا على الضم ؛ لأنهما غايتان ومعنى غاية أن الكلمة حذفت منها الإضافة، وجُعلت غاية الكلمة ما بقي بعد الحذف. وإنما بنيتا على الضم ؛ لأن إعرابهما في الإضافة النصب والخفض تقول: رأيته قبلَك ومن قبلِك، ولا يرفعان ؛ لأنهما لا يُحدَّث عنهما ؛ لأنهما استعملتا ظرفين فلما عُدِلا عن بابهما حُركا بغير الحركتين اللتين كانتا تدخلان عليهما بحق الإعراب، فأما وجوب ذهاب إعرابهما، وبناؤهما فلأنهما عُرِّفا من غير جهة التعريف ؛ لأنه حذف منهما ما أضيفتا إليه. والمعنى لله الأمر من قبل أن يغلب الروم وبعد ما غلبت، وأما الخفض والتنوين فعلى من جعلهما نكرتين، المعنى: لله الأمر من تقدمٍ ومن تأخرٍ والضم أجود فأما الكسر بلا تنوين فذكر الفراء أنه تركه على ما كان يكون عليه في الإضافة ولم ينون واحتج بقول الأول:

* بَيْنَ ذراعَيْ وَجَبْهَةِ الأسَدِ *

وبقوله:

* إلا عُلالَةَ أوْ بداهَةَ قَارِحِ نَهْدِ الجُزَارَة *

وليس هذا كذلك ؛ لأن معنى بين ذراعي وجبهة الأسد: بين ذراعيه وجبهته فقد ذكر أحد المضافين إليهما، وذلك لو كان لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ كذا لجاز، وكان المعنى من قبل كذا ومن بعد كذا، وليس هذا القول مما يعرَّج عليه ولا قاله أحد من النحويين المتقدمين "[1]

وقد أنكر النحاس على الفراء قوله، فقال: " وللفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن أشياء كثيرة، الغلط فيها بين فمنها أنه زعم أنه يجوز " من قبلِ ومن بعدِ " كما قال الشاعر [من مجزوء الكامل] :

---

[1] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 4 / 176 – 177.

إلا عُلالة أو بُدا　　　هة سابح نهدِ الجُزاره

وكما قال [من المنسرح]:

يا مَنْ رأى عَارِضا أُكفكفُهُ　　　بَيْنَ ذِرَاعيْ وَجَبْهَةِ الأسدِ

والغلط في هذا بين؛ لأنه ليس في القرآن: لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ ذلك؛ فيكون مثل قوله (بين ذراعي وجبهة الأسد) ألا ترى أنك تقول: أخذته بنصف وربع الدرهم، ولا يجوز أخذته بنصفِ وربعِ، وتقول قطع الله يد ورجل زيد. ولا يجوز يد ورجل. على أن هذا أيضا ليس بكثير في كلام العرب، وإنما يحمل كتاب الله على الكثير الفصيح، ولا يجوز أن يقاس عليه ما لا يشبهه " [1].

والصحيح إذن هو ما قدره سيبويه قديما من أن مثل: (إلا عُلالة أو بداهة قارح نهدِ الجزاره) لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية ، قال في الكتاب: " فهذا قبيح. ويجوز في الشعر على هذا: مررت بخيرِ وأفضلِ من ثَمَّ " [2]

[1] – النحاس: إعراب القرآن، 3 / 209 – 210.

[2] – سيبويه : الكتاب ، 1 / 180 .

ثالثا: البناء والإعراب في الظرف المبهم المختص عند إضافته إلى الجملة

أجاز النحاة بناء ظرف الزمان إذا أُضيف إلى مبني، واختلفوا في جواز بنائه إذا أضيف إلى جملة اسمية أو جملة فعلية مصدرة بفعل معرب؛ فأجازه الكوفيون، ومنعه البصريون.

أ - رأي الفراء

ذهب الفراء إلى أنه يجوز بناء الظرف إذا أُضيف إلى الفعل المعرب أي المضارع، فبصدد قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[1]. قال: " ترفع اليوم بـ(هذا)، ويجوز أن تنصبه؛ لأنه مضاف إلى غير اسم ؛ كما قالت العرب: مضى يومَئذٍ بما فيه. ويفعلون ذلك به في الخفض؛ قال الشاعر [من الطويل]:

رددنا لشعثاءَ الرسولَ ولا أرى   كيومَئذٍ شيئا تُردُ رسائله [2]

وكذلك وجه القراءة في قوله: ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ﴾[3]، " ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾[4] بفتح الميم[5] ويجوز خفضه في موضع الخفض؛ كما جاز رفعه في موضع الرفع. وما أُضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض فافعل به ما فعلت في هذا؛ كقول الشاعر [من الطويل]:

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصِّبا   وقلتُ ألمَّا تَصْحُ والشيب وازع [6]

---

1 المائدة: 119.

2 - جرير: ديوانه، دار صادر، بيروت، د.ط، د .ت، 385 .

3 - المعارج : 11 .

4 - هود : 66.

5 -. ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1 / 284، ، وانظر القيسي : الكشف عن وجوه القراءات السبع، 2 / 108، وأبو حيان : البحر المحيط، 5 / 241

6 - النابغة: ديوانه، 32.

وتفعل ذلك في اليوم، وليلة، وحين، وغداة، وعشية، وزمن، وأزمان، وأيام، وليال. وقد يكون قوله:" هذا يوم ينفع الصادقين " كذلك. وقوله:﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [1] فيه ما في قوله(يوم ينفع)"[2]

ورجح ابن مالك مذهب الفراء والكوفيين عمومًا نقلا وعقلا [3]:

فأما النقل فاستشهد بقراءة نافع لقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[4] بنصب اليوم واتفق الستة على الرفع [5].

ومن الشواهد الشعرية على بناء الظرف المضاف إلى فعل معرب قول الشاعر[من الطويل]:

إذا قلت هذا حين أسْلوا يهيجني نسيم الصَّبا من حيث يَطَّلِعُ الفجرُ [6]

أما الدليل العقلي فهو أنه ثبت بناء الظروف المضافة إلى الجملة الاسمية والأصل فيها الإعراب، لذا كان من الأحرى بناء الظروف المضافة إلى فعل معرب ؛ لأن الإعراب فرع في الأفعال والأصل فيها البناء .ومن الأمثلة [7]على بناء الظرف إذا أضيف إلى جملة اسمية قول الشاعر [من الوافر]:

---

1 - المرسلات: 35.

2 - الفراء: معاني القرآن، 1 / 326 - 327.

3 - ابن مالك : شرح التسهيل، 3 / 120 - 122 .

4 - المائدة: 119.

5 - أبو حيان : البحر المحيط، 4 / 67.

6 - البيت لأبي صخر الهذلي ، انظر السكري: شرح أشعار الهذليين، 2 / 957 .

7 - ابن مالك : شرح التسهيل، 3 / 121 - 122 .

تذكر مَا تَذكَّرَ من سُلَيْمَى   على حينَ التراجعُ غيرُ دانِ[1]

ومثله [من الطويل]:

ألم تَعْلَمي يا عَمْرَكِ الله أنّني   كريمٌ على حينَ الكرامُ قَليلُ[2]

فلما جاز بناء الظروف عند إضافتها إلى الجملة الاسمية، كان من باب أولى أن يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى الفعل.

ب – رأي الزجاج

لا يجيز الزجاج بناء الظرف إذا جاء بعده فعل معرب، فبصدد قوله تعالى: " قال الله هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم ". قال: " القراءة برفع اليوم ونصب اليوم جميعا، فأما من رفع اليوم فعلى خبر هذا اليوم، قال الله اليوم ذو منفعة صدق الصادقين ومن نصب فعلى أن يوم منصوب على الظرف، المعنى قال الله: هذا لعيسى في يوم ينفع الصادقين صدقهم ، أي قال الله هذا في يوم القيامة، ويجوز أن يكون قال الله هذه الأشياء، وهذا الذي ذكرناه يقع في يوم الصادقين صدقهم، وزعم بعضهم أن يوم منصوب ؛ لأنه مضاف إلى الفعل، وهو في موضع رفع بمنزلة يومئذ مبني على الفتح في كل حال، وهذا عند البصريين خطأ، لا يجيزون هذا اليومَ آتيك يريدون هذا يومُ إتيانك؛ لأن آتيك فعل مضارع، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب عن جهته، ولكنهم يجيزون ذلك يومَ نفعَ زيدا صدقه ؛ لأن الفعل الماضي غير مضارع، فهي إضافة إلى غير متمكن وإلى غير ما ضارع المتمكن " [3]

---

[1] – البيت بلا نسبة . انظر الشنقيطي، أحمد بن الأمين: الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، 1981م، 147/3 .

[2] – البيت لموبال بن جهم المذحجي. انظر شرح شواهد المغني ، 2/ 884 .

[3] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 224 – 225.

والمسألة ههنا. هل ينظر إلى الجملة بأسرها، وعليه يختار البناء مطلقا، وهو البناء على الفتح، والمعبر عنه قديما بالنصب أحيانا. أم هل ينظر إلى صدر الجملة فقط، وعليه يختار البناء مع المبني، والإعراب مع المعرب.

الفراء والكسائي، والكوفة بعامة يراتبون في هذا المقام فإلى جانب التسليم بصحة وأفضلية الإعراب في ظرف الزمان المبهم المختص عندما يضاف إلى المعرب فهم يسلمون بصحة البناء، ويجيزون البناء في المضاف إلى المبني. وكذا المضاف إلى المعرب، وعليه يصوب قراءة (يومَ ينفع)، و(ومن خزي يومَئذ)، وذلك بالنظر إلى أنه مضاف إلى جملة، وليس بالنظر إلى صدر الجملة. أما الزجاج والبصرة فهو معرب مع الصدر المعرب، ومبني مع الصدر المبني، وعليه يرد الزجاج القراءة بالفتح، ونعلم أن المبرد ردّ قراءة الفتح، على الرغم من كونها قراءة نافع وابن محيصن.

وفي التداول فالشائع هو رأي البصرة، وهي القياس اليوم، والقراءة ههنا مما يحفظ ولم يعد يقاس عليه.

رابعا: السبب في منع (أشياء) من الصرف

اختلف النحاة في سبب منع كلمة أشياء من الصرف في قوله تعـالى: ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا ﴾[1]، فذهب الأخفش والفراء إلى أن (أشياء) علـى وزن أفعاء، وأصلها أفعلاء فحذفت اللام، وذهب جمهور البصريين إلى أن أشياء (لفعـاء) فنقلبـه عـن (شيئاء) بوزن لفعاء .

أ – رأي الفراء

فبصدد كلمة أشياء في الآية السابقة، قال الفراء: " و(أشياء) في موضع خفض لا تُجرى. وقـد قال فيها بعض النحويين: إنما كثرت في الكلام وهي (أفعال) فأشبهت (فعلاء) فلم تصرف؛ كما لم تصرف حمراء. وجمعها (أشاوى) – كما جمعوا عـذراء عـذارى، وصـحراء صـحارى – وأشياوات؛ كما قيل: حمراوات. ولو كانت على التوهم لكان أملك الوجهين بهـا أن تُجْـرى ؛ لأن الحرف إذا كثر به الكلام خف ؛ كما كثرت التسمية بيزيد فأجروه وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء، ولكنّا نرى أن أشياء جمعت على (أفعِلاء) كما جمع لَيِّن على أليناء، فحذف من وسط أشياء همـزة، كان ينبغي لها أن تكون (أشيئاء) فحذفت الهمزة لكثرتها. وقد قالت العرب: هذا من أبناوات سـعد، وأعيذك بأسماوات الله، وواحدها أسماء وأبناء تجرى، فلو مَنَعْتُ أشياء الجري لجمعهم إياها أشياوات لم أُجْرِ أسماء ولا أبناء ؛ لأنهما جُمِعتا أسماوات وأبناوات " [2]

---

[1] – المائدة: 101.

[2] – الفراء: معاني القرآن، 1 / 321.

ولما كان (فَعْل) لا يجمع على (أَفْعِلاء) ذهب الفراء إلى أن شيء أصله (شَيِّئ) على وزن فيعل مثل هيّن وليّن فجمع على (أشيئاء) بوزن أفعلاء نحو: لَيِّن أليناء، غير أن الهمزة التي هي لام أفعلاء حذفت لسببين الأول: أن الهمزتين متقاربتان والحرف الذي بينهما (الألف) حرف ساكن خفي غير حصين فكأنه اجتمع همزتان. والثاني: أن (أشيئاء) جمع والجمع ثقيل لذا حذفت الهمزة طلبا للتخفيف [1]

ورُدَّ على الفراء بأمور منها :

1. القول بأن شيء محذوفة من (شيّيء) لا دليل عليه من السماع[2] .ولو كان الأصل في شيْء شيِّء لجاء ذلك في كلام العرب أو أشعارها نحو: سَيْد، هَيْن، ومَيْت مخففة ومشددة على الأصل: سَيِّد وهيِّن، وميِّت غير أن كلمة (شيِّئ) لم ترد لا في الضرورة ولا في غيرها [3].

2. أن أشياء تُصغَّر (أُشَيَّاء) فلو كانت على (أفعلاء) لوجب ردها عند التصغير إلى الواحد فيقال: (شُيَيْئات) [4] .

3. أن الزعم بأن (فيعلا) أصله (فعيل) الذي يجمع على (أفعلاء) لا دليل عليه، ولا يأتي ما عينه ياء على (فعيل) إلا أن تكون لامه ياء [5].

---

1 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (118)، 2 / 670 .

2 – ابن جني، أبو الفتح عثمان : المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1954م، 2 / 96 .

3 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (118)، 2 / 674 ،

4 – ابن جني: المنصف، 2 / 100.

5 – ابن جني: المنصف، 2 / 97.

ب – رأي الزجاج

ذهب الزجاج في منع أشياء من الصرف مذهب الخليل وسيبويه، ففي معرض الحديث عن منع (أشياء) من الصرف في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[1]. قال: " وقال الأخفش – سعيد بن مسعدة – والفراء: أصلها أفعلاء كما تقول هَـيِّن وأهوناء إلا أنه كان الأصل أشيئاء على وزن أشيعاع ، فاجتمعت همزتان بينهما ألف فحذفت الهمزة الأولى، وهذا غلط أيضا[2] ؛ لأن شيئًا فَعْلٌ، وفَعْلٌ لا يجمع على أفعلاء فأما هَيْن فأصله هـوين[3]، فجمع على أفعلاء كما يجمع فعيل أفعلاء، مثل نصيب وأنصباء .وقال الخليل: أشياء اسم للجميع كان أصله فعلاء – شيئاء، فاستثقلت الهمزتان فقلبت الأولى إلى أول الكلمة فجعلت لفعاء كما قالوا أنوق فقلبوا أنيق [4]، كما قلبوا قووس فقالوا قسيّ " [5].

وقد رجح الزجاج قول الخليل وسيبويه، فقال: " ويُصَدّق قول الخليل جمعهم أشياء علـى أشـاوى، وأشايا وقول الخليل هو مذهب سيبويه وأبي عثمان المازني وجميع البصريين إلا الزيادي منهم، فإنه كان يميل إلى قول الأخفش " [6]

---

[1] – المائدة: 101.

[2] – كان الزجاج قبل ذكره رأي الفراء والأخفش قد ذكر رأي الكسائي، وغلّطه هو الآخر فالكسائي قال بأن (أشياء) أشـبه آخرها آخر (حمراء) وهي على وزن أفعال وكثر استعمالها فمنعت من الصرف .انظر معاني القـرآن وإعرابـه، 2 / 212.

[3] – ورد في الأصل أهين والصحيح ما أثبت.

[4] – ورد في الأصل أينق والصحيح ما أثبت.

[5] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 212.

[6] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 212.

وفيما يتعلق بقول الأخفش أن أشياء على وزن أفعلاء، قال الزجاج: " وذكروا أن المازني ناظر الأخفش في هذا فقطع المازني الأخفش، وذلك أنه سأله: كيف تُصغِّر أشياء فقال: أُشَيَّاء، فاعلم. ولو كانت أفعلاء لرُدَّت في التصغير إلى واحدها فقيل شُيَيْئات، وإجماع البصريين أن تصغير أصدقاء إذا كان للمؤنثات صُدَيِّقات، وإن كان للمذكرين صُدَيِّقون " [1]

واحتج البصريون لمذهبهم بأمور هي :

1. أن أشياء الأصل فيها (شيئاء)؛ لأنها على وزن (فعلاء) إلا أنه حدث هناك قلب مكـــاني فأصبحت الكلمة (أشياء) على وزن (لفعاء)، والسبب في ذلك استثقال اجتماع همـــزتين في الطرف الذي هو موضع الراحة والجمع عندهم أثقل من المفرد؛ ولأن الألف التي تفصل بينهما حرف غير حصين وجاء على شاكلته نحو: قسيّ وأصلها قووس [2] .
2. أن (أشياء) اسم جمع لا جمع والدليل على ذلك أنه جُمع على (أشاوي) كما فـــي جمـــع صحراء صحاري، وجُمع أيضا على (أشياوات) كما في صحراء صحراوات، فدل ذلـــك على أنه اسم مفرد معناه الجمع [3] .
3. أن (أشياء) تصغر على (أُشَيَّاء) فلا يقال :(شييئات) ؛ لأنها ليست بجمع كُسِّر عليـــه (شيء)، فدل ذلك على أنها اسم جمع بمنزلة (نفر ورهط) [4].

ورُدّ على ما احتج به البصريون بما يأتي [5]:

---

[1] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 212 – 213.
[2] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (118)، 2 / 671 – 673 .
[3] – ابن جني : المنصف، 2 / 101، الأنباري : الإنصاف، المسألة (118)، 2 / 674 .
[4] – ابن جني: المنصف، 2 / 101.
[5] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (118)، 2 / 671.

1. بأنه لو كانت (أشياء) على وزن (فعلاء) أي مؤنثة لما جاز أن يقال :ثلاثة أشياء، ولوجب أن يقال: ثلاث أشياء .

2. القول بأن أشياء مفرد غير صحيح؛ لأن (أشياء) تضاف إلى الأعداد من ثلاثة إلى عشرة نحو: ثلاثة أشياء، وخمسة أشياء، وهذه الأعداد لا تُضاف إلا إلى الجمع فدل ذلك على أن (أشياء) جمع وليست بمفرد.

ورُدّت هذه المطاعن بأمرين [1] :

1. القول بأن (أشياء) لو كانت في الأصل (شيئاء) ما جاز تذكيرها في قولنا ثلاثة أشياء، ويرد عليه بأن تذكير أشياء آتٍ من كونها اسم جمع لشيء، فتنزلت منزلة أفعال من حيث إنه جمع شيء في المعنى .

2. القول بأنها لو كانت مفردًا لما أُضيفت إلى الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، فأجيب بأنه لا تجوز الإضافة إلى ما كان مفردًا لفظا ومعنى، نحو: ثلاثة درهم، أما إذا كان مفردًا لفظا ومجموعا معنى فإنه يجوز نحو: ثلاثة نفر، وثلاثة قوم، وتسعة رهط.

ويظهر لنا بوضوح من كل ما تقدم أن كلا من الفراء والزجاج قد تكلف وركب الشطط. وعليه اعتراضات تضعفه، لأن الإدعاء بأن شيئا جمع في الأصل على شيئاء ادعاء باطل ، إذ لم يرد فَعْل المذكر في كلام العرب مجموعا على فعلاء[2]. والقول بالقلب أقرب إلى الرجم بالغيب، وليس قول من قال بأن أشياء محذوفة من أشيئاء ، بأقل بعدًا من سابقه .والسبب في تكلف العلماء تأويل منع كلمة (أشياء) من الصرف هو مجيئها في قوله تعالى :" لا تسألوا عن أشياءَ إن تبدُ لكم تسؤكم "

---

[1] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (118)، 2 / 675.

[2] – ابن جني: المنصف، 2/ 97.

غير مصروفة، فذهبوا يتأولون منعها من الصرف مسلّمين بعدم صرفها، غير أن بعـض العلمـاء المحدثين منهم مصطفى شبل [1]، وعفيف دمشقية [2]، وفوزي الشايب [3] وغيرهم ذهبـوا إلـى أن كلمة (أشياء) حقها أن تكون مصروفة غير أنها منعت من الصرف في الآية الآنفة الـذكر لعلـة صوتية هي كراهة توالي المقاطع المتماثلة فلو نُطِقت كلمة أشياء مصروفة لاجتمع مقطعان متماثلان على النحو الآتي :

(أشيائن إنْ) وبالكتابة الصوتية [4] (ʼaŠyāʼinʼin)؛ فللتخلص من ثقل تتابع الأمثال خولف بـين الصوامت أولا بحذف التنوين فصارت في التقدير عن أشياءِ إنْ ، ثم خولف بين الحركات المتماثلة بتحوّل الكسرة الأولى إلى فتحة . فانتهى الأمر بها إلى(عن أشياءَ إنْ).

وذهب الشمسان في ذلك مذهبا مماثلا لما ذهب إليه هؤلاء المحدثون غير أنه لم يعدّ ذلـك قانونـا مطردًا، أي لا ينسحب ذلك على ما أشبهه من كلمات [5].

---

[1] - شبل، مصطفى: أسماء غير ممنوعة من الصرف، مجلة الأزهر، 5 ديسمبر 1962 م، 554 – 555.

[2] - دمشقية، عفيف: أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978 م، 154.

[3] - الشايب، فوزي : منع الصرف بين الاستعمال والتعقيد النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمـشق، 71، ع 4، 1996م، 752 .

[4] - انظر الرموز الصوتية صفحة (ز) من الرسالة.

[5] - الشمسان، إبراهيم: أقوال العلماء في صرف أشياء، مجلة جامعة الملك سعود، م 13، الآداب (1)، 2001م، 94 – 95.

خامسا: العامل في جواب الشرط

اختلف النحاة في العامل في جواب الشرط فذهب الكوفيون إلى أنه جُزم علــى الجــوار، أمــا البصريون فلهم في هذه المسألة غير رأي؛ فآراؤهم في العامل من مثل آرائهم في الخبر تماما. فقد ذهب بعضهم إلى أنه مجزوم بأداة الشرط، وذهب آخرون إلى أنه مجزوم بالشرط، وذهب بعــضهم الآخر إلى أنه مجزوم بالأداة والشرط معا.

أ – رأي الفراء

وضح الفراء موقفه من جزم جواب الشرط في معرض حديثه عن قول الشاعر [من الطويل]:

حَلَفْتُ له إنْ تُدلجِ الّيلَ لا يزلْ أَمامَكَ بيتٌ مِنْ بُيوتِي سائِرُ[1]

فقال: " والمعنى: حلفت له لا يزال أمامك بيتٌ، فلما جاء بعد المجزوم صُيِّر جوابا للجزم. ومثله في العربية: آتيك كي إن تحدثني بحديث أسمعْه منك، فلما جاء بعد المجزوم جُزم"[2]

ويفهم من كلام الفراء أن الجواب في الأصل مقدَّم، والتقــدير فــي البيــت: حلفــت لا يــزال أمامك..... إن تدلجْ، فلما تأخر إلى ما بعد الشرط جُزم لمجاورته المجزوم .

وعليه فالأصل في نحو: (إن تضربْ أضربْ)، هو: أضربُ إن تضربْ، إلا أنه لما تأخر الجواب إلى ما بعد الشرط انجزم على الجوار [3]

واستدل الكوفيون أيضا على أن الجزم هو للجوار، بأنه إذا فُصل بين الشرط وجوابه بالفاء أو بإذا رُدَّ الجواب إلى أصله وهو الرفع. [1] نحو قولــه تعــالى: ﴿ فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا

---

[1] – دون نسبة انظر في الخزانة، 11 / 328 .

[2] – الفراء: معاني القرآن، 1 / 68 – 69.

[3] – الرضي: شرح الكافية، 4 / 101.

يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [2]

وقد قاس الكوفيون الجزم في الأفعال على الجوار على الجر في الأسماء على الجوار [3]، كقول امرئ القيس [من الطويل] :

كأنَّ ثَبيرا في عرانين وَبْلِه　　　كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزمَّلِ [4]

فمزمَّل صفة لكبير وحقها الرفع، لكنها جرت لمجاورتها المجرور (بجاد)

ومنه أيضا قول الشاعر [من البسيط]:

كأنَّما ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعيُنِهَا　　　قُطنًا بمُستَحصِدِ الأوتارِ مَحلُوجِ [5]

فخفض (ملحوجِ) على الجوار وحقها النصب، وكذلك قول العجاج :

* كأنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ [6] *

ومنه قول العرب: (هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ)

لذا فإن الكوفيين منعوا جزم جواب الشرط في حال الفصل بين الشرط والجواب بالمرفوع؛ لفوات المجاورة؛ لأن الجزم عندهم إنما يكون بسبب الجوار، وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو أجنبي من الشرط ؛ لكن إذا كان المرفوع من جملة الشرط نحو: (إن ضربني زيدٌ أضرب) فلا

---

1 – الجن: 13.

2 – الروم: 36.

3 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (84) ، 2 / 493 – 497 .

4 – امرؤ القيس : ديوانه، 25 .

5 – البيت لذي الرمة: ديوانه، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1993 م، 2 / 995.

6 – العجاج: ديوانه، تحقيق الدكتور: حسن عزة، دار المشرق العربي، بيروت، د. ط، 1995 م، 182.

يعدُّ فصلا من الجوار [1]. أما إذا كان الفصل بين الشرط والجزاء بمعمول الجزاء فإن الفراء يمنع الجزم مطلقا مرفوعا كان أو منصوبا [2]

وأبطل ابن مالك ما قاله الكوفيون من الجزم على الجوار بأمور ثلاثة[3]:

1. أن الخفض على الجوار لا يكون واجبا، وجزم الجواب واجب.
2. أن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضا ظاهرا لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر .
3. أن الخفض على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال، فعلم أنه ليس مجزوما على الجوار.

والذي يؤخذ على رأي الفراء أن الحمل على الجوار مظهر من مظاهر مرونة اللغة العربية فهو غير قياس، وهو جائز لا واجب، وجزم الجواب واجب وليس مظهرا من مظاهر المرونة.

ب – رأي الزجاج

أما الزجاج فقد ذهب إلى أن أداة الشرط تجزم فعل الشرط وجوابه معا ، فبصدد قوله تعالى :﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ﴾[4]. قال: " وأينما تجزم ما بعدها ؛ لأنها إذا وصلت ب (ما) جزمت ما بعدها، وكان الكلام شرطا , وكان الجواب جزما كالشرط "[5]

---

1 – الرضي: شرح الكافية، 4 / 99.

2 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 422.

3 – ابن مالك : شرح التسهيل، 3 / 397 .

4 – البقرة: 148.

5 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 1 / 226.

ويؤخذ على الزجاج أنه توهم أن (أين) لا تجزم إلا إذا لحقت بها (ما) جعلها مثل حيثما والصحيح أن (أين) تجزم سواء لحقت بها (ما) أو لم تلحق بها .

واعترض على أن حرف الجزم يجزم فعلين بأمرين :

1. الأول: أن حرف الجزم أضعف من حرف الجر، وحرف الجر لا يعمل عملين، فكيف يعمل حرف الشرط عملين ؟ [1] .

2. والآخر: أنه ليس هناك ما يعمل عملين إلا ويختلف كرفع ونصب [2].

وهذان الاعتراضان يتسمان بشيء من المنطق العقلي المجرد لا المنطق اللغوي.

وعلى كل فقد دُفع هذان الاعتراضان، فبالنسبة إلى الاعتراض الأول قال السيرافي: " إن العامل فيهما كلمة الشرط، لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحدًا، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهي كالابتداء العامل في الجزأين، وكـ(ظننت)، و(إنّ) وأخواتهما، وعملت في الجزأين لإقتضائهما لهما " [3]

أما الاعتراض الآخر فدُفع عنه بأن تعدد العمل من غير اختلاف جاء كمفعولي (ظن) ومفاعيل (أعلم) [4]، بل جاء في بعض الحروف مثل: (إنّ) التي نصبت الجزأين[5] في قوله: * إن حراسَنا أسدا * ، وفي قول الآخر: * ويا ليت أيامَ الصبا رواجعا *

---

[1] -. وانظر الأنباري :أسرار العربية، 240، والأزهري : شرح التصريح، 1 / 400، السيوطي، جلال الدين : الأشباه والنظائر، 3 / 252 .

[2] – الأزهري : شرح التصريح، 3 / 400 .

[3] – الرضي: شرح الكافية، 4 / 95.

[4] – الأزهري: شرح التصريح، 3 / 400.

[5] – انظر المرادي : الجنى الداني، 393 – 394 . وانظر شواهد نصب الجزأين في شرح التسهيل، 1/ 390-391 .

سادسا: مجيء (أنْ) شرطية جازمة

اختلف الفراء والزجاج بشأن عمل (أنْ) الجزم.

أ – رأي الفراء

بصدد قوله تعالى: " ممن ترضون من الشهداء أنْ تضلَّ إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى "[1] قال الفراء: " بفتح أن [2]، وتكسر. فمن كسرها نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة مما قبلها. ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير. فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة. ومعناه – والله أعلم – استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت ؛ فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله، وصار جوابه مردودا عليه. ومثله في الكلام قولك: (إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى) فالذي يعجبك الإعطاء إن يسأل، ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار. ومثله: استظهرت بخمسة أجمال أن يسقط مُسلم فأحمله، إنما استظهرت بها لتحمل الساقط، لا لأن يسقط مسلم. فهذا دليل على التقديم والتأخير " [3]

ونُقل عن سلمة أنه أخبر عن الفراء عن الكسائي عن الرؤاسي أن فصحاء العرب ينصبون بأنْ وأخواتها الفعل. ودونهم يرفعون بها. ودونهم يجزمون بها [4] وممن قال بالجزم بها أبو عبيدة ونقله اللحياني: عن بعض بني صبَاح من ضبَّة [5]

---

1 – البقرة: 282.

2 – قرأ أبان بن تغلب والأعمش وحمزة (إن تضلَّ) بكسر (إن)، انظر النحاس: إعراب القرآن، 1 / 140. وابن خالويه : إعراب القراءات السبع، 1 / 104 .

3 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 184.

4 – ابن مالك : شرح التسهيل، 3 / 335. وانظر السيوطي : همع الهوامع، 4 / 91 .

5 – ابن هشام : مغني اللبيب، 1 / 52. وانظر السيوطي : همع الهوامع، 4 / 91

واستشهد الكوفيون على ذلك بقول الشاعر [من الطويل] :

إذا ما غَدَوْنا قال وِلْدانُ أهلِنَا ... تَعَالَوْا إلى أنْ يَأتِنَا الصَّيْدُ نحْطِبِ [1]

وقوله [من الطويل] :

لقد طَالَ كِتْمَاني عزيْزةَ حاجةً ... من الحاج لا تدري عزيزةُ مَا هِيَا

أُحاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بهَا فَتَرِدَّهَا ... فَتَتْرُكَهَا ثِقْلا عَلَيَّ كَمَا هِيَا [2]

وقوله [من الطويل]:

أتجزَعُ أنْ أُذُنا قُتيبةَ حُزَّتا ... جِهارا ولم تَجزَعْ، لقتلِ ابن خازمِ [3]

وذهب ابن هشام مذهب الفراء والكوفيين عموما، فرجح مجيء (أنْ) للشرط لأمور ثلاثة هي[4]:

الأول: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، فقرئ بالوجهين نحو قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا ﴾[5] ، وقوله: " ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾[6]، وقولـه: " ﴿ أَفَنَضْرِبُ

---

[1] – ابن هشام: مغني اللبيب، 1 / 52. البيت لامرئ القيس انظر ديوانه ، 389 .

[2] – ابن مالك : شرح التسهيل، 3 / 336. وانظر ابن هشام : مغني اللبيب، 1 / 52 .

[3] – المرادي : الجنى الداني، 224 . البيت للفرزدق , وعجزه * جهارا ولم تغضب ليوم ابن حازم * انظر ديوانه، تحقيق : علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت، 614 .

[4] – ابن هشام: مغني اللبيب، 1 / 57 – 58.

[5] – البقرة: 282.قرأ أبان والأعمش وحمزة (إن تضلّ) بكسر إن. انظر النحاس: إعراب القرآن، 140/1.

[6] – المائدة: 2.قرأ أبوعمرو وابن كثير بكسر إن (إن صدوكم) وهو اختيار أبي عبيدة وروي عن الأعمش . انظر النحاس: إعراب القرآن ، 6/2 .

عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمًا مُّسۡرِفِينَ ﴾[1] ،وروي بوجهين قول الشاعر [من الطويل]:

* أتغضب إنْ أُذْنا قتَيْبَةَ حُزّتا *

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيرًا. كقوله [من البسيط] :

أبا خراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفرٍ فَإنّ قَوْمِيَ لَمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[2]

فالأصل على ما ذكره النحاة هو: فخرت علينا لأن كنت ذا نفرٍ، ثم حوّلت إلى: لأن كنت ذا نفر فخرت، ثم حوّلت في النهاية بالحذف والتعويض إلى أن صارت: أما أنت ذا نفرٍ.

الثالث: عطفها على إن المكسورة في قوله [من البسيط]:

إمّا أقمتَ وأمّا أنتَ مُرتَحِلا فالله يَكْلأُ ما تَأْتِي وَما تَذَرُ

ب – رأي الزجاج

أما الزجاج فلم يجيز مجيء (أنْ) شرطية جازمة وردّ على ما ذهب إليه الفراء قائلا: "ومن قرأ أن تضل فتذكر، وهي قراءة أكثر الناس، فزعم بعض أهل اللغة فيها أن الجزاء فيها مقدم (أصله التأخير)، وقال: المعنى: استشهدوا امرأتين مكان الرجل كي تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت . فلما تقدم الجزاء اتصل بأول الكلام وفتحت أن وصار جوابه مردودا عليه، ومثله إني ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى، قال والمعنى إنما يعجبه الإعطاء إن سأل السائل، وزعم

---

[1] – الزخرف : 5 .قرأ الحسن ،وأبو عبيدة، وابن كثير، وعاصم بالفتح وسائر القرّاء بالكسر. انظر النحاس: إعراب القرآن،4/ 120 .

[2] – البيت لعباس بن مرداس .انظر السيوطي : الأشباه والنظائر ، 2 / 113 .

أن هذا قولٌ بين. ولست أعرف لم صار الجزاء إذا تقدم وهو في مكانه أو في غير مكانه وجب أن يفتح (أنْ) معه " [1] .

وذهب الزجاج شأنه شأن البصريين إلى أن (أنْ) في جميع الشواهد هي مصدرية [2].وكونها جازمة عند الفراء والكوفة، فتلك من مرحلة أولى في حياة العربية، فيها (أنْ) للنصب وللجزم وللابتداء.

[1] - الزجاج : معاني القرآن وإعرابه، 1 / 364 .

[2] - الجنى الداني ، 224 .

الفصل الرابع: التأويل في باب المتفرقات

المبحث الأول: العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل استيفاء الخبر

المبحث الثاني: العطف على الضمير المرفوع المتصل

المبحث الثالث: مجيء الواو زائدةً

المبحث الرابع: مجيء (أو) بمعنى الواو ولا وبل

المبحث الخامس: بناء غير

المبحث السادس: بناء الآن

المبحث السابع: حذف الموصول وإبقاء صلته

يتضمن هذا الفصل التكلم عن سبعة المباحث الموالية، وهي: العطف على اسم (إنَّ) بـالرفع قبـل استيفاء الخبر، والعطف على الضمير المرفوع المتصل، و مجيء الواو زائدةً، مجيء (أو) بمعنى الواو ولا وبل، وبناء غير، وبناء الآن، وحذف الموصول وإبقاء صلته.

أولا: العطف على اسم إن بالرفع قبل استيفاء الخبر

للنحاة في العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر ثلاثة مذاهب مختلفة، فمنهم من منـع ومنهم من أجاز، ومنهم من ذهب بين وفيما يأتي بيان ذلك.

أ – رأي الفراء

بصدد (الصابئون) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾[1] ذهب الفراء إلى أنه معطوف على اسم (إن). قال: " فإن رفع الصابئين على أنه عطف على (الذين)، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونـصبه وخفضه، فلمّا كان إعرابه واحدا، وكان نصب (إن) نصبا ضعيفا – وضعفه أنه يقع على الاسـم ولا يقع على خبره – جاز رفع الصابئين "[2].

أما إذا كان اسم (إن) معربا، أي يظهر عليه الإعراب فإنه لا يجيز العطف عليه بالرفع. قال: " ولا استحب أن أقول: إن عبد الله وزيدٌ قائمان؛ لتبيّن الإعراب في عبد الله "[3].

---

1 – المائدة: 69.

2 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 310 – 311.

3 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 311.

أما أستاذه الكسائي فذهب إلى أنه يجوز العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل استيفاء الخبر مطلقـا دون قيد ولا شرط [1].

وعليه فللكوفيين بالنسبة إلى هذه المسألة رأيان الأول يجيز مطلقا، والآخر يجيزه بشروط.

واحتج الكوفيون للعطف على اسم إن بالرفع قبل استيفاء الخبر بالنقل والقياس [2]:

أمّا النقل فاستشهدوا على ذلك بجملة من الشواهد، منها:

1. قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾" [3]

2. قراءة ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو برفع (ملائكتُه) [4] في قوله تعـالى: " ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [5]. وهذه القراءة ليست عند الفراء من العطف على محل اسم إنَّ، وإنما عند غيره من الكوفيين؛ لأن اسـم إنَّ يظهـر عليـه الإعراب.

3. ما نقله سيبويه عن العرب في الكتاب بقوله: " واعلم أن ناسا مـن العـرب يغلطـون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان " [6]

---

1 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 311.

2 – الأنباري : الإنصاف ، المسألة (23)، 1 / 151-152 .

3 – المائدة: 69.

4 – أبو حيان : البحر المحيط، 7 / 239 .

5 – الأحزاب: 56.

6 – سيبويه : الكتاب، 2 / 155 .

وأما القياس فقد استدل الكوفيون على جواز العطف على اسم (إن) بالرفع قبل استيفاء الخبـــر بجواز العطف على موضع (لا) قبل تمام الخبر، نحو: لا رجلَ وامرأةٌ أفضل منك. فحملـــوا (إن) التي للإثبات على (لا) التي للنفي من باب حمل الشيء على ضده كما يُحمل على نظيره[1].

وقد ضُعّفت وجهة نظر الكوفيين هذه، وخرجت الآيتان تخريجات تتفق ووجهة نظر خصومهم[2]:

الأول: الآية الأولى محمولة على التقديم والتأخير على تقدير :إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم والآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك . أي حذف خبر الثاني لدلالة الأول عليه .

وعلى هذا حُملت الآية الأخرى (إن الله وملائكته)، فالتقدير: إن الله يصلي على النبي وملائكتُه يصلون على النبي . فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه[3]

ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

غَداةَ أَحَلَّتْ لابنِ أَصرَمَ طَعْنَةٌ　　　حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السَّدائِفِ والخمرُ [4]

على تقدير: والخمرُ كذلك فرفع الخمر على الاستئناف .

الثاني: بالعكس ، وهو أن يحذف خبر الأول لدلالة خبر الثاني عليه، أن يكون (من آمن بالله واليوم الآخر) خبرا للصابئين والنصارى، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا مثل الخبر السابق.

ومثله قول بشر بن أبي حازم [من الوافر]:

---

[1] – الأنباري : الإنصاف ، المسألة (23)، 1 / 151 .

[2] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (23)، 1 / 152 – 158 .

[3] – انظر النحاس: إعراب القرآن، 257/3. وأبو حيان: البحر المحيط، 7/ 239 .

[4] – البيت للفرزدق، انظر ديوانه، 225 .

وإلَّا فَاعْلَمُوا أنَّا وأنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاقِ [1]

أراد: أنَّا بغاة، وأنتم بغاة.

والثالث: أن يكون معطوفا على المضمر المرفوع في (هادوا). وهذا التأويل ضعيف ؛ لأنه لا يعطف على المضمر المرفوع دون فصل أو توكيد .

1. أما ما نقله سيبويه عن العرب فهو غلط كما وصفه هو، ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

بَدَا لي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إذَا كَانَ جَائِيَا [2]

والأصل (سابقا)

وقول الآخر [من الطويل] :

مشَائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا نَاعِبٍ إلا ببَيْنٍ غُرَابُها [3]

الأصل (ناعبا).

غير أنه عُطف بالجر في البيتين السابقين على توهم دخول الباء على خبر ليس .

2. أما حمل الكوفيين (إن) على (لا) في جواز العطف على اسم (لا) بالرفع قبل استيفاء الخبر فباطل من وجهة نظر البصريين من وجهين :

---

1 - بشر بن أبي حازم: ديوانه، تحقيق الدكتور: عزة حسن، دار المشرق العربي، بيروت، د.ط، 1995 م، 180 .

2 - البيت لزهير بن أبي سلمى، انظر ديوانه، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1988 م، 140 .

3 - نسب سيبويه هذا البيت للأخوص الرياحي انظر الكتاب، 1 / 165. ونسبه الأنباري للأحوص بحاء مهملة انظر الإنصاف، المسألة (23)، 1 / 157 .

الأول: أن (إن) تعمل في الخبر و (لا) لا تعمل فيه فجاز العطف على موضع (لا) قبل تمام الخبر؛ لأنه لا يجتمع فيه عاملان.

وهذه الحجة لا نستطيع أن نحاجج الكوفيين بها؛ لأنهم لا يعترفون بأنَّ (إنَّ) تعمل في الخبر، فهي عندهم تعمل في الاسم فقط والخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها.

الثاني: إذا سُلِّم بأن (لا) تعمل في الخبر فإنما جاز العطف بالرفع قبل تمام الخبر ؛ لأن (لا) مع الاسم رُكبا فصارا شيئا واحدا وفي هذه الحالة لم يجتمع في الخبر عاملان .

وقد ضعّف ابن مالك رأي كل من الفراء والكسائي، فقال: " وأجاز الكسائي رفع المعطوف بعد إن قبل الخبر مطلقا، فيقول: إن زيدا وعمروٌ قائمان، وإنك وزيدٌ ذاهبان. ووافقه الفراء إن خفي إعراب الاسم نحو: إنك وزيدٌ ذاهبان، وكلا المذهبين ضعيف ؛ لأن إن وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها، فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بإنّ، ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحل باعتبار عروض العمل، لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب، ولا حجة لهما فيما حكى سيبويه من قول العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان ؛ لأن الأول يخرج على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إن. وأصل الثاني: إنك أنت وزيد ذاهبان، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إنَّ، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح " [1]

[1] – ابن مالك : شرح التسهيل، 1 / 432 – 433 .

ب – رأي الزجاج

لم يجز الزجاج شأنه شأن البصريين العطف بالرفع على اسم إنَّ قبل استيفاء الخبر؛ ولذلك فقد خطّأ الفراء فيما ذهب إليه، فقال: " اختلف أهل العربية في تفسير رفع الصابئين، فقال بعضهم نصبُ (إنَّ) ضَعُفَ فَنُسِقَ ب (الصابئون) على (الذين) ؛ لأن الأصل فيهم الرفع. وهو قول الكسائي، وقال الفراء مثل ذلك إلا أنه ذكر أن هذا يجوز في النسق على مثل (الذين) وعلى المضمر، يجوز: إني وزيد قائمان، وأنه لا يجيز إنَّ زيدا وعمرو قائمان. وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله، وذلك أنهم زعموا أن نصب (إنّ) ضعيف ؛ لأنها إنما تغير الاسم ولا تغير الخبر. وهذا غلط ؛ لأن (إنّ) عملت عملين: النصب والرفع، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع؛ لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب (إنّ) ضعيفا، وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قوله: " ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ [1] ونصب إنّ من أقوى المنصوبات " [2]

والسبب في منع البصريين العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، هو سبب منطقي ألا وهو اجتماع عاملين على معمول واحد هو الخبر. والعاملان هما: (إنَّ) والابتداء، وهذا محالٌ عندهم[3] أما الكوفيون فأجازوا العطف بالرفع لضعف عمل (إنَّ) لفرعيتها على الفعل في العمل.

وأما رفع (الصابئون) في الآية الكريمة فقد تبنى الزجاج رأي سيبويه، وهو أنه محمول على التقديم والتأخير. قال:" وقال سيبويه والخليل، وجميع البصريين إنّ قوله: والصابئون محمول على

---

[1] – المائدة: 22.

[2] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 192 – 193.

[3] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (23)، 1 / 152.

التأخير، ومرفوع بالابتداء. المعنى إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم، والصابئون والنصارى كذلك أيضا، أي من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم، وأنشدوا في ذلك قول الشاعر:

وإلّا فَاعْلَمُوا أَنّا وأَنْتُمْ بُغَاةٌ ما بَقِينَا في شِقَاقِ

المعنى وإلا فاعلموا أنا بغاة ما بقينا في شقاق، وأنتم أيضا كذلك " [1]

ومنه أيضا قول الشاعر [من الطويل]:

فإنِّي وَقَيَّارٌ بِها لَغَرِيبُ[2]

على تقدير: فإني لغريب وقيار بها كذلك [3]

ويضعف رأي الزجاج الذي هو مذهب البصريين تكلف اعتقاد التقديم والتأخير والأصل عدم التقديم والتأخير، وإنما الأصل أخذ التركيب على ظاهره ما أمكن.

وأما رأي الفراء فهو بين الكسائي من جهة والبصريين من جهة أخرى، ورأي الكوفيين عموما ينسجم والواقع اللغوي فلا تأويل وإنما وصف للواقع اللغوي كما هو. وأما رأي البصريين فيتسم بغير قليل من المنطق. والصحيح أنه يعطف على اسم إن بالنصب مطلقا قبل استيفاء الخبر وبعد استيفائه، وأما العطف بالرفع فبعد استيفاء الخبر هو القاعدة والعرف العام غير أنه قد جاء على قلّة قبل استيفاء الخبر.

---

1 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 193.

2 – البيت لضابئ بن البُرجُمي وصدره : * فمن يكُ أمسى بالمدينة رَحْلُهُ * انظر الكتاب ، 1 / 75 .

3 – العكبري : التبيان في إعراب القرآن، 1 / 356 – 357 .

ثانيا: العطف على الضمير المرفوع

منع البصريون العطف على الضمير المرفوع إلا بقيد وجود توكيد أو فصل، وأجاز الكوفيون العطف عليه مطلقا دون أي قيد.

أ – رأي الفراء

أجاز الفراء على قلة العطف على الضمير المرفوع المتصل، فبالنسبة إلى الضمير المنفصل (هـو) في قوله تعالى: " ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾[1]، عدّه معطوفا على الضمير المستتر في استوى. قال: " وقوله عز وجل: "(فاستوى) استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لمّا أسرى به، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأضمر الاسم في استوى، وردّ عليه هو، وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه – ولا يكادون يقولون :– استوى وأبوه، وهو جائز ؛ لأن في الفعل مضمرا، أنشدني بعضهم[من الطويل] :

ألم ترَ أن النّبعَ يُخلَقُ عُودُه ... ولا يستوي والخِروَعُ المتَقَصّفُ[2]

وقال الله تبارك وتعالى – وهو أصدق قيلا –: ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا ﴾[3] فردُ الآباء على المضمر في (كنا) إلا أنه حسن لما حيل بينهما بالتراب. والكلام: أئذا كنا ترابا نحن وآباؤنا "[4]

ويظهر أن ابن مالك يأخذ برأي الفراء، فالجيد الكثير عنده أن يؤتى بتوكيد أو فصل قبل العاطف، ويجيز العطف دون توكيد أو فصل. قال: " ولا يمتنع العطف دون فصل كقول العرب: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، فعطف العدم دون فصل ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء، ومنه قول جرير [من الكامل]:

---

1 – النجم: 6 – 7.

2 –البيت لجرير انظر ديوانه: 298.

3 – النمل: 67.

4 – الفراء: معاني القرآن، 3 / 95.

ورجَا الأُخيطِلُ من سَفاهَةِ رَأيِهِ ما لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنالا[1]

وهذا فعل مختار غير مضطر، لتمكن قائله من نصب أب على أن يكون مفعولا معه، ومثله قولـــه ابن أبي ربيعة [من الخفيف] :

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهرٌ تَهادى كَنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفنَ رَملا[2]

فرفع زهرا عطفا على الضمير المستكن في أقبلت، مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعـــولا معـــه، وأحسن ما استشهد به على هذا قول عمر – رضي الله عنه –: " وكنت وجار لي مـــن الأنـــصار"، وقول علي – رضي الله عنه –: كنتُ أسمع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: " كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر "[3]

واحتج الكوفيون لجواز العطف على الضمير المرفوع دون توكيد أو فصل بالقياس والسماع. فأما القياس :

1. حملوا العطف على الضمير المرفوع المتصل بالعطف على الضمير المنصوب المتصل[4].
2. قاسوا العطف على الضمير المرفوع من غير فاصل على البدل [5]

وأما السماع[6] فقد استشهدوا على ذلك من النثر بقوله تعالى: " ذو مرة فاستوى * وهو بـــالأفق الأعلى ".

ومن الشعر فاستشهدوا على ذلك بشواهد منها :

---

1 – جرير: ديوانه، دار صادر، بيروت، د. ط، 1964 م، 362 .

2 – عمر بن أبي ربيعة : ديوانه ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت، د.ط، د. ت، 498 .

3 – ابن مالك : شرح التسهيل، 3 / 231 .

4 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (66)، 2 / 390 .

5 – السيوطي : الأشباه والنظائر، 4 / 160 .

6 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (66)، 2 / 388 – 390 .

قول عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف] :

قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهرٌ تَهادَى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

فعطف زهر على الضمير المرفوع في أقبلت .

وبقول جرير [من الكامل] :

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفاهَةِ رَأيِهِ مَا لم يَكنْ وَأبٌ لَهُ لِيَنالا

فعطف (أبٌ) على الضمير المرفوع في (يكن)

وردَّ عليهم:

1. بأن تشبيه الضمير المرفوع المتصل بالضمير المنصوب المتصل لا يجوز؛ لأن المنصوب المتصل وإن كان في الظاهر متصلا إلا أنه في تقدير الانفصال بخلاف المرفوع المتصل[1].
2. وأن حمل العطف على البدل لا يجوز ؛ لأن البدل هو المبدل منه نفسه في المعنى فلم يحتج إلى توكيد، أما العطف فيحمل معنى المغايرة ؛ لذا لا بد من توكيد لإثبات تعلق المعطوف بالمعطوف عليه [2]
3. وأن الوارد في قوله تعالى: (فاستوى وهو) محتملة أن تكون لغير العطف أي هي واو حال، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال فسد به الاستدلال.

أما ما أنشده الكوفيون من شعر فيمكن حمله على الضرورة الشعرية، والبصريون يجيزون العطف على الضمير المرفوع دون توكيد أو فصل في ضرورة الشعر[3].

1 - الأنباري : الإنصاف، المسألة (66)، 2 / 390 .
2 - السيوطي : الأشباه والنظائر، 4 / 160 .
3 - الأنباري : الإنصاف، المسألة (66)، 2 / 390 .

وأنكر النحاس على الفراء ما ذهب إليه ، فبالنسبة لقوله تعالى: " فاستوى وهو بالأفق الأعلـــى" قال: " وزعم الفراء أن المعنى: فاستوى محمد – صلى الله عليه وسلم– ، وجبريل – عليه السلام– فجعل (وهو) كناية عن جبرئيل– صلى الله عليه وسلم– وعطف به على المضمر. قال أبو جعفـــر: في هذا من الخطأ ما لا يصح به عطف على مضمر مرفوع لا علامة له، ومثله مررت بزيد جالسا وعمرٌو، ويعطف به على المضمر المرفوع، وهذا ممنوع من الكلام حتى يؤكد المضمر أو يطـــول الكلام، ثم شبهه بقول﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ ﴾[1]. وهذا التشبيه غلط من جهتين: إحداهما أنه قد طال الكلام ههنا، وقام المفعول به مقام التوكيد. والجهة الأخرى: أن النون والألف قـــد عطـــف عليهما ههنا، وقولك: قمنا وزيد أسهل من قولك: قام وزيدٌ، وأيضا فليس المعنى على ما ذكر " [2]

وضعفه العكبري أيضا، فقال: " وهو ضعيف، إذ لو كان كذلك لقال تعالى: فاستوى هو وهـــو ؛ على هذا يكون المعنى استويا بالأفق ؛ يعني محمدا وجبريل صلوات الله عليهما " [3] .

ب – رأي الزجاج

أما الزجاج بوصفه بصريا فقد منع العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا في الشعر، فبصدد الآية السابقة " ذو مرة فاستوى وهو بالأفق الأعلى ". قال: " قال بعض أهل اللغة (هو): ههنا يعني به النبي – عليه السلام – المعنى فاستوى جبريل والنبي بالأفق الأعلى. وهذا عند أهـــل اللغـــة لا يجوز مثله إلا في الشعر، إلا أن يكون مثل قولك: استويت أنا وزيد، ويستقبحون اســـتويت وزيـــدٌ، وإنما المعنى: استوى جبريل وهو بالأفق الأعلى على صورته الحقيقية ؛ لأنه كان يتمثل للنبـــي –

---

[1] – النمل: 67.

[2] – النحاس: إعراب القرآن، 4 / 242.

[3] – العكبري : التبيان، 2 / 382 .

صلى الله عليه وسلم – إذا هبط عليه بالوحي في صورة رجل فأحب رسول الله أن يراه على حقيقته فاستوى في المشرق فملأ الأفق فالمعنى – والله أعلم – فاستوى جبريل في الأفـق الأعلـى علـى صورته " [1].

وعدم جواز العطف على المرفوع المتصل إلا بوجود تأكيد أو فصل هو مذهب سيبويه قـال فـي الكتاب: " لو قلت: اقعد وأخوك كان قبيحا حتى تقول: أنت ؛ لأنه قبيحٌ أن تعطف علـى المرفـوع المضمر " [2]

وعلى خُطا سيبويه سار معظم النحاة. قال ابن يعيش: " وأما العطف عليه لا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع، أو منصوب الموضع، أو مجرور الموضع، فإن كان مرفوع الموضع، لـم يجـز العطف عليه إلا بعد تأكيده، نحو: زيد قام هو وعمرو، وقمتُ أنا وعمرو. قال الله تعالى: ﴿ أَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[3]، لما أراد العطف على الضمير في (اسكن) ؛ أكدّه بالضمير المنفصل، ثم أتى بالمعطوف. ومثله قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾[4]. أكّد الضمير المرفوع فـي (يراكم) ثم عطف عليه " [5]

وعلل ابن يعيش عدم جواز العطف على الضمير المستتر دون توكيد أو فصل، فقال: " لأن هذا الضمير فاعل، وهو متصل بالفعل، فصار كحرفٍ من حروف الفعل؛ لأن الفاعل لازمٌ للفعل، لا بد

[1] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 5 / 70.
[2] – سيبويه : الكتاب، 1 / 298 .
[3] – البقرة: 35.
[4] – الأعراف: 27.
[5] – ابن يعيش: شرح المفصل، 2 / 280.

له منه، ولذلك تغيّر له الفعل ، فتقول: (ضربْتُ وضربْنا) ، فتُسكّن الباء، وقــد كانــت مفتوحــة. وكونه متصلا غير مستقل بنفسه يؤكّد ما ذكرنا من شدة اتصاله بالفعل. وربما كان مستترا مــستكنا في الفعل، نحو: (قُمْ) ، و(اضرِبْ) ، و(زيدٌ قام ، وضرب) ، ونحو ذلك. وإذ كان بمنزلة جزءٍ منه وحرفٍ من حروفه، قبُح العطف عليه ، لأنه يصير كالعطف على لفظ الفعل. وعطــف الاســم على الفعل ممتنعٌ . وإنما كان ممتنعا من قِبَل أن المراد من العطف الاشتراك في تــأثير العامــل، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، لا بل ربما كان الفعل مبنيا إما ماضيا ، وإما أمرًا ، فلا يكون له عاملٌ، فلذلك قبُح أن تقول: (قمتُ وزيدٌ) حتى تقول: (قمتُ أنا وزيدٌ)، فتُؤكّده، فيكون التأكيــد مُنبِّها على الاسم، ويصير العطفُ كأنه على لفظ الاسم المؤكَّد، وإن لم يكن في الحقيقــة معطوفــا عليه. إذ لو كان معطوفا عليه، لكان تأكيدًا مثله. وليس الأمر كذلك، لأنَّ المراد إشراكُه في عمــلِ الفعل، لا في التأكيد "[1].

وباستقراء كلام العرب تبين أن العطف على الضمير المرفوع المتصل يكون في الغالبية العظمى بوجود تأكيد أو فاصل يسد مسد التوكيد. وهذا ما نص عليه الفراء نفسه، فقال: " وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز" [2].

[1] - ابن يعيش: شرح المفصل، 2 / 281.

[2] - الفراء: معاني القرآن، 3 / 95.

ثالثا: مجيء الواو زائدة

اختلف النحاة في جواز مجيء الواو زائدة فمنهم من منعه، ومنهم من أجازه. وفيما يأتي عرض لرأي الفراء والزجاج .

أ – رأي الفراء

أجاز الفراء بوصفه كوفيا زيادة الواو فبصدد الفعل (جعل) في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ﴾[1]. قال الفراء: " جواب وربما أدخلت العرب في مثلها الواو وهي جواب على حالها كقوله في أول السورة " ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ ﴾[2]، والمعنى – والله أعلم – أوحينا إليه، وهي في قراءة عبد الله [3] (فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية) ومثله في الكلام: لمّا أتاني وأثِبَ عليه، كأنه قال: وثبت عليه"[4] .

واستشهد على زيادة الواو في الشعر[5] بقول امرئ القيس [من الطويل]:

فلمّا أجَزْنا ساحة الحَيّ وانتحى ... بنا بَطْنُ خَبْتٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَلِ [6]

وقول الآخر [من الكامل]:

حتّى إذا قمِلت بطونُكم ... ورأيتُم أبناءكم شَبُّوا

وقَلَبْتُم ظهر المِجَنّ لنَا ... إنّ اللئيم العاجزُ الخَبُّ

---

1 – يوسف: 70.

2 – يوسف: 15.

3 – انظر. أبو حيان : البحر المحيط، 5 / 326 .

4 – الفراء : معاني القرآن، 2 / 50 .

5 – انظر الأبيات الشعرية الفراء: معاني القرآن، 2 / 50 – 51.

6 – امرؤ القيس : ديوانه، 15 .

وقال في موضع آخر: " ودخول الواو في الجواب في (حتى إذا) بمنزلة قوله " حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها "، وفي قراءة عبد الله: ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ ﴾[1] ﴿ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ ﴾[2]، وفي قراءتنا بغير الواو. ومثله في الصافات ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾[3] معناه ناديناه "[4]

وإضافة إلى الشواهد السابقة احتج الكوفيون لزيادة الواو بقوله [من الطويل]:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعى لأجْبُرَ عَظْمَهُ   حِفاظًا ويَنْوِي مِنْ سَفاهتِهِ كَسْرِي [5]

وقوله [من الكامل] :

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ في المَجَالسِ كُلِّها   فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي [6]

وقوله [من الكامل] :

فإذا وذلك يا كُبيشةُ، لم يكنْ   إلا كلَمَّةِ بارقٍ بخيالِ [7]

---

[1] - سقطت الواو في الأصل والصحيح ما أثبت. فقراءة عبد الله (وجعل) انظر قراءة عبد الله الصفحة السابقة من الرسالة.

[2] - يوسف: 70.

[3] - الصافات: 103.

[4] - الفراء: معاني القرآن، 2 / 211.

[5] - ابن هشام: مغني اللبيب، 2 / 25. نُسب هذا البيت إلى ابن الذئبة الثقفي انظر ثعلب، أحمد بن يحيى : مجالس ثعلب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة، 2006 م، 1، 144، ونسب ابن مالك هذا البيت للأسود بن يعفر انظر شرح التسهيل، 3 / 213 .

[6] - ابن هشام: مغني اللبيب، 2 / 25.

[7] - المرادي : الجنى الداني، 165. البيت لابن مقبل، وهناك اختلاف في الشطر الثاني ورد في الديوان * إلا كَحَلْمَةِ حَالمٍ بخيالِ * انظر ديوانه، تحقيق الدكتور: عزة حسن، دار الشرق العربي، د. ط، 1995 م، 189.

وردّ على من قال بزيادة الواو في الآيات والشواهد الشعرية بأن الجواب محذوف فالتقدير في قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[1]: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها عرفوا صحة ما وعِدوا به.وحذف الجواب كثير، مثله قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾[2] فالجواب محذوف تقديره: لهلكتم. وقوله تعالى: " ﴿ وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ﴾[3] أي: لكان هذا القرآن، وأما قول الشاعر * حتى إذا قملت بطونكم... وقلبتم ظهر المجن * فالتقدير: حتى إذا فعلتم هذه الأشياء عُرِف غدركم وفجوركم ولؤمكم[4]

ب – رأي الزجاج

رفض الزجاج مجيء الواو زائدة، فبصدد قوله تعالى: " حتى إذا جاءوها " ، قال: " اختلف الناس في الجواب لقوله تعالى: "حتى إذا جاءوها" ، فقال قوم: الواو مسقطة ، المعنى: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها" [5]، ثم أردف قائلا :" والذي قلته أنا – وهو القول إن شاء الله – أن المعنى

1 – الزمر: 73.
2 – النور: 10.
3 – الرعد: 31.
4 – العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 420 – 421 .
5 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 4 / 364.

" حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالـدين" دخلوهـا.
فالجواب (دخلوها) وحذف ؛ لأن في الكلام دليلا عليه " [1]

ولا تزاد (الواو) عند البصريين لوجهين [2] :

أحدهما: أن الحروف وضعت للاختصار أو عوضا عن ذكر الجمل، (كالهمزة) فإنها بـدل عـن (استفهم) أو(أسأل)، و (ما) بدل عن (أنفي) فزيادتها تنقض هذا الغرض .

والثاني: أن الحروف وضعت للمعاني، فذكرها دون معناها يوجب اللَّبْسَ وخلوَّها عن المعنى، وهو خلاف الأصل.

والصحيح أن الواو إذا كانت تقع في الشعر زائدة فذلك للضرورة الشعرية، أما في القرآن فإنه لا يجوز ؛ لأنه يترتب على وجود الواو معنى لا يترتب على عدمها فعند الوقوف على قوله تعالى في سـورة الزمـر: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[3]، ومقابلته بقوله تعالى مـن السورة نفسها: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾[4]

---

1 - الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 4 / 364.

2 - العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 419 .

3 - سورة الزمر: 71.

4 - سورة الزمر: 73.

فجواب الشرط في الآية الأولى (فتحت). قال أبو حيان: " وجواب (إذا) (فتحت أبوابها)، ودلَّ ذلك على أنه لا يفتح إلا إذا جاءت كسائر أبواب السجون فإنها لا تزال مغلقة حتى يأتي أصحاب الجرائم الذين يسجنون فيها فيفتح ثم يغلق عليهم "[1]، أما الآية الثانية فقد جاءت (وفتحت) مقرونة بالواو وتكون بذلك جملة حالية. قال أبو حيان: " (وفتحت) جملة حالية، أي وقد فتحت أبوابها " لقوله: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾[2] وناسب كونها حالا أن أبواب الأفراح تكون مفتحة لانتظار من تجيء إليها بخلاف أبواب السجون "[3]، فالجواب في الآية الثانية جاء محذوفا.

وعلل الزمخشري حذف الجواب بقوله: " وإنما حذف ؛ لأنه في صفة ثواب أهل الجنة، فدلَّ بحذفه على أنه شيءٌ لا يحيط به الوصف وحقُّ موقعه ما بعد الخالدين "[4]

فالمحك في زيادة الواو هو هل الكلام تام أو غير تام ؟ فمن رأى أن الكلام تام حكم بزيادة الواو، كالفراء والكوفيين عموما. ومن عدّ الكلام ناقصا حكم بعدم زيادة الواو .وقد أقرّ ابن هشام بأن زيادتها ظاهرة في بعض الشواهد مما يعزز وجهة نظر الكوفيين، وهما الشاهدان اللذان ذُكرا سابقا:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ ... حِفاظًا ويَنْوي مِنْ سَفاهتِهِ كَسْرِي

ولَقَدْ رَمَقْتُكَ في المَجَالسِ كُلِّها ... فإِذَا وَأَنْتَ تُعينُ مَنْ يَبْغِيني

---

1 - أبو حيان : البحر المحيط، 7 / 424 .

2 - ص : 50 .

3 - أبو حيان : البحر المحيط، 7 / 425 .

4 - الزمخشري : الكشاف، 4 / 68 .

رابعا: مجيء (أو) بمعنى (الواو) و(لا) و(بل)

ذهب النحاة إلى أن (أو) تأتي لمعانٍ خمسة هي: الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والتفصيل، وزاد الكوفيون معنيين الأول: أن تأتي بمعنى الواو، والثاني: أن تأتي بمعنى بل.

أ – رأي الفراء

ذهب الفراء إلى أن (أو) تأتي بمعنى (الواو) و(لا) و(بل) فأما مجيئها بمعنى (بل) فقد عرض له الفراء في أثناء حديثه عن قول الشاعر [من الطويل]:

فَواللهِ ما أدْرِي أسَلْمَى تَغَوّلَتْ   أمِ النَّوْمُ أمْ كُلٌّ إليَّ حَبيبُ

قال: " معناه (بل) كل إليَّ حبيبُ، وكذلك تفعل العرب في (أو) فيجعلونها نسقا مُفرِّقة لمعنى ما صلحت فيه (أحدٌ)، و(إحدى) كقولك: اضرب أحدهما زيدا أو عمرا، فإذا وقعت في كلامٍ لا يراد به أحد. وإن صلحت جعلوها على جهة (بل)، كقولك في الكلام: اذهب إلى فلان أو دَعْ ذلك فلا تبرح اليوم. فقد دلك هذا على أن الرجل قد رجع عن أمره الأول وجعل (أو) في معنى (بل) ؛ ومنه قول الله: ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[1] وأنشدني بعض العرب [من الطويل]:

بَدتْ مَثْلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُحى   وصُورتِها أوْ أنتِ في العَيْنِ أمْلَحُ[2]

---

1 – الصافات: 147.

2 –البيت لذي الرمة في ملحق الديوان ، 3 / 1857.

يريد: بل أنت " [1]

وأما مجيئها بمعنى (لا) فقد أثبته الفراء في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[2]. قال: " (أو) ها هنا بمنزلة (لا). و (أو) في الجحد والاستفهام والجزاء تكون في معنى (لا). فهذا من ذلك، وقال الشاعر [من المنسرح]:

لا وَجْدُ ثُكْلَى كما وَجِدْتُ وَلا وَجْدُ عَجُولٍ أَضَلَّهَا رُبَعُ

أَوْ وَجْدُ شيخٍ أَضَلَّ ناقتَهُ يَوْمَ توافَى الحجيجُ فاندفعُوا

أراد: ولا وجد شيخ، وقد يكون في العربية: لا تطيعن منهم من أثم أو كفر . فيكون المعنى في (أو) قريبا من معنى (الواو). كقولك للرجل: لأعطينك سألت، أو سكتّ معناه: لأعطينك على كل حال"[3]

وابن جني وأبو علي الفارسي وابن برهان[4] وابن مالك [5] على مذهب الكوفيين يجيزون مجيء (أو) بمعنى (بل) دون قيد ولا شرط.

وفي قراءة أبي السمّال [6] لقوله تعالى: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾[7] بسكون واو (أوْ) على معنى (بل)، قال ابن جني: " معناها معنى بل للترك

---

1 - الفراء: معاني القرآن، 1 / 72.

2 - الإنسان: 24.

3 - الفراء: معاني القرآن، 3/ 219 – 220.

4 - ابن هشام: مغني اللبيب، 1 / 86.

5 - ابن مالك : شرح التسهيل، 3 / 221 .

6 - انظر القراءة. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين : إعراب القراءات الشواذ، تحقيق : محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1996 م، 1 / 190، وأبو حيان : البحر المحيط، 1 / 492 .

7 - البقرة: 100.

والتحول ؛ بمنزلة أم المنقطعة، نحو قول العرب: إنها لأبل أم شاء ؛ فكأنه قال: بل أهي شاء؟ فكذلك معنى (أو) ها هنا، حتى كأنه قال: (وما يكفر بها إلا الفاسقون بل كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم) يؤكد ذلك قوله تعالى من بعده: " بل أكثرهم لا يؤمنون "، فكأنه قال: بل كلما عاهدوا عهدا، بل أكثرهم لا يؤمنون " [1]

ومن الشعر اُحتج بقول جرير [من البسيط]:

ماذا ترى فِي عِيالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ	لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُم إلَّا بعدَّادِ
كانوا ثَمانينَ أَوْ زَادُوا ثَمانِيَةً	لَوْلا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادي [2]

أما مجيء (أو) بمعنى (الواو) فقد احتج الكوفيون بقوله تعالى: " ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾ [3] وبقول النبي – صلى الله عليه وسلم –: " اسكن فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد " [4]، وقول ابن عباس – رضي الله عنهما –: "كل ما شئت، واشرب ما شئت ما أخطأك اثنتان: سرف أو مخيلة " [5]

واُحتج لذلك من الشعر بقول الشاعر [من الكامل]:

حتى خَضَبْتُ بما تحدَّر من دمي	أكْنافَ سَرْجي أوعِنانَ لجامي [6]

ومثله [من الوافر] :

---

1 – ابن جني: المحتسب، 1 / 99.

2 – ابن هشام: مغني اللبيب، 1 / 86. انظر جرير: ديوانه، 123.

3 – الأنعام: 146.

4 – انظر الحديث صحيح مسلم، باب فضائل الصحابة، رقم الحديث(4438).

5 – ابن مالك : شرح التسهيل، 3 / 222.

6 – ابن مالك : شرح التسهيل، 3 / 222. البيت لقطري بن الفجاءة، انظر القالي، أبوعلي إسماعيل بن القاسم: أمالي القالي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2/ 190.

فَظَلْتُ وظلَّ أصحابي لديهم غريضُ اللحم نيِءٌ أو نضيجُ [1]

ومثله [من الوافر] :

فلو كانَ البكاءُ يَردُّ شيئا بكيتُ على بُجيرٍ أو عَفاقِ

على المرأيْنِ إذْ هلكا جميعا لِشأنِهما بشَجْوٍ واشتياقِ[2]

يريد: بكيت على بجير وعفاق، ويدل على ذلك قوله: على المرأين [3]

وقول تَوْبة [من الطويل]:

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلى بِأنّيَ فاجِرٌ لِنَفْسي تُقَاهَا أو عليها فُجُورُهَا [4]

وقول جرير [من البسيط]:

جَاءَ الخِلافةَ أوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَما أتى رَبَّهُ مُوسى على قَدَرِ [5]

وقول النابغة [من البسيط]:

قَالتْ ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنا أو نصفه فَقَدِ [6]

وقول الشاعر [من البسيط]:

وكانَ سِيَّانِ أن لا يَسْرحُوا نَعَمًا أو يَسْرحُوه بها وَاغبَرّتِ السُوحُ [7]

وقول الراجز:

---

[1] – ابن مالك : شرح التسهيل، 3 / 222. البيت للداخل بن حرام الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ، 2 /619.

[2] – البيتان لمتمم بن نويرة انظر أمالي ابن الشجري ، 3 / 76.

[3] – ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، 1 / 238.

[4] – ابن الأنباري : الأضداد ، 279 .

[5] – ابن هشام: مغني اللبيب، 1 / 85. انظر جرير: ديوانه، 211.

[6] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (67)، 2 / 392. و ابن هشام : مغني اللبيب، 1 / 85. البيت للنابغة في الديوان 24.

[7] – ابن هشام: مغني اللبيب، 1 / 85. البيت لأبي ذؤيب الهذلي . انظر ديوان الهذليين ، 1 / 107 .

إن بها أَكْتَلَ أوْ رِزامًا   خُوَيْرِبَيْنِ ينقفانِ الْهَاما [1]

وقول الراجز:

قَوْم إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ   ما بَيْنَ مُلجِمِ مُهْرِهِ أو سَافِعِ [2]

ورُدَّ على الفراء والكوفيين بشأن مجيء أو بمعنى بل في قوله تعالى: " أويزيدون " بأن المعنى للتخيير فإذا رآهم الرائي تخير في تقديرهم مائة أو أكثر، أو يكون معنى (أو) الشك أي: إذا رآهم الرائي شك في عددهم [3]

أما قوله تعالى: ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾ [4] فأجيب بأن: " أو في الآية تنبيه على تحريم هذه الأشياء، وإن اختلفت مواضعها، أو على حِلِّ المستثنى وإن اختلفت مواضعه " [5]

وأما (أو) في قوله تعالى: " آثما أو كفورا ".فمعناها الإباحة، فالمنع بمنزلة الإباحة [6]. والنهي إذا دخل الإباحة استوعب ما كان مباحا [7].

---

[1] – ابن هشام : مغني اللبيب، 1 / 85 . الرجز لرجل من بني أسد انظر أمالي الشجري، 3/ 76.

[2] – ابن مالك: شرح التسهيل، 3 / 222، و ابن هشام: مغني اللبيب، 1 / 85، و الأزهري: شرح التصريح، 2 / 74.

[3] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (67)، 2 / 393. والعكبري : اللباب، 1 / 425. البيت لعمرو بن معدي كرب: ديوانه، تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، 1985، 206.

[4] – الأنعام : 146 .

[5] – العكبري : اللباب، 1 / 425 .

[6] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (67)، 2 / 395 .

[7] – المرادي : الجنى الداني، 231 .

وأما البيت الذي رواه الفراء (أو أنت في العين أملح) يريد: بل أنت. فرُدَّ بأن رواية البيت (أم أنت) ولو كان (أو أنت) فأو هنا على الشك [1]. وتأول ابن عصفور البيت، فقال: "والصحيح أن أو هنا للشك، ويكون المعنى أبدع، كأنه قال: لإفراط شبهها بقرن الشمس لا أدري هل هي مثلها أو أملح، وإذا خرج التشبيه مخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه فيكون إذ ذاك مثل قول ذي الرُّمة [من الطويل]:

فيا ظَبيةَ الوَعْساءِ بينَ جُلاجِلٍ   وبينَ النقا أأنتِ أم أمُّ سالمِ [2]

ألا ترى أن قوله: أأنت أمْ أمُّ سالم أبلغ من أن يقول: هي كأنها أمُّ سالم، لأن الشك يقتضي إفراط الشبه حتى يلتبس أحد الشيئين بالآخر " [3]

وأما قول الشاعر: * بكيت على بجيرٍ أو عفاق * فليست (أو) هنا بمعنى الواو فقد جاءت هنا للتفصيل، أي بكيت على بجير تارة، وعلى عفاق تارة أخرى [4] .

وقول الشاعر: * إلى حمامتنا أو نصفه فقد * فالرواية (ونصفه) بالواو، وإذا كانت الرواية (أو) فيكون على حذف المعطوف عليه وحرف العطف فالتقدير: ليتما هذا الحمام أو هو ونصفه[5].

ب – رأي الزجاج

بصدد قوله تعالى: " وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ". قال الزجاج: " قال غير واحد معناه بل يزيدون، قال ذلك الفراء، وأبو عبيدة[6]. وقال غيرهما معناه أو يزيدون في تقديركم أنتم إذا رآهم الرائي قال هؤلاء مائة ألف أو يزيدون على المائة وهذا على أصل (أو).

---

[1] – العكبري : اللباب، 1 / 425.

[2] – ذو الرمة: ديوانه، 3 / 767.

[3] – ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، 1 / 239.

[4] – ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، 1 / 238.

[5] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (67)، 2 / 395 .

[6] – انظر قول أبي عبيدة ، معمر بن مثنى : مجاز القرآن، تحقيق:أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006م، 239.

وقال قوم: معناه معنى الواو. و(أو) لا تكون بمعنى الواو ؛ لأن الواو معناها الاجتماع، وليس فيها دليل أن أحد الشيئين قبل الآخر، و (أو) معناها إفراد أحد شيئين أو أشياء "[1]

واحتج البصريون لعدم مجيء (أو) بمعنى (بل) بأن الأصل أن يدل كل حرف على ما وضع له من معنى فلا يدل على معنى حرف آخر، و(أو) الأصل فيها أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، وأصل (و) معناها الجمع بين الشيئين، و(بل) معناها الإضراب ومعنى كل منهما مخالف لمعنى (أو)، ولا يدل معنى حرف على معنى حرف آخر. هذا هو الأصل ومن تمسك بالأصل فلا حاجة إلى إقامة الدليل، لكن الدليل على من عدل عن الأصل، ولا دليل لمن ادعى مجيء (أو) بمعنى (الواو)، و (بل)[2]. ولكن أجاز سيبويه والبصريون مجيء (أو) بمعنى (بل) بشرطين (حسب ما مُثّل)، هما: أن يتقدم نفي أو نهي. وإعادة العامل. قال في الكتاب: " ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت: لست بِشْرا أو لست عمرا، أو قلت: ما أنت ببشر، أو ما أنت بعمرو، لم يجيء إلا على معنى لا بل ما أنت بعمرو، ولا بل لست عمرا، ولا بشرا. وإذا أرادوا معنى أنك لست واحدا منهما. قالوا: لست عمرا ولا بشرا، أو قالوا: أو بشرا، كما قال عزّ وجل: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[3]. ولو قلت: أولا تُطع كفورا انقلب المعنى "[4]. وهذا يعني أن سيبويه يجيز مجيء (أو) بمعنى (بل) بشروط أما الكوفيون فيجيزون ذلك مطلقا دون قيد.

وهذا التعليل منطقي والمعوّل عليه هو الاستعمال والكوفيون وبعض المحسوبين على البصريين أجازوا ذلك فرأي الفراء والكوفيين أقرب إلى الصواب.

---

[1] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 4 / 314.

[2] – الأنباري : الإنصاف، المسألة (67)، 2 / 393، وانظر العكبري : اللباب، 1 / 424 .

[3] – الإنسان: 24.

[4] – سيبويه : الكتاب، 3 / 188 .

خامسا: بناء غير

قد تستعمل العرب ألفاظا نحو: (مثل، وغير، وحين، ويوم) تارة بالإعراب وتارة أخرى بالبناء وتبنى هذه الألفاظ إذا أضيفت إلى فعل ماضٍ أو حرف موصول، أو (إذ). قال ابن الشجري: "فمتى أضفته إلى أحد هذه الثلاثة أعداه داؤه، فجاز بناؤه على الفتح " [1].

أ – رأي الفراء

ذهب الفراء إلى أن بناء (غير) على الفتح بمعنى (إلا) لغة لبعضهم العرب، قال: "وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت (غير) في معنى (إلا) نصبوها تم الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون: ما جاءني غيرَك، وما أتاني أحد غيرَك. قال: وأنشدني المفضل [من البسيط]:

لم يمنع الشربَ منها غيرَ أن هتفتْ حمامةٌ من سَحُوقٍ ذاتِ أوقال[2]

فهذا نصب، وله الفعل، والكلام ناقص. وقال الآخر [من الطويل] :

لا عيب فيها غيرَ شُهْلةِ عينِها كذاك عِتاق الطير شُهْلا عيونُها

فهذا نصب والكلام تامّ قبله " [3]

واحتج الكوفيون لبناء غير أنها قامت مقام (إلا). وإلا حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف تُبنى، وهذا لا يختلف باختلاف المضاف إليه [4]

---

1 – ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، 2 / 601.

2 – البيت لأبي قيس بن الأسلت، انظر ديوانه، تحقيق الدكتور : حسن محمد باجودة، دار التراث، القاهرة، د. ط، د. ت، 85.

3 – الفراء : معاني القرآن، 1 / 382 – 383 .

4 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (38)، 1 / 233 .

ورُدَّ على ذلك بأنه لو جاز بناء غير ؛ لقيامها مقام (إلا) المبنية لجاز أن تُبنى (مثل) نحـو: زيد مثلَ عمرو ؛ لأن (مثل) قامت مقام الكاف وهي مبنية. ولما لم يجز ذلك دل على فساد مذهب الكوفيين، أما قول الشاعر (غيرَ أن نطقت) فبنيت (غير) ؛ لأنها أُضيفت إلى غير متمكن [1]

ب – رأي الزجاج

خطأ الزجاج ما نقله الفراء من جواز بناء (غير) على الفتح قبل تمام الكلام فقـال: " وأجـاز الفراء: ما جاءني غيرَك بنصب غير. وهذا خطأ بين، إنما أنشد الخليل وسيبويه بيتاً أجازا فيه نصب غير فاستشهد هو بذلك البيت واستهواه اللفظ في قولهما: إن الموضعَ موضعُ رفع. وإنمـا أضـيفت غير في البيت إلى شيء غير متمكن فبنيت على الفتح كما يبنى يوم إذا أضيف إلى إذ على الفـتح. والبيت قول الشاعر [من البسيط]:

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ نَطَقَـتْ   حَمَامَــةٌ مِــن غُـصُونٍ ذاتِ أوقَــالِ

وأكثرهم ينشده (غيرَ) أن نطقت، فلما أضاف (غير) إلى (أن) فتح غير ولو قلت: ما جـاء فـي غيرَك لم يجز ولو جاز هذا لجاز ما جاءَني زيداً " [2]

واحتج البصريون فقالوا [3]: إن الذي يجيز البناء في المضاف إضافته إلى غير متمكن كبنـاء (يوم) على الفتح في قراءة نافع والكسائي وحمزة وعاصم [4] لقوله تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾[5]

---

1 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (38)، 1 / 235 .

2 – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 348 – 349.

3 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (38)، 1 / 234 – 237.

4 – القيسي : الكشف عن وجوه القراءات السبع، 2 / 108 .

5 – النمل: 89.

وقراءة (يومَ) بالفتح في قوله تعـالى: ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾[1]، وقولـه: ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾[2]، بالفتح في قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر[3].

وبناء (أزمان) على الفتح لإضافتها إلى غير المتمكن في قول الشاعر [من الكامل]:

أَزْمانَ مَنْ يُرِدِ الصَّنِيعةَ يُصْطَنَعْ فِينـا وَمَـنْ يُـرِدِ الزَّهـادَةَ يُزْهَـدِ

وقول الآخر [من الوافر] :

على حينَ انحَنَيْتُ وشابَ رَأْسِي فــأيُّ فتـى دَعَـوْتِ وأيُّ حـينِ؟

وفي ضوء ما تقدم فإن الفراء لم يصرح بأن مذهبه بناء (غير) مطلقا سواء أضـيفت إلـى متمكن أم غير متمكن فالذي جاء به هو أن هذا لغة بعض بني أسد و قضاعة، فالظاهر من قوله أنه ينقل لغة عن بعض العرب. فهو يصف لكن وصفه يفيد تلقائيا أنه يجوز بناءها من وجهة نظره إذا أضيفت إلى متمكن. وليس على هذا دليل فما استشهد به الفراء ليس فيه إضافة (غير) إلى متمكن بل إلى غير متمكن.

---

1 - هود :66.

2 - المعارج : 11 .

3 - القيسي : الكشف عن وجوه القراءات السبع، 2 / 108. وانظر. أبو حيان : البحر المحيط، 5 / 241 .

سادسا: بناء (الآن)

اختلف النحاة في سبب بناء (الآن)، فذهب الكوفيون إلى أنها بُنيت؛ لأن أصلها فعل ماضٍ مبني من (آنَ) ودخلت عليه الألف واللام وبقي الفعل على حاله، وذهب البصريون إلى أنها بنيت لأنها شابهت اسم الإشارة واسم الإشارة مبني.

أ – رأي الفراء

ذهب الفراء في بناء (الآن) مذهبين:

1. إما أنها من (الأوان)، أي هي في الأصل اسم ثم حذفت الألف وقلبت الواو ألفًا.
2. وإما أن تكون من (آن يئين) مثل: حان يحين ، أي هي في الأصل فَعَل ثم نقلت إلى الاسم، ثم أدخلت عليها الألف واللام وتركت على الأصل، فبقيت مبنية على الفتح بحسب أصلها المنقولة عنه .

فبصدد قوله تعالى: ﴿ ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾[1]، قال الفراء: " الآن حرف بني على الألف واللام لم تخلع منه، وترك على مذهب الصفة ؛ لأنه صفة في المعنى واللفظ، كما رأيتهم فعلوا في (الذي) و(الذين) فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللام لهما غير مفارقتين، ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

فإن الألاءِ يعلمونك منهم كعلمي مظنُّوك ما دمت أشعرا

فأدخل الألف و اللام على (ألاء) ثم تركها مخفوضة في موضع النصب؛ كما كانت قبل أن تدخلها الألف و اللام، ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

وإني حُبست اليوم والأمسِ قَبْلَه ببابِكَ حتى كادت الشمسُ تغربُ [2]

فأدخل الألف و اللام على (أمسِ) ثم تركه مخفوضا على (جهته الأولى).

ومثله قول الآخر [من الوافر]:

---

[1] – يونس: 51.

[2] – البيت لنصيب بن رياح جاء في ديوانه باختلاف * وإني ثويتُ اليوم والأمسِ قبله *لي بابك حتى كادت الشمس تغربُ * انظر ديوانه جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1967 م، 62 .

تفقّأ فوقه القَلَع السواري وجُنّ الخازِباز[1] به جنونا[2]

فمثل (الآن) بأنها كانت منصوبة قبل أن تدخل عليها الألف واللام، ثم أدخلتهما فلم يغيراها"[3].

فالأمسِ والخازباز مبنيان على الكسر ثم ألحقت بهما الألف واللام فبقيا على حالهما. قال سيبويه :"ومثل ذلك الخازبازِ..... جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء، وجعلوا آخره كسرا كجَيْرِوغاقِ؛ لأنَّ نظائره في الكلام التي لم تقع علامات، إنما جاءت متحركة بغير جر ولا نصب ولا رفع، فألحقوه بما بناؤه كبنائه " [4]

وفي المذهب الأول . قال الفراء: " وأصل الآن إنما كان (أوان) حذفت منها الألف وغيّرت واوها إلى الألف ؛ كما قالوا في الراح: الرياح أنشدني أبو القمقام الفقعسي[5] [من الطويل]:

كأنَّ مَكَاكِيَّ الجِواء غُدَيَّةً نشاوَى تساقَوا بالرِيَاح المَفلْفَلِ

فجعل الرياح والأوان على جهة فَعَل، ومرة على جهة فعال؛ كما قالوا: زمن زمان "[6].

أما في المذهب الثاني له ، فقال الفراء: "وإن شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: آن لك أن تفعل أدخلت عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب فَعَلَ فأتاها النصب من نصب فعل هو وجه جيد، كما قالوا: نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن قِيلَ وقالَ وكثرة السؤال .فكانتا كالاسمين

---

1 – الخازِباز عند العرب ذُبابٌ يكون في الرَّوض، وهو عندهم بعض الداء . انظر سيبويه : الكتاب، 3 / 299 .

2 – البيت لابن أحمر في الأنصاف، المسألة(43) ، 1 / 256 . بلا نسبة في الكتاب ، 3/301 .

3 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 467 – 468.

4 – سيبويه : الكتاب، 3 / 299 .

5 – أبو القمقام الفقعسي روى عنه الكسائي، واختار أبو تمام من شعره في حماسته.انظر الشلقاني : الأعراب الرواة ، 225.

6 – الفراء : معاني القرآن، 1 / 468.

فهما منصوبتان، ولو خفضتا على أنهما أُخْرِجتا من نيّة الفعل كان صوابا، سمعت العرب تقول: من شُبَّ إلى دبَّ بالفتح، ومن شُبٍّ إلى دُبٍّ، يقول: مذ كان صغيرا إلى أن دَبّ وهو فَعَلَ " [1]

وذهب الكوفيون[2] إلى أن الألف واللام في (الآن) بمعنى الذي فيكون المعنى: الوقت الـــذي آن، وتُقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال. كقول الفرزدق [من البسيط]:

ما أنت بالحكم التُرضى حُكُومَتُهُ وَلا البَليغِ ولا ذي الرَّأي والجَدَلِ[3]

أراد: الذي تُرضى.

ورُدَّ عليهم بأمرين :

1. بأن دخول الألف واللام على الفعل بمعنى (الذي) لا يكون إلا في ضرورة الشعر[4]، فالأصل في الصلة أن تكون جملة غير أن صلة الألف واللام تكون اســما مفــردًا، أي اســم فاعــل أو مفعول[5]. والسبب في ذلك أن وضع الموصول أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له. إما مستمرّا، نحو: باسم الله الذي يُبقي ويُفني كــلَّ شيء. أو مقيدًا بأحد الأزمنة، نحو: الذي ضربني، أو أضربه[6].

2. أن تشبيه الكوفيين دخول حرف الخفض على الأفعال نحو: (عن قيلَ وقالَ ، ومن شــبَّ إلـــى دبَّ) بدخول الألف واللام على (الآن)، ليس بمشبه له ؛ لأن دخول حرف الخفض على الأفعال من قبيل الحكاية والحكايات تدخل عليها العوامل فتُحكى، ولا تدخل عليها الألف واللام، إذ يقــال:

---

1 – الفراء: معاني القرآن، 1 / 468 – 469.

2 – الأنباري :الإنصاف ، المسألة (71) ، 2 / 424 .

3 – البيت للفرزدق في خزانة الأدب، 32/1. وليس في ديوانه .

4 – الأنباري : الإنصاف، المسألة (71)، 2 / 426 .

5 – الرضي: شرح الكافية، 3 / 93.

6 – الرضي: شرح الكافية، 3 / 89 –90.

رفعنا اسم كان بكانَ ولا يقال رفعناه بالكان، إضافة إلى أنه يجوز أن يخرج مخرج الأسماء فإدخال الجر عليه جائز بالإجماع، بدليل ما رواه الفراء عن العرب أنهم قالوا: من شبٍّ إلى دبٍّ[1].

ب - رأي الزجاج

ذهب الزجاج مذهب سيبويه في أن (الآن) بُنيت ؛ لأنها حُملت على اسم الإشارة وهو مبني، فقال: " والآن عند سيبويه مبني على الفتح نحو: نحن من الآن نصيرُ إليك. فتفتح ؛ لأن الألف واللام إنما تدخل عليه لعهد، و (الآن) لم تعهده قبل هذا الوقت، فدخلت الألف واللام للإشارة إلى الوقت، والمعنى نحن من هذا الوقت نفعل، فلما تضمنت معنى هذا، وجب أن تكون موقوفة ففتحت لالتقاء الساكنين، وهما الألف واللام "[2]

واحتج البصريون بأن الألف واللام تدخل لتعريف الجنس، كما في قوله تعالى:﴿ وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[3]، أو تدخل لتعريف العهد كقوله تعالى﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[4]، أو تدخل على شيء غلب عليه نعته فعرف به نحو: الحارث، والعباس،غير أن الألف واللام في (الآن) دخلت لغير ما ذكر من معانٍ، وكان معناها الإشارة إلى الوقت الحاضر، إذ إن القول (الآن) كالقول: هذا الوقت فشابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبني والأصل في البناء السكون، غير أنه حُرِّك منعا لالتقاء الساكنين، واختيرت الفتحة ؛ لأنها أخف الحركات، ولحمل (الآن) على نظائرها

---

1 - الأنباري : الإنصاف، المسألة (71)، 2 / 426 .

2 - الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 3 / 24 - 25.

3 - العصر : 2.

4 - المزمل : 16 .

من الظروف المستحقة لبناء أواخرها (كأينَ، و أيّانَ) إذ بنيت على الفتح [1] والصحيح هو ما ذهب إليه البصريون من أن (الآن) اسم بدليل دخول حرف الجر عليه فيقال: من الآن إلى غدٍ ، أو من الآن فصاعدا[2]. إضافة إلى أن اللام في (الآن) زائدة، واللام المعرّفة له مرادة فيه. ومـــن ذلـــك امتناعهم من إظهار الحرف الذي تعرّف به (أمسِ) حتى اضطروا إلى بنائه لتضمنه معناه [3]

---

1 - الأنباري : الإنصاف، المسألة (71)، 2 / 425 – 426 .

2 - انظر سيبويه : الكتاب ، 2 / 400 ، و 3 / 299 .

3 - ابن جني: الخصائص، 1 / 395. وانظر لسان العرب مادة (أين)، 13/49-50. .

سابعا: حذف الموصول وإبقاء صلته

الموصول اسم لا يتم بنفسه، إنما يفتقر إلى كلام بعده يوصل به ليتم اسما، وقد اختلف النحاة في الموصول من حيث جواز الحذف، وفيما يأتي بيان رأي كلٍّ من الفراء والزجاج في ذلك:

أ – رأي الفراء

ذهب الفراء إلى جواز حذف الموصول وإبقاء صلته، وقد وضح ذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى:﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾[1]، فتأول الآية بأن المراد: " إذا رأيت ما ثَمَّ رأيت نعيما وصلح إضمار (ما)، كما قيل:﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[2]، والمعنى ما بينكم" [3]

واستشهد الكوفيون على ذلك من الشعر بقول الشاعر [من الوافر]:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ ... وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ[4]

أي: ومن يمدحه[5]، وليست الآية كالبيت فقد حذف الموصول في قوله (ويمدحه)؛ لأنه معطوف على موصول مثله، وهذا مثله كثير كقوله تعالى:﴿ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[6]، وقوله:﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[7]، وقوله: ﴿ وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ

---

1 – الإنسان: 20.

2 – الأنعام: 94.

3 – الفراء: معاني القرآن، 3 / 218.

4 – البيت لحسان بن ثابت: ديوانه، تحقيق: أحمد فاضل، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م، 17.

5 – أبو حيان : البحر المحيط، 8 / 390 .

6 – البقرة: 116.

7 – الرعد: 15.

وَاصِبًاۚ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ ﴾[1]، وقوله: ﴿ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[3]، وقوله: " ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ ﴾[4] ، فحذف الموصول وأبقى صلته ؛ لأنه دل دليل على ذلك وهو أنه عُطف على مثله. لذا فلا يجوز حمل قوله تعالى: " إذا رأيت ثم رأيت " على ذلك ؛ لأنه لا دليل على حذف الموصول.

ب – رأي الزجاج

وبصدد قوله تعالى: " وإذا رأيت ثم رأيت "، قال الزجاج: " و(ثم) يعني به الجنة، والعامل في ثم معنى رأيت. المعنى: وإذا رأيت ببصرك ثمَّ، وقيل: المعنى: وإذا رأيت ما ثم رأيت نعيما. وهذا غلط؛ لأن (ما) موصولة بقوله ثمّ على هذا التفسير، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة، ولكن رأيت يتعدى في المعنى إلى (ثمَّ) "[5].

وقد ذهب النحاس مذهب الزجاج فأنكر على الفراء ما ذهب إليه قائلا: " وحذف (ما) خطأ عند البصريين ؛ لأنه يحذف الموصول ويبقي الصلة فكأنه جاء ببعض الاسم "[6].

وما ذهب إليه الزجاج فيه بعدٌ و تكلف. أما رأي الفراء فمحتمل الوقوع ويعزز القول بجواز حذف الموصول جواز حذف الصلة أحيانا بعد اللتيا والتي، فكما تحذف الصلة يحذف الموصول[7].

---

[1] – النحل: 52.

[2] – العنكبوت: 46.

[3] – الحشر: 24.

[4] – الحديد: 1.

[5] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 5 / 261.

[6] – النحاس: إعراب القرآن، 5 / 156.

[7] – انظر ، الرضي : شرح الكافية،3 / 152، والأزهري شرح التصريح، 1/ 171 .

الخاتمة

تمثلت أهم النتائج التي انتهت إليها البحث فيما يأتي:

1. تمثل التأويل بين الفراء والزجاج باتجاهين:

الأول: ما يختص بالتراكيب النحوية عند وجود عدول فيها عن الأصل. فيُلجأ إلى التأويل عند مخالفة النص للأصل النحوي، وهو ما يوهم ظاهره أنه خارج على قواعد العربية، نحو: إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجوده، ومجيء التمييز معرفة، وغيرها.

الثاني: ما يختص بتعدد الأفهام النظرية. والتأويل في هذه المسائل لا ينعكس إيجابا ولا سلبا على خطاب الناس وكلامهم، وإنما تنحصر هذه المسائل في وجوه التعليل التي لا تعود بفائدة على المعنى. وهي تظهر مدى نضج العقلية الفلسفية لدى علماء السلف، ومنها المسائل التي تتعلق بالعامل النحوي، نحو العامل في رفع المبتدأ، والعامل في رفع المضارع وغيرها.

2. يعد الزجاج ذا نزعة بصرية ومما يدلل على ذلك :

أ – أنه وافق البصريين عامة و سيبويه خاصة في جميع المسائل التي تناولتها الدراسة فيما عدا ناصب المفعول لأجله، والسبب في منع (مَثْنى، وثُلاث، ورُباع) من الصرف.

ب – كان يتتبع الفراء في آرائه و يخطئه تصريحا أو تلميحا. فمثال التصريح ما جاء في مسألة (بناء غير). قال الزجاج: " أجاز الفراء ما جاءني غيرَك، وهذا خطأ بين "، ومثال التلميح ما جاء في مسألة (بناء الظرف إذا أُضيف إلى معرب). قال: "وزعم بعضهم أن يوم منصوب؛ لأنه مضاف إلى الفعل، وهو موضع رفع بمنزلة يومَئذٍ مبني على الفتح في كل حال، وهذا عند البصريين خطأ ".

3. تأثر الزجاج بالمدرسة الكوفية وظهر ذلك في مسألة العامل في رفع الفعل المضارع فقد ذهب في أحد قوليه مذهب ثعلب فقال برفع الفعل بالمضارعة.

4. أثبت البحث عدم صحة ما نُسِب إلى الزجاج في ناصب المفعول معه، إذ أجمعت المصادر النحوية بأن الزجاج قدَّر فعلا محذوفا ناصبا للمفعول معه، وبذلك يكون نَصَبَ المفعول معه نصب المفعول به، إلا أنه في معاني القرآن ذهب إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل بتوسط الواو. وهذا مذهب سيبويه .

5. مذهب الفراء النحوي لا يمثل دائما المذهب الكوفي، وظهر ذلك ناصب المفعول لأجله، فهو منصوب عند الكوفيين بالفعل المتقدم، أما عند الفراء فهو منصوب عنده على التمييز.

6. اتسم أسلوب الفراء بالسلاسة والوضوح في مثل: العامل في رفع الاسم بعد (إنْ) الشرطية، والعامل في رفع الفعل المضارع.

7. كان العامل النحوي هو مدار الخلاف بين الفراء والزجاج.

8. كان الفراء وصفيا والزجاج معياريا، وتجلّى ذلك في مسألة العطف على الضمير المرفوع دون فصل أو توكيد، فقد منعه الزجاج مطلقا ؛ لأن القاعدة النحوية لا تجيز ذلك، أما الفراء فقد قال: " وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز ".

جريدة المصادر والمراجع

1. الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001 م.
2. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، د.ط، 1967م.
3. ابن الأسلت، أبو قيس: ديوانه، تحقيق الدكتور: حسن محمد باجودة، دار التراث، القاهرة، د. ط، د. ت .
4. الأشموني، علي نور الدين: شرح الأشموني، تحقيق الدكتور: عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د. ط، د. ت.
5. ابن أبي الإصبع: بديع القرآن، تحقيق: حفني محمد شريف، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت.
6. الأعشى، ميمون بن قيس: ديوانه، تحقيق: شرح يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، د.ط، 2005 م.
7. الأنباري، أبو البركات جمال الدين: أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف هبود، دار القمر، بيروت، الطبعة الأولى، 1999 م .
8. ــــــــــ: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، 2006م.

9. الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألباء في طبقـات الأدبـاء، تحقيـق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، 1985.

10. ابن الأنباري، محمد بن القاسم : الأضداد، تحقيق: محمد أبـو الفـضل إبـراهيم، المكتبـة العصرية، بيروت، د.ط، 1991م .

11. الأنصاري، أحمد مكي: سيبويه والقراءات، دار المعارف، القاهرة، د. ط، 1972 م.

12. امرؤ القيس: ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعـارف، القـاهرة، الطبعـة الرابعة، د. ت

13. برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2003 م.

14. بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية: الدكتور عبد الحلـيم النجـار، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، د.ت .

15. البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبـة الخـانجي ودار الرفاعي، القاهرة والرياض، الطبعة الأولى، 1981 م .

16. تأبط شرًا، ثابت بن جابر: ديوان ، تحقيق: علي ذي الفقار شاكر، دار الغـرب الإسـلامي، الطبعة الأولى، 1984 م .

17. ابن ثابت، حسان: ديوانه، تحقيق: أحمد فاضل، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولـى، 2003م.

18. ثعلب، أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب، تحقيق وشرح عبد الـسلام هـارون، دار المعـارف، القاهرة، الطبعة السادسة، 2006 م.

19. الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، د. ط، 1982 م .

20. جرير، بن عطية بن حذيفة: ديوانه، دار صادر، بيروت، د. ط، 1964 م .

21. الجمحي، محمد ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المـدني، جدة، د.ط، د.ت.

22. ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المـصرية العامـة للكتاب، مصر، الطبعة الرابعة، 1999 م

23. ـــــــــــ: المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للـشئون الإسلامية، القاهرة، د. ط، 2004 م .

24. ـــــــــــ: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ،البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1954م.

25. الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيـروت، الطبعة الأولى، 1999م.

26. ابن الحاجب، أبوعمرو عثمان: أمالي ابن الحاجب، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل ودار عمّار، بيروت وعمان، د.ط، 1989م .

27. ابن أبي حازم، بشر: ديوانه، تحقيق الدكتور: عزة حسن، دار المشرق العربي، بيـروت، د .ط، 1995 م .

28. الحموز، عبد الفتاح أحمد: التأويل النحوي في القرآن الكريم،مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، 1984م.

29. حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1978 م.

30. الحموي، ياقوت: معجم الأدباء، دار الفكر، د.ط، 1980م .

31. أبو حيان، محمد بن يوسف : البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م .

32. ـــــــــــ: أبو حيان: النهر الماد على البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، د.ط، د.ت.

33. ابن خالويه، الحسين بن أحمد: إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992 م.

34. ـــــــــــ: الحجة في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 2007م.

35. الخطيب البغدادي، الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي: تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.

36. الأخفش، سعيد بن مسعدة : معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990 م .

37. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر: وفيات الأعيان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د.ط، 1977م .

38. دمشقية، عفيف: أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي ، بيروت، الطبعة الأولى، 1978 م .

39. الدينوري، الحسين بن موسى هبة الله: ثمار الصناعة، تحقيق الدكتور: حنا بن جميل حداد، وزارة الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 1994 م .

40. الذبياني، النابغة: ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، د. ت .

41. ذو الرُّمة، غيلان بن عقبة : ديوانه، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1993 م.

42. ابن أبي ربيعة، عمر: ديوانه ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت، د.ط، د. ت .

43. ابن ربّاح، نصيب: ديوانه جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1967 م .

44. الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ط، د. ت

45. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، د.ط، د.ت .

46. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: الدكتور طارق الجناني، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1987 م.

47. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل: ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000 م.

48. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1988م .

49. الزمخشري، محمود بن عمر: أساس البلاغة، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.

50. ــــــــــــ: الكشاف، تحقيق: يوسف الحمّادي، مكتبة مصر، د. ط، د. ت.

51. السامرائي، فاضل صالح: معاني النحو، دار الفكر، عمان، الطبعة الثالثة، 2008م.

52. السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين: شرح أشعار الهذليين، تحقيق :عبد الستار أحمد فرّاج وراجعه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، د.ط، د.ت.

53. ابن أبي سُلمى، زهير: ديوانه، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1988 م .

54. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو ، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، د.ط، د. ت.

55. سيبويه، عمرو بن بشر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، د. ت

56. السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2003 م .

57. ــــــــــــ: الاقتراح، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا،القاهرة، د.ط، 1999م.

58. ــــــــــــ: بغية الوعاة، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م.

59. ــــــــــــ: تحفة الأديب، تحقيق: حسن الملخ وسهى نعجة، عالم الكتب الحديث ، إربد، الطبعة الأولى، 2005م.

60. ــــــــــ: شرح شواهد المغني، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، د.ت.

61. ــــــــــ: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، د. ط، 2001 م .

62. الشايب ، فوزي :أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ، عالم الكتب الحديث، إربد ، 2004م .

63. ابن الشجري، هبة الله بن علي: أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، د. ط، د. ت .

64. الشلقاني، عبد الحميد: الأعراب الرواة ، دار المعارف، مصر، د.ط، د.ت .

65. الشنقيطي، أحمد بن الأمين: الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، 1981م .

66. ابن أبي الصلت، أمية: ديوانه، تحقيق الدكتور: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م.

67. أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد علي: مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار النهضة، القاهرة، د.ط، د.ت .

68. ابن عاديا، السموأل: ديوانا السموأل وابن الورد، تحقيق: أحمد فاضل، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2004 م .

69. عابدين، عبد المجيد: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، دار الطباعة الحديثة، د. ط، 1951 م.

70. أبو عبيدة ، معمر بن مثنى: مجاز القرآن، تحقيق:أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006م.

71. العجاج، عبد الله بن رؤبة: ديوانه، تحقيق الدكتور: عزة حسن، دار المشرق العربي، بيروت، د. ط، 1995 م .

72. ابن العجاج، رؤبة: ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.

73. العجلي، أبو نجم: ديوانه، تحقيق الدكتور: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م.

74. العربيات، محمد بن مفلح: النمر بن تولب حياته وشعره، دار الإبداع، عمان، الطبعة الأولى، 1993 م .

75. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1999 م.

76. ابن عقيل، بهاء الدين: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.

77. ــــــــــ : المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، د.ط، 1980 م.

78. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م .

79. ــــــــــ: إملاء ما من به الرحمن، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة، د. ت

80. ـــــــــــ: التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005 م .

81. ـــــــــــ: اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر، دمشق، د. ط، 2001 م .

82. الفارسي، أبو علي حسن بن أحمد: الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الله بن عمر، المجمع الثقافي، دبي، د. ط، 2003م.

83. ـــــــــــ: الحجة للقراء السبعة، تحقيق :كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية،بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.

84. عيد، محمد: أصول النحو العربي، علم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2006م.

85. الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي و محمد النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2001 م.

86. الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب: ديوانه، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت .

87. الفيروز آبادي، الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ضبطه وعلق عليه: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.

88. ـــــــــــ : القاموس المحيط، دار الجيل، د.ط، د.ت.

89. القالي، أبوعلي إسماعيل بن القاسم: أمالي القالي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

90. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، تحقيق :السيد أحمد صقر،دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، 1973م.

91. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، راجعه وضبطه وعلق عليه الدكتور: محمد إبراهيم الحفناوي، وخرج أحاديثه الدكتور: محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994 م .

92. القرطبي ابن مضاء: الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت.

93. القفطي: الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة وبيروت، الطبعة الأولى، 1986م .

94. القيسي، مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، د. ط، 2007 م

95. ــــــــــ: مشكل إعراب القرآن، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، 1984 م

96. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001 م.

97. ــــــــــ: شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.

98. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب ، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت ، د.ط،د.ت .

99. ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس: السبعة في القراءات، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، د. ت.

100. المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986 م .

101. المرادي، الحسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م .

102. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، دار ابن الهيثم، القاهرة،د.ط 2001م.

103. ابن معدي كرب، عمرو: ديوانه، تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، 1985م.

104. ابن مقبل، أبو كعب تميم بن أُبيّ: ديوانه، تحقيق الدكتور: عزة حسن، دار الشرق العربي، د. ط، 1995 م .

105. أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، دار الثقافة، بيروت، د.ط، 1973م.

106. مكرم ، عبد العال سالم: معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، 1985 م .

107. ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2003م.

108. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد: مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، د. ط، 1955 م .

109. النابغة الذبياني: ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبـــراهيم، دار المعارف،مــصر، الطبعـــة الثانية، د.ت.

110. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: إعراب القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2005م.

111. ابن النديم، محمد بن إسحاق: الفهرست، اعتنى به: الشيخ إبراهيم رمــضان، دار المعرفـــة، بيروت، الطبعة الثانية، 1997م.وطبعة دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.

112. النميري، الراعي: ديوانه، تحقيق: نوري القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، د. ط، 1980 م.

113. الهذليون: ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القـــاهرة، الطبعـــة الثالثـــة، 2003م.

114. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د. ط، 2005 م.

115. ـــــــــــــ: شرح شذور الذهب، رتبه وعلق عليه عبد الغني الدقر، دار الكتب العربيـــة ودار الكتاب، د.ط، د.ت.

116. ـــــــــــــ: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، 2005 م.

117. ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيـــروت، الطبعة الأولى، 2001 م .

الأبحاث:

1. الشايب، فوزي حسن: منع الصرف بين الاستعمال والتعقيد النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، 71، ع 4، 1996م.

2. شبل، مصطفى: أسماء غير ممنوعة من الصرف، مجلة الأزهر، 5 ديسمبر 1962 م.

3. الشمسان، إبراهيم: أقوال العلماء في صرف أشياء، مجلة جامعة الملك سعود، م13، الآداب (1)، 2001م.

Grammatical Interpretation between al-Farra' and aZ-zajjaj

Master Thesis, Yarmouk University, 2010

By

Othman Jameel Kinj

Supervisor

Prof. Dr. Fawzi Hasan Al-Shayeb

ABSTRACT

This study seeks to study controversial grammatical interpretation scattered throughout two works; Koran Meanings by *al-Farra'* and Koran Meanings & Inflection by *al-Zajaj*. The methodology followed in this study is to quote a koranic verse, followed by the question at issue, then the controversial point and demonstrating the reason why was such interpreted. Next demonstrated the interpretative arguments by both *al-Farra'* and *al-Zajaj* in that regard, casting a light on their interpretations, introducing relevant comments and counterarguments with a review of pros and cons involved in both arguments. The researcher then compares and contrasts between arguments and based on supporting evidence gives weight to one.

This study consists of four chapters, introduction and conclusion summarizing study results.

The introductory chapter introduces the life history of *al-Farra' and al-Zajaj*, investigation of their lineage, and identification of the grammatical approach of each.

Chapter one is about nominatives addressing nominative case form of topical subject [*mobtada'*] and predicate abrogative [*inna* إنّ], and nominative case form of post-[*lawla* لولا] noun, nominative case form of conditional [*in* إنْ], nominative case form of present tense verb, and substitution of the infinitive for the subject with presence of the object.

Chapter two addressed accusatives specifically the accusative case form of *hijazite* [*maa* ما] predicate.

Effect of attenuated [*In* إنْ], accusative case form of the adverbial qualification of purpose, accusative case form of the accompanying adverbial, accusative case form of definable specification & comparison & measurement; accusative present tense following [interpretive *lam* لام التعليل denial *lam* لام الجحود, *hatta* حتى, accompanying *waw* واو المعية, causative *faa'* فاء السببية] and the reason why [*mathna,* مثنى *thalath* ثلاث and رباع *rubaa'*] were unnotated nouns, and the disagreement regarding [*allahumma* اللهم].

Chapter three was about verbs with jussives and prepositions, genitive case of possessing oneself, controversy regarding adverb structure in the genitive case with inflective verb, deletion of 2nd particle of the construction with pre and post, being intact, unnotated [*Ashyaa* أشياء], conditional response, jussive conditional [*An* أنْ].

Chapter four addressed miscellaneous topics including noun-conjunctive case in advance to a predicate, nominative pronoun-conjunctive case, excessive [*waw* واو], [*Aw* أو] to mean [*Waw* واو] , [*la* لا] and [*ball* بل], indeclension of [*ghayre* غير], and [*alaan* الآن], deletion of the relative pronoun but not the relative case.